وزارة التعليم العالي

المعهد العالي للعلوم التجارية

المحلة الكبري

اقتصاديات التمويل الدولي

دكتور لواء دكتور

أسامة الشبراوي

أكاديمية الشرطة

٢٠٢٣/٢٠٢٢

المؤلف في سطور

الدكتور / أسامة طلعت الشبراوي

- حاصـــل على درجة الدكتوراة في الاقتصـــاد والمالية العامة من كلية الحقوق جامعة طنطا بتقدير أمتياز مع مرتبة الشرف.
- حاصـل على درجة الماجستير في الاقتصـاد والمالية العامة من كلية الحقوق جامعة طنطا بتقدير جيد جداً.
- حاصــل على دبلوم في العلوم الاقتصـــادية من كلية الحقوق جامعة طنطا بتقدير جيد جداً.
- حاصل على دبلوم في الادارة العامة من كلية التجارة جامعة طنطا.
- حاصــل على ليســانس الحقوق وبكالوريوس العلوم الشــرطية من أكاديمية الشــرطة بتقدير جيد.

التكريم الادبي:

١- حاصـــــل على وســــام الجمهورية من الطبقة الاولى من الســــيد رئيس الجمهورية بالقرار الجمهوري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٨.
٢- التكريم في عيد الشرطة من السيد وزير الداخلية في عام ٢٠٠٤.
٣- التكريم في عيد العلم من السيد وزير الداخلية في عام ٢٠٠٨.

الدورات التدريبية:

١- حاصـــــل على العديد من الدورات التدريبية في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة من دول (امريكا – أنجلترا).
٢- الاشراف على المعاهد التدريبية بدولة لبنان.

مواقع العمل السابقة:

١- العمل في المباحث الجنائية (٤ سنوات)
٢- العمل في جهاز مباحث أمن الدولة (٢٦ سنة)
٣- مدير معهد تدريب ضباط الشرطة بأكاديمية الشرطة.
٤- مدير كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة.

مواقع العمل الحالية:

١- مدرس الاقتصاد والمالية العامة بالمعهد العالي لإدارة المنشأة الصناعية وتكنولوجيا الانتاج بالمحلة الكبرى.
٢- مدرس الاقتصاد بكلية الشرطة.
٣- الاشــراف على رســائل الدكتوراة والماجســتير والابحاث العلمية بكلية الدراســات العليا بأكاديمية الشرطة.
٤- محاضــــر في كلية التدريب والتنمية بأكاديمية الشـــرطة لإعطاء دورات تدريبية لضباط الشرطة على مستوى الجمهورية.
٥- محاضر في مركز بحوث الشرطة للضباط المتدربين من دول الكومنولث (روسيا)
٦- محاضر في المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية بالقاهرة (أمبابة).

المقدمة

يعتبر موضوع التمويل الدولي من الموضوعات الجديرة بالاهتمام من قبل دول العالم في الوقت الحالي وفي إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسرعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعولمة التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول، وأصبحت دراسة التمويل الدولي تشكل أحدى أهم مرتكزات العلاقات الاقتصادية بين الدول، لأن عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والبشرية لن تتم بشكل تام ما لم يرافقها التمويل الدولي وخصوصا الدول النامية.

وقد نمت التجارة الخارجية مع نمو الحضارات وكان تشكل السوق العالمي لمنتصف القرن التاسع عشر نتيجة للثورة الصناعية، وقد أدى نمو الإنتاج إلى المؤسسات الصناعية والتجارية ، والبنوك ، والنقل والمؤسسات الأخرى، ومع التطور الصناعي في وسائل النقل والموصلات وحركة الموصلات وحركة رؤوس الأموال والأشخاص ،أصبحت العلاقة بين الاقتصاديات إلى حلقات متماسكة في جسم الاقتصاد العالمي،وكذلك يتزامن الاهتمام المتزايد بمسائل التمويل الدولي وذلك لمواصلة مسيرة العلاقات الاقتصادية.

وتضم دراسة العلاقات الاقتصادية موضوعات على جانب كبير من الأهمية منها دراسة وإدارة نظام النقد الدولي، والأزمة الاقتصادية العالمية للديون الخارجية، وكذلك ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ونفاذها إلى دول العالم الثالث، كما يتناول الموضوع أيضا دراسة المساعدات والمعونات الخارجية وآثارها في الدول المتلقية على معدلات التنمية وعلاقات هذه الدول بالدول الدائنة،وفي ظل العولمة فإن العالم كله يصبح كيان واحد، ويزيد الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لعمليات تحرير التجارة، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، وسهولة انتقال

عنصر العمل والمعرفة الفنية، وذلك في ظل انفتاح الدول والتقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات والفضائيات.

لذلك فإن العلاقات الاقتصادية الدولية هي دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومجموعة الدول الصناعية الكبرى(**GO**) ، ومجموعة السبع (**٧G**) ولجنة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية والى جانب مؤسسات برتن وودز القائمة، بمثابة التنظيمات الأكثر أهمية في تحديد العديد من المؤثرة على الحياة الاقتصادية الدولية.

تعزز مؤسسة التمويل الدولية النمو الاقتصادي في البلدان النامية من خلال تمويل استثمارات القطاع الخاص، وتعبئة رؤوس الأموال في الأسواق المالية الدولية، وتقديم الخدمات الاستشارية لمؤسسات الأعمال والحكومات، والمؤسسة عضو في مجموعة البنك الدولي ومقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة، وهي تشارك جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي في هدفها الرئيسي وهو: تحسين نوعية حياة الناس في البلدان النامية الأعضاء فيها، حيث تمول مؤسسة التمويل الدولية الاستثمارات في أسهم الشركات وأشباه رأس المال من صافي أصولها الذاتية– أي من مجموع رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة. ولتمويل عمليات الإقراض، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بعمليات إصدار لسندات عامة أو اكتتابات خاصة في الأسواق المالية الدولية. بدأت إدارة التمويل الدولي . إدارة القروض والإصدارات الدولية سابقاًً نشاطها التمويلي مع انطلاقة المصرف في بداية السبعينات، حيث ساهمت الإدارة آنذاك في العديد من القروض الدولية المجمعة {المشتركة}بالتعاون مع العديد من المصارف العربية والغربية الكبرى حيث تمكنت من المشاركة في عدد كبير من تلك القروض.

الفصل الأول

المدخل إلى التمويل الدولي

الفصل الأول

المدخل إلى التمويل الدولي

التمويل الدولي:

المفهوم، الأهمية، دور النقود

مفهوم التمويل الدولي: **International Finance**

إن النظرة التقليدية للتمويل هي عملية الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة.

ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة و توسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج، وكذلك برزت عدة آراء حول **مفهوم وتعريف التمويل الدولي ومن أهم هذه مفاهيم وكما يلي:**

أولاً– يقول "(موريس دوب) : التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقة القائمة.

ثانياً– أما الكاتب (بيش) فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، وكذلك يعرفه على أنه : توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص وعام.

ثالثاً –كما يعرف التمويل على أنه الحقل الإداري، أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرد النقد وإلزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد.

وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة ساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به،واتجاهات السوق المالية.

رابعاً- كما يعر أيضاً التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص مايلي :

أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية و تطويرها و ذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب ، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب، "وطالما يشمل التمويل الجانب النقدي والمالي الذي يتزامن انسياب السلع والخدمات ولذا يندرج ضمن البعد الثاني، ولأن البعد الأول يشمل الجانب السلعي للاقتصادي الدولي .

أهمية التمويل :

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده ، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات و قدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل حياتها ، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع ، ومن هنا تظهر أهمية التمويل الدولي وله دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية .

و ذلك عن طريق ما يلي :

أولاً – تحقيق والإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات (السلعية والخدمية) بين مختلف البلدان، وذلك عن طريق التمويل الدولي.

ثانيا- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي **يترتب عليها ما يلي :**

- توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد .

- تحقيق الأهداف المخططة من قبل الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم(توفير السكن أو العمل).

ثالثاً- تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والاستثمارات....... الخ).

رابعاً- تأمين الالتزامات المالية على البلدان المرتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم وخصوصا في حالة حصول الحرب أو مطالبة بتعويضات مالية.

دور النقود في الاقتصاد العالمي

فالنقود قد يسميها العلماء أثماناً، لأن فيها تدفع أثمان السلع والخدمات، وهي التي تميز الثمن من المباع (المثمن)، فالثمن هو ما يدفع في مقابل المبيع.

ومنذ أن ظهرت النقود وتعامل الناس بها لم يتفقوا على الاهتمام بمشكلات سياستها، ولم ينج الناس من التأثر بكيفية إدارتها في شؤون حياتهم وثروتهم ودخلهم، ولقد انتشرت النقود في اقتصاديات العالم.

وتزايد دور النقود في اقتصاديات تتسم بالتنوع والتخصص وكثرة المبادلات، فالنقد ليس إلا وسيلة وإن كان وسيلة ضرورية "، من المعلوم أن العلاقات الاقتصادية بين البلدان تتطلب وجود نقد عالمي في أولويات هذه العلاقات بحيث يمكن من خلاله تحديد أسعار وقيم السلع والخدمات في التجارة الدولية من ناحية ، علاوة على استخدامه كوسيلة لتسوية المدفوعات الجارية بين البلدان لإيفاء الالتزامات مالية.

وظائف النقود

إن دور النقود في الاقتصاد العالمي مهم للغاية ، فالوظيفة الأساسية للنقود والتمويل في التجارة الدولية تشابه إلى حد كبير دورها في التبادل المحلي **وهي:**

تسهيل عملية التبادل فيما بين الدول المختلفة من خلال تخفيض الكلفة الحقيقية لهذه المعاملات وبالتالي تمكين الأطراف المتبادلة من الحصول على المنافع الكامنة من مبادلاتهم ، حيث مرت النقود عبر أدوراها الرئيسة في العلاقات الاقتصادية الدولية بأشكال مختلفة كانت تخالف في كل منها معطيات النظام النقدي الدولي السائدة آنذاك.

للنقود وظائف هامة تؤديها في المعاملات التجارية في عصرنا هذا ،

ومن أهم وظائف النقود هي

أولاً : النقود وسيلة للتبادل :

الوظيفة الأولى للنقود هو عملها كوسيط عام للاستبدال. إن ضرورة إيجاد مقياس أعلى ليقوم بهذه الوظيفة ترجع إلى أنه في غياب مثل هذه المقياس فإن عمليات الاستبدال التي تتم عن طريق المقايضة تتطلب تحقيق التوافق المزدوج للرغبات وهذا من الصعوبة بمكان. وكفاءة النقود كوسيط للاستبدال تتطلب توافر عدة مميزات عامة لها ، منها : أنها تلقى قبولاً عاماً لدى الناس دون تردد ، وتكون لها قيمة مرتفعة بالنسبة لوزنها حتى يسهل حملها ،وتكون قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة . وهذه المميزات تتوافر في العملات الورقية والعملات الأخرى المساعدة (المعدنية).

ثانياً : النقود كمقياس للقيمة

إن الوظيفة الثانية الأساسية للنقود هي قياس القيم ، وتظهر أهمية هذه الوظيفة كلما كانت الوحدة النقدية ثابتة القيمة، ومن المنطقي أن تكون الوحدة التي تقوم بمهمة الوسيط في المبادلات هي نفسها التي تقاس بها قيمة الأشياء موضوع المبادلات التي تحسب بها أثمانها.

ثالثاً : النقود كمستودع للقيم

<u>تعني هذه الوظيفة الثالثة إمكانية تأجيل تبادل النقود في مقابل السلع والخدمات</u> إلى وقت لاحق وترجع أهمية هذه الوظيفة إلى أن الإنسان لا يعيش ليومه وإنما لغده أيضاً وهو يرغب في الاحتفاظ ببعض القيم التي يكسبها اليوم لكي يستخدمها في المستقبل ، ومن هنا كان وصف الاقتصادي الفرنسي (شارل ربست) للنقود بأنها قنطرة بين الحاضر والمستقبل ".

رابعاً : النقود كأداة للمدفوعات المؤجلة :

تنحصر الوظيفة الأخيرة للنقود في تسهيلها لعمليات الإقراض وذلك باستخدامها كوسيلة لتحديد قيمة ما يتعين على المقترض دفعه في المستقبل.

وبفضل هذه الوظيفة للنقود أمكن أن يوجد في المجتمع سوق رأس المال أو الائتمان موضوع التعامل فيها هو القرض . كما وجدت سوق للمنتجات موضوع التعامل فيها هو السلع والخدمات."أن النقود التي تكون قيمة أثمانا للمبيعات وقيماً للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط ، لا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ، ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبداً في قديم الزمان ولا حديثه تقداً غيرهما ، حتى قبل إن أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه السلام وقال : لا تصلح المعيشة إلا بهما ".

استخدام قاعدة الذهب Gold Standard

بدأ استخدام قاعدة الذهب منذ القرن التاسع عشر وحتى عام **١٩١٤** م عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكان الذهب يقوم بمهمة النقود العالمية عندما كانت التعامل بقاعدة الذهب والتي من أهم معالمها هي معدلات التبادل الثابتة التي كانت تتعامل على أساس الذهب، حيث يوجد **نوعان رئيسين من هذا النظام:**

الأول ، وهو سمى بنظام المسكوكات الذهبية، حيث لعب فيه الذهب دوراً مزدوجا وهو كونه أداة للوفاء بالالتزام المدينة والدائنة للحسابات الدولية ، وبإضافة إلى الدور الذي تقوم به هذه القطع الذهبية نفسها كوسيط للتبادل ودفع الالتزامات في الأسواق المحلية،

أما النظام الثاني فهو نظام السبائك الذهبية حيث كانت النقود المتداولة تحت هذا النظام من العملة الورقية كلياً أو جزئياً والتي من الممكن صرفها من البنك في أي وقت كان مقابل الذهب، حيث أن الذهب أخذ دوراً محورياً في المبادلات الدولية، **لأنه يتمتع بمواصفات معينة وهي:**

- يتمتع بقابلية التحويل إلى الشكل المطلوب ، والحفاظ من التلف .
- إمكانية تجزئته بسهولة وحسب المقادير المطلوبة.
- وجوده في الطبيعة أي ندرة نسبياً.
- أنه ذو قيمة أي أجزاء صغيرة تعادل قيمة كبيرة.

حيث أن هذه الصفات التي عززت الثقة بالذهب وجعلته سيد العملات، وإن يتمتع بقبول دولي سواء من قبل الدول أو المؤسسات وحتى الأفراد، إلا أن انتهى العمل بنظام المسكوكات في **١٩١٤**م، و العمل بنظام الذهب الآخر خلال الفترة **١٩١٨ –١٩٤١** مما أدى البحث عن البديل ألا وهي العملة المعتمدة.

العملات القيادية

ظهرت العملات القيادية بعد انهيار قاعدة الذهب، مما تطلب الأمر وجود ما يعوض عن الذهب كنقد عالمي بالشكل والقدر الذي يمكن من خلاله تحقيق التعادل العام لأسعار والقيم وتسوية المدفوعات على الصعيد العالمي، فالعملات القيادية هي عملات وطنية تعود لأقطار معينة وتقوم بوظائف النقود معروفة على صعيد الدولي الوطني ولكنها تتمتع بصفات من الناحية الاقتصادية جعلتها أهلا بالثقة والاعتراف على الصعيد الدولي، ومن هذه العملات حالياً الدولار الأمريكي والباون الإسترليني والين الياباني واليورو، حيث تقوم هذه العملات بوظائف التالية على الصعيد العلاقات الاقتصادية الدولية:

- تؤدي هذه العملات من حلالها تقييم المبيعات في التجارة الدولية، وكذلك قياس الأسعار وقيم السلع والخدمات في التجارة الدولية.
- تقوم العملات القيادية بتسوية المدفوعات الدولية الجارية بين البلدان بالنظر للقبول العام التي تمتع بها هذه العملات.
- تؤدي العملات القيادية كجزء من الغطاء النقدي للعملة المحلية، حيث تستخدم هذه العملات إلى جانب الذهب كجزء من المقابل النقدي للعملة المحلية.
- تستخدم هذه العملات كوسيلة للتراكمات على المستوى الدولي: ويقصد به، إن وجود هذه العملات لدى البلدان المختلفة ستؤدي إلى زيادة الجانب المالي للتراكمات المحلية.

صفات العملات القيادية

تتصف العملات القيادية **بخصائص عديدة التي تتمتع بها** والتي منحتها إمكانية القيادة للنظام النقدي الدولي دونما غيرها من العملات وهي :

١- **الاستقرار النقدي:** وحيث يشمل العناصر، من ثبات أسعار السلع والخدمات وتلعب دورا هاما في تحديد القوة الشرائية للعملات القيادية، وكذلك تتصف بثبات المحتوى الذهبي عند التعامل في الأسواق.

٢- **توازن ميزان المدفوعات:** وهو شرط جوهري في العملات القيادية، وذلك هذه التوازن من تأثير على الاقتصاد الوطني برمته.

٣- **وجود فائض في الأرصدة الذهبية:** يمكن استبدال العملة الوطنية بالذهب في حالة الاحتياج فوجود الاحتياطي الذهبي لدى البلد صاحب العملة القيادية، لأنه مصدرا للثقة الاقتصادية.

٤- **مكانة البلد في التجارة الدولية** لأن هذه المكانة تجعلها عملتها القيادية في دورها متميزة في التجارة الدولية والإنتاج الواسع.

٥- **قابلية التحويل بين العملات دول أخرى بسهولة** لأن العملات القيادية تتسم بهذه الصفة ومن المعلوم فإن التمويل الدولي يعتبر حاجة جوهرية لوجود واستمرارية أي اقتصاد كان متقدم أم نام وخاصة للدول النامية، حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة توفير احتياجات عديدة بالقدر الكافي إلى مستوى ملائم لمعدل النمو الاقتصادي، تأتي في مقدمها رأس المال بوصفه أحد عناصر الإنتاج الأساسية ، لذا تضطر البلدان الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص الحاصل به.

الإطار النظري لتفسير الحاجة إلى التمويل الدولي

بدأت الاهتمامات عديدة من الاقتصاديين والباحثين لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي، **منها نموذج هارود – دومار** الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال، أي على الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستور الادخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الادخار أو فجوة الموارد المحلية.

إن المشكلة الرئيسية في العديد من البلاد النامية هو النقص الشديد في المدخرات وخاصة في المناطق الفقيرة، حيث تبرز ظاهرة تنافس الاستهلاك الجاري من الندرة والنتيجة هي توجه قدر ضئيل جداً من الاستثمارات للإسراع من عملية التنمية الاقتصادية.

وقد ساد هدر الموارد التي تؤثر على الادخار في البلدان النامية، ويمكن الإشارة إلى أهم أوجه لضياع في الادخار لدى البلدان النامية وهي:

- وجود البطالة بأنواعها المختلفة وخاصة السافرة أو المقنعة والطاقات الإنتاجية العاطلة.
- الاكتناز (قلة الاكتناز المحلي).
- التصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي.
- الاستهلاك غير العقلاني(العام أو الخاص).
- التهرب الضريبي، أو متأخرات الضرائب المستحقة للسلطات العامة، أو الإعفاءات الضريبية لبعض الأنشطة الإنتاجية بدون مبرر اقتصادي سليم.
- هروب رؤوس الأموال للخارج والتحويلات الأخرى.

ولا شك إن تعبئة هذه المدخرات الضائعة من شأنها إن ترفع من معدل الادخار المحلي من ثم الاستثمار المحلي دونما أية أضرار بمستوى معيشة الأفراد.

أشكال التمويل، مصادر التمويل، القروض وأزمة المديونية العالمية

أشكال التمويل

هناك عدة أشكال لتمويل و التي نذكر منها:

التمويل المباشر و غير المباشر:

أولاً- التمويل المباشر:

هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض و المستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات ، أفراد ، هيئات حكومية).

أ- **المؤسسات:** تستطيع أن تحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة و الصورة **هنا تتمثل في:**

* إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص.
* إصدار سندات.
* الائتمان التجاري.
* التمويل الذاتي.
* تسهيلات الاعتماد...الخ

ب- **الحكومـــة:** تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة و أسعار فائدة متباينة و من أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

ثانياً- التمويل غير المباشر:

يعبر هذا النوع عن كل طرق و أساليب التمويل غير المباشرة و المتمثلة في الأسواق المالية و البنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين.

حيث يقوم الوسطاء الماليين الممتثلين في السوق المالية و بعض البنوك ، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ، ثم توزع هذا الإدخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الإدخار و متطلبات مصادر التمويل، و هناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى و التي تكون في شكل ضمانات.

مصادر التمويل Sources of funding

يمكن تصنيف التمويل التي يحصل عليه البلد إلى نوعين من المصادر وهما

الداخلية (التمويل المحلي) والخارجية(التمويل الدولي):

أولاً– مصادر التمويل الداخلية (المحلية) :

يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية و الأسواق المالية المحلية و هو يضم المصادر المباشر ة غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية و تجارية بمختلف أنواعها...الخ) و هذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية، وتقسم هذه المصادر إلى نوعين من الادخار وهما:

١ – الادخارات الطوعية : Voluntary Saving

وهي الادخارات التي يحققها الأفراد والمؤسسات بشكل طوعي وتشمل :

أ– **ادخارات القطاع العائلي:House holds** ويتضمن هذت القطاع على العائلات والأفراد والمؤسسات الخاصة، وعادة ما يقاس حجم الادخارات لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف فيها والإنفاق الخاص على الاستهلاك .

ب ادخارات قطاع الأعمال Business Sector ويقصد بقطاع الأعمال : وتتضمن كافة المشروعات الإنتاجية التي تقوم بتحقيق الأرباح من مبيعاتها، التي بدورها مصدرا للادخار،

وتنقسم هذه الادخارات إلى نوعين هما:

- **ادخارات قطاع الخاص:** وتتضمن الأرباح غير الموزعة التي تتحفظ بها الشكات المساهمة فقط وبالتالي تؤدي إلى زيادة ادخاراتها بزيادة أرباحها.

- **ادخارات قطاع الأعمال العام** : وتتضمن الأرباح للمشروعات التي يملكها القاع العام، وهي عبارة عن الفرق بين السلع النائية المنتجة وتكاليف إنتاجها، حيث أن هذه الادخارات تعاني هي الأخرى من تضاءل في مقاديرها بسبب استراتيجيات التصنيع بعض النامية.

٢. الادخارات الإجبارية Compulsory Savings

" وهي الادخارات التي افرضها الدولة على الأفراد والمؤسسات بشكل إلزامي، وحيث تخصم من الدخول المتحققة لديهم بطريقة إجبارية **وتشمل** :

أ- الادخارات الحكومية: وتعني هذه الادخارات الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة هي جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الحكومات من المصادر المختلفة وأهما الضرائب والرسوم وإضافة إلى القروض ، والإصدار النقدي الجديد ن والهبات والمساعدات.

ب- الادخارات الجماعية: وتشمل هذه الادخارات التي تقوم الدولة بخصمها من دخول بعض الجماعات بشكل إلزامي وفق للقوانين معينة، وحيث تتضمن أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة وهي خاصة بالعاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وبالوحدات الاقتصادية التابعة لها، حيث توظف هذه الأموال جميعها إلى الهيئات المختلفة التي تحتاج إليها في صورة استثمارات تمثلها أحيانا أوراق مالية مختلفة وتختلف هذه عن الادخارات عن باقي الادخارات الإجبارية كونها فيها مزايا معينة.

ثانياً- المصادر الخارجية للتمويل

تسلك الدول عادة نحو المصادر الخارجية عندما تعجز المصادر الداخلية للتمويل المذكورة سابقا للموجهة الطلب المحلي، وتصنف المصادر الخارجية للتمويل إلى القنوات الرئيسة هي:

أ- حصيلة الصادرات: تعتبر حصيلة الصادرات المصدر الرئيس للموارد المالية المتدفقة إلى البلد، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، وكذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ، وبالتالي يؤدي إلى

زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يشجع المستثمرين على زيادة استثمارهم وبالتالي يتم انتعاش الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المصدر في النامية يشكل معضلة أساسية **وذلك لأسباب التالية:**

* **انخفاض قيمة الصادرات السلعية** ويعود ذلك لأسباب عدة منها : ضعف الإنتاج المحلي ، زيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، تدهور أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، زيادة إجراءات الحماية الجديدة ، الثورة العلمية والتكنولوجية، ارتفاع أسعار السلع المصنعة.

* **ضعف الصادرات غير المنظورة** ، وتشمل هذه الصادرات خدمات النقل والصيرفة والسياحة والتأمين ودخول الاستثمارات الأجنبية، حيث تعاني من ضعف واضح مقابل الخدمات المقدمة.

ب – الاستثمارات الأجنبية: وهي إحدى مصادر التمويل التي تقوم الدول باتخاذها وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعامي منها ، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتخفيف مشكلة القروض الخارجية من جانبين مهمين هما: الجانب المالي والجانب التنموي،وتصنف الاستثمارات الأجنبية إلى **صنفين رئيسين هما:**

* **الاستثمار الأجنبي المباشر** : وهي الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لتثيب فيها مما يجعل لهم حق الإدارة، وغلبا ما تتجه هذه الشركات نحو الزراعة والصناعة والمناجم وبعض الأنشطة الإنتاجية.

* **الاستثمار الأجنبي غير مباشر:** وتتضمن القروض أو شراء الأسهم والسندات الحكومية في الدول النامية المضيفة من قبل أجانب، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب أي إشراف.

ج– المساعدات الخارجية External aids إن هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات ، و الهيئات المالية الدولية أو الإقليمية ، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء و التعمير و بعض المؤسسات الإقليمية ، بالإضافة إلى

البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميدا الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

حيث أن المعونة الإنمائية الرسمية: وهي المساعدات التي لا يقل فيها العنصر الميسر (عنصر المنحة) عن **٢٥%** مع استخدام سعر خصم يبلغ **١٠%**.

أما الدول المانحة تقدم المساعدات إلى الدول لدوافع اقتصادية أو الإنسانية لتخفيف الفقر والأمراض، حيث إن الدول المانحة من الدول الرأسمالية المتقدمة بدأت تتناقص حجم لمساعداتها إلى الدول الفقيرة ولأسباب وهي: وجود أزمات اقتصادية مستديمة، انخفاض أسعار النفط، وكذلك أسباب سياسية.

د . القروض الخارجية External Loans إن القروض الخارجية تهيمن على بقية مصادر التمويل من حيث اتخاذها النصيب الأكبر من التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية، ويقصد بها : وهي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو الحكومات إلى الدول ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان، وهكذا تصبح القروض التزامات خارجية وتترتب عليها سعر الفائدة، وتأخذ القروض الخارجية أشكالاً متعددة **ومعاييرها ومنها:**

* **القروض الخارجية حسب طول فترة السداد**، وتشمل القروض الخارجية طويلة الأمد، ومتوسطة الأمد، وقصيرة الأمد.

* **القروض الخارجية حسب طبيعتها:** وهي القروض التي تستخدم في أغراض اقتصادية أو العسكرية أو الاستهلاكية.

* **القروض الخارجية حسب شروط تقديمها:** إن القروض الخارجية هي تعد التزامات تسدد في آجالها المحددة ، إلا أن وتختلف من حيث درجة المشروطية،وهي نوعين : القروض الميسرة وتتصف

بطول فترة الاستحقاق ووجود فترة السماح، والقروض الصعبة وتتسم بقصر الفترة الاستحقاق عدم وجود السماح.

* **القروض الخارجية حسب مصادرها:** وهي القروض المقدمة إلى مصادرها إما أن تكون قروض رسمية من قبل الحكومات وبشروط خلال اتفاقيات أو قروض خاصة تقدمها المصادر الخاصة وعادة تكون قصيرة الأمد وارتفاع معدلات الفائدة منها.

* القروض الخارجية حسب محتواها: وتأخذ القروض الخارجية نوعين القروض النقدية، وقروض سلعية.

أزمة المديونية العالمية World Indebtedness Crisis

تعتبر أزمة المديونية العالمية من أبرز التحديات التي تجابه الدول النامية في نسيرتها الإنمائية الاقتصادية وخصوصا في ميدان تمويل التنمية،إذ لم تقتصر فقط على مشكلة الاقتصادية أو المالية فحسب، وإنما تؤثر على الخيارات الاجتماعية والسياسية على حد سواء ذلك لأن هذه الديون تتصل مباشرة بمدى إمكانيات هذه الدول على النهوض باقتصادياتها، وفي نفس الوقت فهي تعكس نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بيتها وبين الجهات الدائنة.

أسباب الأزمة

لقد مر النظام المالي العالمي لأزمات منذ العقدين المنصرمين وحتى الوقت الحالي، وكثرة تراكم المديونية، وتعود هذه الأزمة **إلى الأسباب التالية:**

أولاً– العوامل الداخلية: وهي تشمل العوامل التابعة من الاقتصاديات التي لم تخطط لها بشكل جيد والتي تشمل:

- فشل معظم خطط التنمية والسياسات المتبعة في الدول النامية.
- كثرة الاستهلاك بدون مبرر.

- هيمنة القطاع العام على معظم مرافق الدولة وبالتالي تؤدي إلى زيادة الأنفاق.

ثانيا– العوامل الخارجية: وهي العوامل التي ترتبط بالنظام الاقتصادي الدولي، وتشمل:

- هيمنة الدول الرأسمالية على الاقتصاد العالمي وتطبيق الحماية التجارية على صادرات الدول النامية.
- انخفاض معدل التبادل التجاري لغير صالح الدول النامية.
- ارتفاع سعر الفائدة الدولية.
- قلة مصادر التمويل وتعاظم أعبائه .

المقترحات الدولية لحل المديونية الخارجية:

لقد قدمت عدة مقترحات من قبل الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة لحل الديون المتراكمة، وذلك لوجود آثار سلبية التي تركتها مشكلة الديون الخارجية و ومنها مقترحات الدول المتقدة الدائنة عند القيام بجدولة الديون مثل خطة بيكر ومبادرة برادي وخطة ميازاوا واقتراح ميتران، مقايضات الدين بالأسهم، طريقة تبادل المستحقات، وكذلك طالبت الدول النامية المدينة بتخفيف الديون أو إعفاء جزء منها،وذلك من خلال إعادة جدولة الديون من خلال نادي باريس أو نادي لندن أو مقترح كوبا.

الفصل الثانـي

ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات Balance of Payments

تعريف ميزان المدفوعات، أهميته، تركيبه

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من التجليل الاقتصادي، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، " **وهو يعرف علي انه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة السنة" .**

حيث أن ميزان المدفوعات "هو تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تقوم في فترة زمنية محددة عادة سنة بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلدان الأخرى، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات ، يعكس وضمن فترة زمنية معينة نسبة الواردات من العملة لبلد ما وجميع مدفوعا ته للخارج" .

ويتم الحصول على المتطلبات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من المصادر التالية:

- **إدارة الجمارك** ، تصدر (بيانات مفصلة أو جزئية عن تصدير واستيراد السلع المرتبة).
- **مصلحة الضرائب**، (تقدم إحصاءات عن عائدات رأس المال المستثمر في الخارج).
- **البنك المركزي،** (حيث تظهر التغيرات التي تطرأ على الأصول الدولية) العملات الأجنبية ، والذهب النقدي ، وحقوق السحب).
- **دوائر الدولة المختصة** بدخول وخروج الأشخاص.

والمعاملات التي يجري تسجليها في ميزان المدفوعات وتقسم إلى قسمين، وهما:

أولاً – المعاملات التجارية، وتشمل حركة السلع والخدمات، من و إلى الدولة المعنية، ويسمى **بالميزان التجاري.**

ثانياً – المعاملات الرأسمالية، وتشمل حركة رؤوس الأموال من و إلى الدولة المعنية، ويسمى **بالميزان الرأسمالي أو الحساب الرأسمالي.**

وكما يتم تضمين ميزان المدفوعات حركة الأشخاص من و إلى الدولة المعنية.

يتألف ميزان المدفوعات من قسمين :

ميزان المعاملات الجارية، و ميزان رؤوس الأموال والذهب النقدي.

أولاً– ميزان المعاملات الجارية: في ميزان المعاملات الجارية تدرج كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيراً على ميزان المدفوعات في السنة نفسها أو في الفترة التي حصلت فيها ن وليس في السنوات أو المراحل الآتية، وهو يتكون من قسمين :

أ – الميزان التجاري: Balance of Trade وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود.

إن جميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق إلى حد ما غير أنه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل عليه عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات، إعادة حسابات الواردات من أسعار(**CIF** * إلى أسعار **FOb** *) بمعنى حذف نفقات النقل والتامين عن النفقات الأساسية لشراء السلع.

وأما طريقة القيد – الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البد وتقيد في الجانب الدائن ، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين حيث تؤدي إلى زيادة المدفوعات الدولة إلى الخارج.

ويشكل رصيد الميزان التجاري، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إذا ما زادت قيم الواردات السلعية على قيم الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، وإذا كان العكس فيكون قد حقق عجزاً، ولغرض معرفة ما يتضمنه ميزان المدفوعات **لابد من توضيح ما يسجل من معاملات فيما يلي:**

– **الصادرات،** تسجل الصادرات في ميزان المدفوعات في جانب الدائن لأنها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي، في حين يتم تسجيل ما يتم استلامه من مبالغ كمقابل لها في جانب المدين من ميزان باعتبارها مقبوضاً نقدية استلمها الدولة من الخارج لقاء تصديرها سلع إلى الخارج.

وحيث أن قيمة الصادرات تظهر مرتين في ميزان المدفوعات، مرة كحقوق على الدول الأخرى التي يتم التصدير إليها، ومرة باعتبارها موجودات نقدية تم استلامها كمقابل للتصدير من قبل الدولة.

CIF*
(التكلفة والتأمين وأجرة الشحن، أي التكاليف المتكبدة في نقل واردات السلع وصادراتها من دولة إلى أحرى).
*** FOB**
(تسليم طهر السفينة ، أسعار واردات السلع وصادراتها + مصاريف التحميل).

–**الواردات،** حيث تسجل الواردات في الجانب المدين في ميزان المدفوعات لأنها تمثل ديناً على الدولة للعالم الخارجي بقيمة الواردات، أي حقوقاً على الدولة إزاء العالم الخارجي ، ويتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من الميزان باعتبارها مدفوعات نقدية إلى العالم الخارجي تمت مقابل استيراد السلع منه.

ب – ميزان الخدمات الاقتصادية: ويشمل ميزان الخدمات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات بالعملات الأجنبية، المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة ، الطيران، السكك الحديدية وأنواع النقل الأخرى) والخدمات السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية والتأمين والسياحة والسفر، كما تشمل أيضاً عوائد وأرباح الاستثمارات والقروض وإيرادات الحكومة والإنفاق والإدارة ما وراء البحار.

أما طريقة القيد، الخدمات التي قدمت إلى من مواطنين إلى الأجانب تسجل في الجانب الدائن لأنه ينتج عنها دخول لأموال أجنبية إلى الدولة، أما الخدمات التي قدمت إلى المواطنين من أجانب فإنها تقيد في المدين أنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.

ثانياً – ميزان رؤوس الأموال والذهب النقدي: وتحمل نتيجة المعاملات الجارية أهمية اقتصادية كبيرة، العجز في ميزان المعاملات الجارية يعني تدفق لرؤوس الأموال إلى داخل الدولة، وعلى عكس من ذلك الفائض يعني خروج لرؤوس الأموال.

من هنا تبرز أهمية دراسة حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي ويؤخذ في هذا الميزان بعين الاعتبار، وكل على حداً الاستمارات الخاصة والرسمية من جهة وإن كانت طويلة أو القصيرة الأجل من جهة ثانية.

أ – الاستثمارات طويلة الأجل:

<u>ويقصد بها حركة رؤوس الأموال</u> التي تطول فترتها عن العام الواحد، وتضم الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل، وهي توضح مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج ولأجل طويل.

– **الاستثمارات المباشرة :** عرف هذا النوع من حركة رؤوس الأموال انتشاراً كبيراً في القرن التاسع عش وبداية القرن العشرين

– **القروض الدولية:** لقد باتت القروض الدولية طويلة الأجل تمثل الشكل الغالب في وقتنا الحاضر ، ومصادرها إما تكون خاصة وإما حكومية أومن منظمات دولية مثل البنط الدولي للإنشاء والتعمير والتابعة للصندوق الدولي.

ب – الاستثمار قصيرة الأجل:

وهي أدوات الائتمان المستحقة الدفع لدى الطلب والتي لا تتجاوز أجل استحقاقاتها السنة، ومنها الودائع الجارية والودائع لأجل وأذونا ت الخزينة والأوراق التجارية، وتسجل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل المحمولة من الخارج في الجانب الدائن ، والعكس من ذلك تقيد في الجانب المدين إن كانت محمول إلى الخارج.

ومن الضروري أن نفرق بين حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية وتلك التي تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، وتتأثر حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية .

بعوامل ما يلي:

- **التضخم** وما عنه هبوط في قيمة رأس مال.
- **التغيرات في سعر الفائدة** في مراكز المالية المختلفة.

- **عامل المضاربة،** إن كان هناك مؤشرات تدل على تغير في القيمة الدولية لعملة وطنية ما، تتحول رؤوس الأموال إلى الدولة المعنية لشراء مقادير من عملتها قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي، ثم يبادر إلى بيع العملة بعد ارتفاع سعرها.

ويمكن قيد ميزان المدفوعات على شكل التالي:

جانب دائن

ويرمز له بالرمز (+) ويتحول على سجل لجميع المعاملات الاقتصادية التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية.

جانب مدين

ويرمز له بالرمز (−) وفيه تسجل كافة المعاملات الاقتصادية التي عنها أداء مدفوعات من الدولة إلى الخارج.

قواعد التسجيل: يمكن تسجيل بنود ميزان المدفوعات من خلال الأمثلة الدرجة أدناه:

المثال الأول" :

تصدير سلع قيمتها ١٠٠٠ وحدة نقدية دفعت بنقد أجنبي .

البيان	دائن	مدين
مبلغ	١٠٠٠	
رأسمال قصير الأجل		١٠٠٠

تقيد العملية مرة في حساب المبلغ بالدائن باعتبارها خروجاً لقيمة صادرات من سلعة معينة ومرة في حساب الرأسمال قصير الأجل بالمدين.

المثال الثاني:

استيراد آلات بقيمة قدرها ٢٠٠٠ وحدة دفعت نقداً أجنبياً.

البيان	دائن	مدين
مبلغ		٢٠٠٠
رأسمال قصير الأجل	٢٠٠٠	

تقيد هذه العملية مرة بالمدين في حساب السلع (دخول قيمة) زمرة بالدائن في حساب رأس المال الآجل (خروج قيمة).

المثال الثالث:

أداء خدمة للخارج (نقل، تأمين، سياحة) قيمتها ٣٠٠٠ وحدة نقدية في حساب أجنبي في البنوك الوطنية.

البيان	دائن	مدين
خدمات	**٣٠٠٠**	
رأسمال قصير الأجل		**٣٠٠٠**

تقيد هذه العملية مرة في حساب بالدائن في حساب الخدمات (خروج قيمة) ومرة بالمدين في حساب الرأسمال قصير الآجل (دخول قيمة تتمثل في نقصان الالتزام قبل الخارج).

المثال الرابع :

حصول الدولة على هبة على صورة قمح قيمته ٤٠٠٠ وحدة نقدية.

البيان	دائن	مدين
مبلغ		٤٠٠٠
هبات	٤٠٠٠	

الهبات بطبيعتها عمليات تتم من جانب واحد، تسجل في ميزان المدفوعات حساباً خاصا تجمع فيه قيود الطاهر في بنود أخرى.

التوازن واختلال في ميزان المدفوعات، أسبابها، طرق معالجتها

التوازن في ميزان المدفوعات : أنه حالة تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها مع المدفوعات الناشئة.

ومن غير المرجح في العالم غير منتظم أن يغلب دائماً التوازن الخارجي، فهذا التوازن قد يتحقق وقد لا يتحقق وسوف يحدث فائض في ميزان المدفوعات أو عجز.

العجز :

هو حالة التي لا تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها مع المدفوعات الناشئة ، وهناك عجز مؤقت ويمكن تسويته إن أمكن تغطيته بفائض لدى الدولة في حساب رأس المال.

وإن الاختلال في التوازن هو استمرار العجز في ميزان المدفوعات، وفي الوقت الذي فيه الدول من انكماش نسبي لصادراتها من السلع التقليدية وحتى أحيانا تدهورها بشكل المطلق.

أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات وهي :

أولاً- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: وذلك لوجود علاقة قوية بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المتعمد لدى في ذلك البلد، عندما كان سعر الصرف لعملة البلد أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار البلد ذاته من وجهه نظر البلدان الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعا ته.

ثانياً- أسباب هيكلية: وهي الأسباب التي ننشأ من خلال عمليات التجارة الخارجية أي ما تتعلق بالصادرات أو الإستيرادات ، إضافة إلى هيكل الناتج المحلي ، وينطبق ذلك بشكل خاص للدول النامية.

ثالثاً- أسباب دورية: وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دورياً.

رابعاً- الظروف الطارئة : وهي أسباب عرضية التي تحصل في البلدان، مثل حصول حالات الكوارث الطبيعية كالفيضان أو الجفاف أو زلزال أو في حالة تدهور البيئة السياسية،وهذا الحالات تؤدي إلى اختلال في ميزان مدفوعات البلدان وما يترتب عليه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية غلى البلد مما بسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات الدولة ما تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصادية الوطني فيما يتعلق بمركز تلك الدولة في المعاملات الاقتصادية لا سيما في حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة،

<u>ولمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات هناك طرقتين:</u>

الطريقة الأولى: التصحيح عن طريق آلية السوق: ترتبط بنظام النقدي الدولي وتكون ما يلي:

أ- **تعديل السعر والدخل:** عن طريق استخدام سياسات نقدية ومالية توسعية أو انكماشي، للتأثير على أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً، مقبل منتجات توردها دول أخرى لجعل الصادرات أرخص (أغلى) نسبياً والواردات أرخص (أغلى) نسبياً مقاسه بالعملة الأجنبية.

- **التصور الكلاسيكي:** ويرى أن العودة إلى التوازن في ميزان المدفوعات إنما تتم بفعل تغيرات الأسعار، وهو يعكس نظرية مكية النقود وقانون ساي بالنسبة لعناصر الإنتاج ونظرية النفقات النسبية(١).

- **التصور الكينزية** : لقد ظلت الفكرة القائلة بأن النظام الاقتصادي يتكيف للضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بطريقة يسترد معها التوازن التلقائي.

ب- تعديل أسعار الصرف:

وتشمل تخفيض قيمة العملة الخارجية، لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (أغلى) قياساً بالعملة الأجنبي، على سبيل المثال، إذا انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني قياساً بالدولار الأمريكي من ١,٦٠ إلى ١,٤٠ فإن ذلك يسمح للمنتج البريطاني، أن يخفض أسعار صادراته بنفس النسبة وزيادة قدرتها التنافسية في السوق الأمريكية.

الطريقة الثانية: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، حيث تأتي دور الحكومات بتدخل بصورة مباشرة لغرض معالجة الخلل الحاصل فيه تجنباً لاستمراره من ناحية، وللحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عنه من جهة أخرى.ويتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات **يمكن تحديدها على نحد التالي:**

– **إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني** وتشمل بيع الأسهم، وبيع العقارات المحلية للأجانب للحصول النقد الأجنبي أو استخدام الذهب والاحتياطيات الدولية المتاحة.

– **إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني** وتشمل طلب القروض الخارجية ، بيع جزء من الاحتياطي من الذهب في الخارج أو بيع الأسهم والسندات التي تملكها الحكومات في المؤسسات الأجنبية.

الفصل الثالث

أسعار الصرف وأسواق الصرف الأجنبي

أسعار الصرف

مفهوم سعر الصرف، وظائفه، كيفية تحديده، نظرياته

"هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بعملات الأجنبية، وسعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية" ، فمثلاً يتم تعبير عن صرف الجنية مقابل دولارا بسعر الصرف **١ / ٩** في حالة كون الجنية يعادل **١ علي ٩** دولار ، والحاجة للصرف الأجنبي تقتضيها معاملات تتصل بالعالم الخارجي.

أما في الوقت الحاضر ليس الدولار العملة الوحيدة يمكن التعامل معه في التحويل الخارجي فاليورو يمكن تبادل صرف عملة دولار – يورو، فإن سعر الصرف يورو للدولار هو السعر الذي يتساوى عنده الطلب العالمي للدولار الأمريكي مع التوفر العالمي لليورو، ولا شك أن هناك ترابطاً وثيقاً وعلاقة قوية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث أن العلاقات الاقتصادية الدولية والتي يتضمنها ميزان المدفوعات تستدعي الحاجة إلى استخدام سعر الصرف في العلاقات، والذي بموجبه تحويل العملة المحلية إلى عملة وعملات الأجنبية الأخرى.

***وظائف سعر الصرف:** يقوم سعر الصرف بوظائف عدة، يمكن يجازها كما يلي:

أ- **وظيفة قياسية** : حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية، وكذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية الأسعار العالمية.

ب- **وظيفة تطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع

صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من أسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على تركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

ج– وظيفة توزيعية: إن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي،وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية،حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم .

أساليب تحديد سعر الصرف

توجد عدة أساليب لتحديد أسعار الصرف: أسعار الصرف الثابتة، و أسعار الصرف الحر التغير، ونظام الرقابة على الصرف.

أولاً – أسعار الصرف الثابتة Fully fixed exchange rates

وتتمثل أسعار الصرف الثابتة بنظام الذهب والنظام الذهب **وظيفيتان أسياسيتان:**

– **الوظيفة الأولى** داخلية ومهمتها تحديد كمية البنكنوت المصدر، وفي ظل نظام الذهب ، ارتبط الإصدار النقدي برصيد البلد من الذهب ، في ظل نظام محدد فيه سعر الصرف، تتدخل الحكومة (أو البنك المركزي الذي يعمل بالنيابة عن الحكومة) في سوق العملة بحيث يبقى سعر الصرف قريباً من سعر الصرف المستهدف.أنه يلتزم بسعر صرف واحد ولا يسمح بأي تذبذبات كبرى من هذا السعر المركزي.

– **الوظيفية الثانية** خارجية لنظام الذهب، فهي تثبيت سعر الصرف، أي سعر المبادلة عملة وطنية بالعملات الأجنبية، ويتميز نظام الذهب بثبات نسب مبادلة العملات بعضها ببعض.

ثانياً- أسعار الصرف الحر التغير Semi-fixed exchange rates

إن تحديد نظام سعر الصرف الحر يتوقف على الطلب والعرض في السوق، ويمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند على إلى قاعدة الذهب، وإن أسعار الصرف الحر **والتغيير يتميز بالموصفات الأساسية:**

- أن يلعب الدولار الأمريكي وبمساواة مع الذهب دور مقياس القيمة فتختار كل دولة قيمة اسمية لعملتها مقومة بالدولار الأمريكي.

- التزام أمريكا يمكن للعملة التحرك بداخل إطارات مسموح بها للتذبذب. سعر الصرف هو الهدف المتحكم في صناعة السياسة الاقتصادية، تحدد أسعار الفائدة لكي تتمشى مع الهدف ويتم إعطاء سعر مستهدف محدد لسعر الصرف.

ثالثاً- تعويم حر floating Free

تحدد قيمة العملة فقط بواسطة العرض المتوفر وقوة الطلب في سوق الصرف الأجنبي. يعتبر تدفق كل من التجارة ورأس المال من العوامل الرئيسية التي تؤثر في سعر الصرف. نظام صرف عائم: النظام المالي الذي يسمح بتحرك أسعار الصرف بسبب ضغوط السوق بدون تدخل من الحكومات الوطنية .

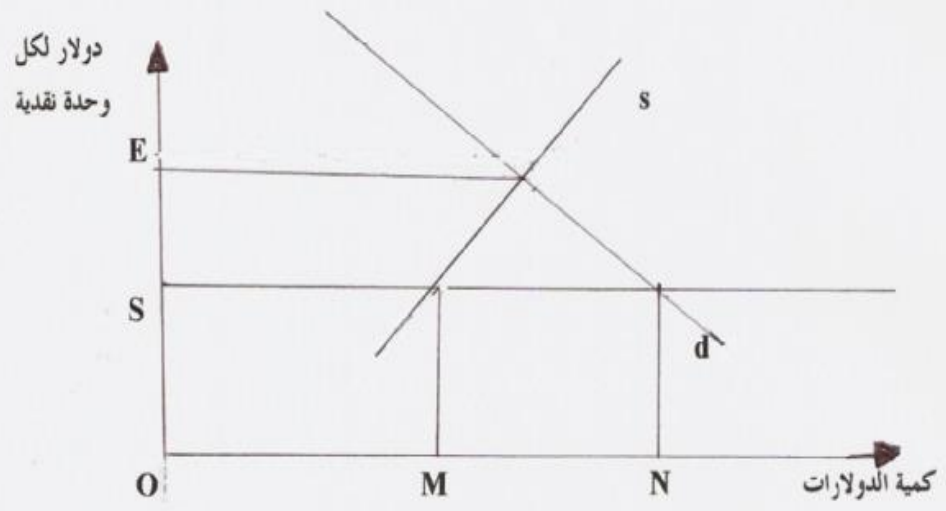
المبحث الثاني

نظام الرقابة على الصرف، نظرياته

نظام الرقابة **على الصرف**: إن نظام الرقابة على الصرف قد فرض هذا النظام في ألمانيا وأوربا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية، وذلك من أجل مواجهة العجز في موازين المدفوعات.

إن التوازن في ظل هذا النظام لا يتحقق عن طريق خروج ودخول الذهب كما هو الحال في نظام الصرف الثابت، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف كما هو الحال في نظام الصرف العالم (1).

وجوهر الرقابة على الصرف، وتوزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق مع الأهداف السياسية والاقتصادية وكما في الشكل رقم (2)* أدناه.



الرسم البياني أعلاه يمثل العرض والطلب على الدولار في ظل الرقابة على الصرف

وتعمل السلطات النقدية في ظل هذا النظام على أن لا تترك سعر الصرف يتقيد بمسألة العرض والطلب عن طريق أحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات حتى يتسنى لها تحديد صرف عملتها عند المستوى المقرر له(1):

d- يمثل منحني الطلب على الصرف الأجنبي

s- منحني عرض الصرف الأجنبي

يتوازنان عند المستوى OE ، وتقاس الفجوة بين الطلب والعرض بالمسافة MN في الشكل أعلاه ، ويتحدد سعر صرف العملة الأجنبية ولتكن بالدولار مثلاً عند المستوى OS.

(1) الدكتور بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية، ص مصدر سابق 116.

وتعمل السلطات النقدية أن تبقى السعر عند هذا المستوى ،لأن انخفاض سعر الصرف ينشط الميول التضخمية لأن أسعار السلع المستوردة ترتفع معبر عنها بالعملة المحلية،ولأن ارتفاع الأسعار قد يدفع الجمهور إلى المطالبة بتصحيح الأجور، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم حدة التضخم.

في الشكل البياني رقم (١) عند المستوى **OS** لسعر الصرف، يتمثل عرض العملة بالبعد **OM**، في حين يمثل البعد **ON** الطلب عليها.

ولو فرضنا أن منحني العرض Sلم يتغير، وأن الكلب على الصرف الأجنبي سيزداد في هذه الحالة سيترفع سعر صرف من المستوى السابق **OS** إلى مستوى الجديد **OE** ، لأن السعر لو لم يرتفع لتولدت الفجوة بين الكميات المعروضة والمطلوبة.

وقد تضطر الدولة، لعدم قدرتها على سد الفجوة **MN** أن تحافظ على السعر عند مستواه القديم المتمثل بالبعد **OS** عن طريق أحداث توازن قسري في الكميات المطلوبة والمعروضة من العملة وذلك عن طريق سد الفجوة **MN** أي أحداث تكافؤ بين الإيرادات التي حصلت عليها الدولة ومدفوعاتها للخارج.

ويترتب على العمل بالرقابة على أسعار الصرف الشروط التالية:

أولاً– يبقى سعر صرف العملة المحلية مرتفعا.

ثانياً– يبقى سعر صرف العملة الأجنبية منخفضاً بالقياس إلى العملة المحلية، الأمر الذي يحد من صادرات البلد المعني.

ثالثاً. يبقى مستوى المعاملات الدولية منخفضاً، ويعود ذلك إلى النقص في كمية الإيرادات بالعملة الأجنبية وضرورة توزيع العملة على الواردات والمعاملات الأخرى(١).

وفي حالة عدم توافر الشروط التي تحدد الصرف الثابت فعند ذلك يمكن الاعتماد على أسعار الصرف العائمة **وذلك باستخدام الطرق التالية:**

- العمل بقاعدة الذهب.

- المراقبة المباشرة على عمليات الصرف من قبل السلطانية النقدية حتى يتمتع سعر الصرف بحرية الحركة، ففي النظام العائم يترك تحديد أسعار الصرف بين العملات إلى قوى السوق، وتتوقف مدى تقلبات سعر الصرف على الكميات المعرضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي. وحين العمل بنظام أسعار صرف عائمة لا بد من تدخل لا بد من ادخل السلطات في سوق العملة للحد من التقلبات الفجائية.

ويتحدد سعر الصرف العملة الحر في السوق، أي سعر تحويلها إلى العملات الأخرى على أساس عرضها من ناحية، والطلب عليها من ناحية الأخرى ويتحدد سعر الصرف التوازني للعملة المعينة في السوق الخارجية من خلال تعادل الطلب على العملة مع عرضها في الخارج كما في الشكل(1) المنحني ، **BP-0** يتخذ وضعاً موازياً للمحور الأفقي0Y ، مما يعني أن ميزان المدفوعات هو في حالة التوازن : النقاط الموجودة إلى الجهة العليا من المستقيم **BP-0** تتناسب مع حالة الفائض في ميزان المدفوعات ، وعلى عكس من ذلك ، النقاط الموجودة إلى الجهة السفلى من المستقيم تتناسب مع حالة العجز، ويشير الخط العمودي في الرسم البياني **(O)** إلى مستوى الإنتاج الذي يتناسب مع حالة العمالة ***Y** والتقطه E الوحيدة التي يتحقق فيها التوازن الداخلي والخارجي،لأن النقاط خلاف النقطة E تشير إلى عدم التوازن ، وعند نقطة **E1** يتألف العجز من البطالة ، وعند النقطة E2 يتألف العجز وفائض العمالة.

الشكل يمثل التوازن الداخلي والخارجي

---

(1) الدكتور بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ص79، مصدر سابق.

***النظريات الأساسية التي يرتكز عليها سعر صرف الدولار مقابل اليورو هي:**

قانون السعر الواحد : Law of One Price

في الأسواق المتنافسة المتحررة من قيود تكلفة النقل بالنسبة للتجارة، المنتجات المماثلة المباعة في مختلف البلاد يجب أن تباع بذات السعر عندما يحدد السعر بنفس العملة.

تأثيرات سعر الفائدة: Interest rate effects

– إذا تم السماح لرأس المال أن يتدفق بحرية، يثبت سعر الصرف عند النقطة التي تتساوى فيها الفائدة.

القوة المزدوجة للعرض والطلب تحدد أسعار صرف الدولار مقابل اليورو. عوامل متنوعة تؤثر على هذين العاملين، التي بالتالي تؤثر على أسعار الصرف.

– المناخ التجاري The business environment

المؤشرات الإيجابية (سياسة الحكومة، الميزات التنافسية، حجم السوق وغير ذلك) تزيد من الطلب على العملة، حيث يزيد عدد الشركات التي ترغب في الاستثمار هناك.

– سوق الأسهم المالية Stock market :

المؤشرات الأساسية للسهم لها علاقة متبادلة مع أسعار العملة.

– العوامل السياسية Political factors :

كافة أسعار الصرف تتأثر بعدم الاستقرار السياسي والتوقعات المتعلقة بالحكومة الجديدة. على سبيل المثال، عدم الاستقرار السياسي والمالي في روسيا كان أيضاً إشارة لليورو مقابل الدولار الأمريكي بسبب الاستثمارات الألمانية الكبيرة الموجهة لروسيا.

- بيانات اقتصادية: Economic data

البيانات الاقتصادية مثل تقارير العمالة (الرواتب ونسبة البطالة ومتوسط الدخل في الساعة)، مؤشرات سعر المستهلك ومؤشرات سعر المنتج، إجمالي الناتج، فأن سعر الصرف ثنائي الاسم **EUR / USD** هو سعر الصرف الذي يجذب الانتباه بشكل كبير في أسواق المال. على الرغم من الأهمية النسبية لليورو مقابل صلات التجارة الثنائية بالدولار الأمريكي، التجارة مع المملكة المتحدة هي، لحد ما، أكثر أهمية لمنطقة اليورو عن التجارة مع الولايات المتحدة.

الدولار واليورو لهما وضع مهيأ قوي للعمل معاً على المدى القصير جداً، ولكن في بعض الأحيان من الممكن حدوث تضارب هام.

الفصل الرابع

النظام النقدي الدولي

النظام النقد الدولي

مفهوم النظام النقد الدولي والعناصر ومراحل تطوره

إن النظام النقد الدولي يلعب دور حيوياً في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها دول العالم في ظل العولمة، سواء كانت المتقدمة أو نامية.

ويمكن تعريف النظام النقد الدولي بأنه مجموعة من القواعد والإجراءات التي يمكن أن تتخذ فيما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية، وبطريقة التي تسهل عملية التبادل التجاري بين الدول العالم.

إن النظام النقد الدولي كأي نظام يجب أن تتوفر في عناصر التالية:

- وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه هذا النظام، وفي حالة النظام النقد الدولي فإن صندوق النقد الدولي يساعد على تسهيل عمل هذا النظام.
- وجود آلية يتم بموجبه تيسير عمل النظام، وهي الأعمال التي يمكن من خلالها تسهيل العمل التجاري.
- وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام بسوية المبادلات الدولية كالذهب والعملات الأجنبية.
- توفير إجراءات يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية وتسهيل المبادلات التجارية الدولية وتسويتها وتطورها واستقرارها.

ومن الملاحظ أن حاجة إلى وجود هذا النظام بغية تسهيل المبادلات والعلاقات الاقتصادي الدولية، وبدأت تطور هذا النظام نظراً لتطور التجارة الدولية، ومع التعدد الواسع للعملات، والتي معها عدم استقرار أسعار تحويل هذه العملات بعضها إزاء البعض الأخر.

وحيث بدأ تطور هذا النظام في القرن السابع عشر والثامن عشر، عندما ظهرت أسواق تبادل العملات كسوق أمستردام، ثم تطورت هذه الأسواق حتى أصبحت سوق لندن أهم أسواق المال في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، وذلك نظراً لتطور انكلترا اقتصادياً بشكل يفوق بقية دول العالم.

لقد أفرزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ضرورة العمل على إنشاء نظام نقدي دولي يتم تحقيق وحدة هذا النظام عالمياً، وإلغاء القيود والرقابة على مبادلات الصرف، وذلك بإنشاء نظام دولي متعددة الأطراف، وقد تم إنشاء النظام المالي والنقدي تحت إشراف الأمم المتحدة في سنة **١٩٤٤** وبحضور **٤٤** دولة لغرض إنشاء النظام المالي والنقدي ما بعد الحرب.حيث أن مؤسسات النظام النقد الدولي إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

مراحل تطور النظام النقدي الدولي

لقد مر نظام النقد الدولي بمراحل عديدة منذ نشوئه حتى الوقت الحاضر، **ومن أهم مراحل:**

أولاً- مرحلة بداية القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية

كانت من الواضح أن معظم الدول الصناعية وشركائها في التجارة الخارجية خلال القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى تسير في ظروف ملائمة من التعاون الدولي المزدهر عندما كانت تسود قاعدة الذهب (**Gold Standard**) وكانت بريطانيا آنذاك المركز الأول للاقتصاد العالمي لما لها من القوة اقتصادية وعسكرية في مستعمراتها التابعة لها، مما جعلت العملة البريطانية أي الجنيه الإسترليني العملة القابلة للصرف ذهباً والمقبول في تسوية المعاملات الدولية ، وحيث بدأت بتطبيق قاعدة الذهب عندما اعتمدت وزن معيناً من الذهب ليمثل الوحدة النقدية الأساسية،واتخذت جميع الدول بهذا النظام باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة (**Silver Standard**) .

من المعلوم أن أساس الذهب يعد من الناحية النظرية آلية تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول المتبادل، واستمر النظام النقد الدولي على هذا الحال حتى عام **١٩١٤** حيث اندلاع الحرب العالمية الأولى ، فتوقف العمل بقاعدة الذهب .

ثانياً- مرحلة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧١

عند نشوب الحرب العالمية الثانية **١٩٣٩**، حيث توقف نهائياً العمل بقاعدة الذهب كنظام نقدي دولي نظراً للظروف الاقتصادية والعسكرية التي كانت تعم العالم أجمع، فأعيد العمل على فرض القيود الكمر كية وغير الكمر كية بشكل أدى إلى تخفيض في حجم المبادلات التجارية الدولية، وانخفاض النمو الاقتصادية العالمي بشكل واضح، أما أهم الأسباب التي أدت إلى قاعدة الذهب فهي*:

*التفاوت بين إنتاج الذهب ونمو التجارة الدولية، ففي الوقت الذي ينمو فيه إنتاج الذهب بمعدل **٢%** تنمو التجارة بمعدل **١١%**.

* التركيز على التعامل بالذهب لغرض استخدامه للمشتريات العسكرية لقاء إصدار العملات الورقية

ثالثاً- مرحلة انهيار للنقد الدولي في١٩٧١

أحاط نظام القيمة المتعادلة في إطار قاعدة صعوبات كبيرة للدول عدة عندما يلتزم بعملية الاستقرار في ظل هذا النظام وجود أصول احتياطية ذهب إضافة إلى الدولارات، إلا أنه ومع توسع مع التجارة الدولية يلتزم الأمر حصول زيادة في السيولة الدولية.

مفهوم السيولة الدولية، حقوق السحب الخاصة، نظام النقد الأوربي

السيولة الدولية* Intentional Liquidity

مفهوم السيولة : "هو قوة سرعة تحول الأصول إلى نقود حاضرة ، وبالتالي فان السيولة الدولية تشمل جميع وسائل الدفع الدولية المقبولة بصورة عامة والمتاحة وغير المشروطة لتسوية المدفوعات الدولية، أي لتمويل التجارة الخارجية للدول العالم".

تتكون السيولة الدولية، والتي يطلق عليها عادة الاحتياطيات الدولية من كافة العناصر التي تقبل في المدفوعات الدولية والتي تسمح بتسوية العجز المؤقت في موازين المدفوعات.

ومن الواضح أن الاحتياطيات الدولية قد تطورت عنصرها بتطور النظم النقدية وبتطور العلاقات الاقتصادية الدولية،وفي ظل نظام الذهب كانت السلطات تحدده قيمة ثابتة لوحدة النقد بوزن معين الذهب،وارتبطت بذلك عملات البلدان التي تسير على نظام الذهب بأسعار صرف ثابتة.

***مصادر السيولة الدولية:** هناك عدة مصادر للسيولة الدولية فهي:

- الذهب المخزون لدى البنوك المركزية للدول.
- العملات القيادية وخاصة الدولار الأمريكي والباون الإسترليني الموجودة لدى البنوك المركزية.
- حقوق السحب الخاص التي يصدرها صندوق النقد الدولي.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة في إطار التعاون.

صفات السيولة الدولية: تتميز السيولة الدولية بصفات معينة منها:

- تتسم الموارد التي تتألف منها السيولة هي موارد رسمية، وان ما في حوزة القطاع الخاص من بعض عناصر هذه السيولة لا تدخل في عدادها.
- تتمتع عناصر السيولة لحرية مطلقة على التحرك والاستخدام، وبالتالي لا يحدده أمام استعمالها أو قبول أي عائق مادي أو قانوني أو نفسي.

- تتمتع عناصر السيولة الدولية على الصعيد الخارجي بصفة القبول عير المحدود أو الشروط.

علاوة على ذلك يجب التميز بين نوعين من السيولة الدولية وهما:السيولة المملوكة وهي عبارة عن الأصول والاحتياطيات الدولية التي مكون في حوزة الدولة وبإمكانها التصرف بها، وكذلك السيولة المقترضة وهي كافة عناصر السيولة التي يحصل عليها الدولة عن طريق اقتراضها من الخارج.

قياس السيولة الدولية:

يتم قياس حجم السيولة الدولية عادة تبعا لحجم الاحتياطي من هذه الموارد المالية منسوبة إلى الاستيرادات العالمية خلال فترة زمنية مقدارها سنة واحدة، حيث أن تحديد هذا الحجم يؤدي بالتالي إلى قياس السيولة الدولية يعتبر أمراً معقداً، ذلك إن تحديد العلاقة المثلى لحجم السيولة الدولية من الناحية النظرية هي مسألة واردة لكنها من الناحية العملية ليست سهلة **وذلك للأسباب التالية:**

أ- **انعدام مؤسسة نقدية دولية** واحدة كما هو موجود على الصعيد الداخلي مختصة بإصدار السيولة، وذلك لأن هذه السيولة تأتي من مصادر عدة مستقلة بعضها عن الآخر.

ب – كون بعض مصادر السيولة ذات الصفة المحلية والتابعة للدول صاحبة العملة القيادية وعندما تصدر كمية من هذه السيولة من خلال العجز في موازين مدفوعاتها فإنما تنطلق من حاجتها الخاصة وليس من حاجة الاقتصاد الدولي.

ج- عدم وجود هيئة دولية مختصة بمراقبة حركة وتطور هذه السيولة وباتخاذ الإجراءات وقت الحاجة.

حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights

إن حقوق السحب الخاصة عبارة عن تخصيصات سحب خاصة بهيئة وحدات نقدية حسابية (ذهب على ورق **Paper Gold**) تعطى الدول الحائزة لها الحق في الحصول على عملات قابلة للتحويل لا من موارد الصندوق بل من الدول الأعضاء فيه.

وتعتبر حقوق السحب الخاصة مصدرا إضافيا من مصادر التمويل الدولية تبنته صندوق النقد الدولي في عام **١٩٦٢**، وهي لا تستخدم في التعاملات التجارية أو الخدمات على صعيد الدول وإنما تستخدم من قبل الحكومات والبنوك المركزية للدول الأعضاء في الصندوق للحصول على عملات قيادية مقابل هذه الوحدات، وحيث كانت كل وحدة من هذه الحقوق تساوي **٠,٨٨٨** جرام من الذهب الخالص وهي قيمة التعادل الأصلية للدولار الأمريكي ،وتعد المساهمة في هذه الحقوق متاحة لجميع أعضاء الصندوق فقط.

أما بخصوص من التخصيص من هذه الحقوق فيتم على أساس نسبة حصة الدولة العضو في الصندوق إلى مجموعة الحصص من تأريخ التخصيص، وللعضو المشترك الحق في رفض ما يخصص له من هذه الحقوق وذلك بشرطين هما :أن لا يكون محافظ هذه الدولة العضو في الصندوق قد صوت لصالح القرار بخلق الحقوق السحب الخاصة، إخبار الصندوق من الدولة بعدم قبول المخصصات وذلك قبل البدء بتخصيص المبلغ بموجب القرار الذي لم يصوت لصالحه.

العملة الأوربية الموحدة (اليورو)

توجت جهود الدول الأوروبية في مجال التكامل الاقتصادي بميلاد الوحدة النقدية الأوروبية المعروفة باســـم "اليورو "، و قد جاء ميلاد هذه العملة ليؤكد نجاح تجربة الأوروبيين التي بدأت منذ ما يزيد على **٥٠** عامًا؛ ولذلك فإن اليورو الذي وصـــل إلى الأوروبيين في أول كانون الثاني ٢٠٠٢ ليس مجرد عملة، ولكنه تجربة فريدة ينظر إليها العالم أجمع بمزيج من الإعجاب والترقب

والحذر؛ لأنها تجربة ليس لها ســابقة من نوعها ولأهمية التعرف على هذا المشــروع الجديد لابد من إبراز المراحل التي بدأت منذ أن كان مجرد فكرة وحلم أوربي حتى أصبح حقيقة .

أولاً. لجنة وارنر: بدأ النظام النقدي الأوروبي مع بداية رحلة التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٥٧، وذلك بعد تكوين الجماعة الاقتصـــادية الأوروبية بناء على معاهدة روما؛ حيث بدأت الدول الأعضاء التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر الستينيات؛ ففي تشـرين الثاني ١٩٦٩ تم تشـكيل لجنة أوروبية أُطلق عليها "لجنة وارنر"؛ وذلك لتقوم بوضـع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية ، " وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها في عام ١٩٧٠"، واقترحت إنشاء اتحاد نقدي أوروبي خلال فترة تتراوح من ٧-١٠ سنوات ، ولكن قبل تنفيذ توصـيات هذه اللجنة قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ أخطر قرار اقتصــادي في ذلك الوقت، وهو قرار وقف تحويل الدولار إلى ذهب، وهو ما أحدث ارتباكًا في النظام النقدي .

ثانياً .الثعبان داخل النفق: تغلب الاتحاد الأوروبي على ذلك من خلال وضـــع نظام أطلق عليه نظام "الثعبان داخل ألنفق وهو نظام نقدي يســمح بهامش تذبذب للعملات الأوروبية حول" ســعر محوري للدولار بنســبة + ٢,٢٥% "، وهامش تذبذب حول ســعر مركزي بين العملات الخاصــة بالدول الأعضاء يتراوح بين + ١,٢٥% ، ولكن نظام الثعبان داخل النفق أدى إلى حدوث بعض المشاكل وتدهور لبعض عملات الدول الأعضاء ؛ ولذلك كان لا بد من البحث عن نظام جديد .

ثالثاً. معاهدة ماسـترخت: لمواصـلة مسـيرة الوحدة النقدية الأوروبية بعد فشـل نظام الثعبان داخل النفق قامت الدول الأوروبية الأعضـــاء بإدخال بعض التعديلات على معاهدة روما، وذلك من خلال التوقيع على معاهدة جديدة في "ماســترخت" في شـــباط ١٩٩٢، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٣، وتم إعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوربية في احتفالات صاخبة شاهدها العالم كله في كانون الثاني **١٩٩٣** ".

وقد حددت اتفاقية ماسترخت سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية ، وتحديد مراحل الوصول إلى صدور عملة موحدة، وهي ثلاث مراحل كما يلي :

<u>المرحلة الأولى</u> : ركزت فيها الدول الأعضـــاء على الوصـــول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية، وأن تتجنب حدوث عجز مفرط في موازناتها العامة أو زيادة كبيرة في الديون الحكومية وقد انتهت هذه المرحلة بنهاية عام ١٩٩٣م .

<u>المرحلة الثانية</u> : وهي مرحلة اهتمت بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية لتحقيق التقارب المطلوب بين الدول في المجال الاقتصـــادي؛ وذلك من خلال تحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية ، مثل: معدل التضخم، وسعر الفائدة، وعجز الموازنة ، وأسعار الصرف، كما تم في هذه المرحلة وضع أسس إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (E.M.I) التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي ، وامتدت هذه المرحلة من كانون الثاني ١٩٩٤ حتى كانون الثاني ١٩٩٩.

<u>المرحلة الثالثة</u> : وهي المرحلة التي تم فيها الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية (اليورو) ، وتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة فيها بصورة نهائية ، وصاحب ذلك إنشاء البنك المركزي الأوروبي" (ESCB) الذي يضـــم كل البنوك المركزية للدول الأعضـــاء، وقد تم الإعلان عن ميلاد اليورو في كانون الثاني ١٩٩٩ " ، ليكون أشـــهر حدث اقتصـــادي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحالي .

<u>أهداف اليورو</u> :لقد كان الهدف الرئيس للإعلان عن ميلاد اليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية، التي تعتبر بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية الأوروبية المستهدفة؛ وذلك لأن وجود عملة موحدة سيؤكد هذه الوحدة الاقتصادية، وسيحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض

لها الدول الأعضاء ، خاصة في المجال النقدي وأسعار الصرف . إنّ الفوائد التي يمكن استنتاجها من قيام السوق الأوربية المشتركة وتوحيد العملة الأوربية **يمكن إجمالها في ما يلي:**

أولاً. التقليل من فروق سعر العملة والتذبذب في سعر الصرف.

ثانياً. تخفيض تكلفة تحويلات العملة وتخفيض تكاليف الحوالات المصرفية.

ثالثاً. دعم التجارة الدولية والاستثمار وذلك نتيجة لاعتماد هذه العملة الموحدة .

رابعاً. دعم السوق الأوربية عن طريق إزالة خطر تأرجح أسعار العملة.

خامســاً. انخفاض معدلات الفائدة،و زيادة كفاءة النظام المصــرفي الأوربي إلى جانب اســتقلالية البنك المركزي الموحد.

أسبابها، آثارها، الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا

أزمة الأسواق المالية :

وتعرف أزمة الأسواق المالية " بأنها تدهور حاد في تعامل الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، والتي سماتها هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسة والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، وبالتالي الآثار السلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية".

أسباب الأزمات المالية:

من المعروف إن الاقتصاد الدولي مصدرا من مصادر أزماته المالية بين فترة وأخرى، حيث ارتبطت الأزمة بالظروف العالمية التي سادت حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى وبالفكر الاقتصادي وكذلك عملية العولمة كلها أدت إلى خلق أزمات المالية وتعود الأسباب على ما يلي:

أولاً- الأسباب الاقتصادية: وتتمثل بـ:

أ- وجود اختلاف في حجم الادخارات المتوفرة بين الدول الرأسمالية المتقدمة المعينة، والتي تمثلت بمواقف موازين مدفوعات.

ب- انخفاض سعر الدولار مما أدى إلى إلحاق الأضرار باقتصاديات المجموعة، في حين أدى الى ذلك ضعف القوة التنافسية للصادرات الأوربية في الأسواق.

ج- القرار الأوربي برفع أسعار الخصم قبل اندلاع الأزمة المالية وكذلك القيام برفع أسعار الفائدة مما أدى إلى تحول المستثمرين من المضاربة بالأسهم إلى حوافظ السندات لما تحققه لهم من العوائد مرافعة مقارنة بالأسهم وتعرضت أسواقها إلى اضطرابات حادة .

وهكذا انخفض الطلب الاستثماري على أثر تعاملات غير صحيحة من قبل كبرى الشركات الأمريكية مثل شركة **GM** و**IBM** * على بيع أسهمها وهو ما أدر غلى حصول حالة من الانكماش.

ثانيا- الأسباب النفسية وتتمثل بما يلي :

أ- وجود عدم الثقة للتوقعات حول مستقبل الأسواق المالية.

ب- رفع الخصم وذلك بسبب انعدام الثقة بالأمريكان بتحسن حالة العجز في الموازنة العامة.

ج- وجود إشاعات التي روجت من قبل السماسرة في أسواق الأسهم المالية.

انهيار أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا

حدثت الأسواق المالية جنوب شرق آسيا (**النمور الأسيوية**) انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين الموافق ١٩٩٧/١٠/٢٧ والذي يسمى **بيوم الاثنين المجنون** حيث بدأت الأزمة من تايلاند ثم انتشر بسرعة على بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد.

أسباب الأزمة : من الملاحظ ظهور عدة علامات للأزمة المالية وفقاً لمؤشرات اقتصادية كلية والتي بينت الاختلالات التالية في الاقتصاد التايلاندي، وتعود أسباب هذه الأزمة إلى ما يلي:

أولاً- الانخفاض الحاد في قيمة وهي العملة الوطنية لتايلاند بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت، والتي حفزت الافتراض الخارجي وعرضت قطاع الأعمال والمال إلى المخاطر.

ثانياً- عدم نجاح السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع واضطراب أسواق المال.

ثالثاً- ضعف الإشراف والرقابة الحكومية وبالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة ومدر مقدرتها على إجراء الاصطلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

رابعاً- شارك التطورات التي حصلت عند حدثت الأزمة في الاقتصاد التايلاندي، فقد زادت تفاقم الأزمة **وأهمها :**

* نتيجة انخفاض أسعار لفائدة لدى الدول الصناعية منذ منتصف التسعينات إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى تايلاند وبقية دول المنطقة.

* استمرار انخفاض سعر في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الآسيوية التي ترتبط به بشكل أو بأخر، ثم إلى تضاءل درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية.إلا أن ظهرت خلال السنوات الأخيرة من الاختلالات داخل اقتصاديات هذه الدول التي جعلت أكثر عرضة للازمة وهي:

- قيام هذه الدول بزيادة أكثر من المعتاد على التصدير لتحقيق النمو.

- تعويل كبير على التدفقات المالية من الخارج سواء في شكل قروض أو الاستثمار، إلى جانب الاقتراض الخارجي غير مغطى من قبل القطاع الخاص.

- سرعة انخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية.

- عدم وجود الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية وذلك بسبب ضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة أساساً، والفساد وعدم وجود الشفافية وعدم كفاية ودقة البيانات والمعلومات المطلوبة في أداء الشركات.

إن الأزمة المالية الحالية تتجاوز منطق المعالجة الظرفية والنسبية، تتجاوز منطق التباطؤ والانتظار والمراهنة على عامل الوقت، تتجاوز منطق الترقيع والترميم، ولكنها أعمق وأشد، ولم يخطئ بعضهم في تشبيهها بأزمة **١٩٢٩** أو أشد كما يراها رئيس الخزانة الأميركية، رغم بعض الاختلاف الجوهري.

لا تقتصر الأزمة في الولايات المتحدة على قيم الأسهم بل تشمل الاقتصاد الحقيقي برمته فهي أزمة اقتصادية بدأت منذ عدة سنوات ولا تزال في طور الاستفحال. أنها ليست حكومية فقط بل تمتد لتشمل الشركات والأفراد. **يمكن إبراز معالمها في النقاط التالية:**

١- **العجز التجاري** : منذ عام **١٩٧١** لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام **٢٠٠٦** إلى **٧٥٨** مليار دولار. ويعود السبب الأساس إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك.

٢- **عجز الميزانية** : لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث قدر في ميزانية عام **٢٠٠٨** بمبلغ **٤١٠** مليار دولار أي **٢,٩%** من الناتج المحلي الإجمالي. بلا شك يتعين الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية وليس بالتوازنات المالية.

في الولايات المتحدة يغلب الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب. لا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية، كما أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي.

٣- **المديونية** : أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من **٤,٣** تريليونات دولار في عام **١٩٩٠** إلى **٨,٤** تريليونات دولار في عام

٢٠٠٣ وإلى **٨,٩** تريليونات دولار في عام **٢٠٠٧**، وأصبحت هذه الديون العامة تشكل **٦٤%** من الناتج المحلي الإجمالي.

وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة، و يعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً. فقد بلغت الديون الفردية **٩,٢** تريليونات دولار منها ديون عقارية سبقت الإشارة إليها بمبلغ **٦,٦** تريليونات دولار، أن هذه الديون العقارية التي ساهمت مساهمة فاعلة في الأزمة المالية الحالية وتشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي*.

أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ **١٨,٤** تريليون دولار. وبذلك يكون المجموع الكلي **٣٦** تريليون دولار أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة ، كما تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي تجاوز **٤%** والبطالة التي تشكل **٥%** والصناعة التي تتراجع أهميتها والفقر وسوء الخدمات التعليمية.

لا تقتصر خطورة الأزمات المالية الأميركية على إفقار الملايين من الأميركيين بل تمتد لتشمل التأثير السلبي على الوضع الاقتصادي العالمي وقد يصل الأمر إلى الاحتلال العسكري.

أمام هذا الوضع المالي والاقتصادي الأميركي المتأزم يتعين على العرب أفراداً وشركات وحكومات اتخاذ إجراءات سريعة للحفاظ على مصالحهم الحيوية في مقدمتها سحب استثماراتهم من الولايات المتحدة. وأصبح من اللازم على بلدان مجلس التعاون الخليجي التخلي عن الدولار كمثبت لقيم

عملاتها المحلية أو على الأقل مراجعة القيم التعادلية لهذه العملات بما يتناسب مع هبوط سعر صرف الدولار.

أوضحت الأزمة الاقتصادية العالمية مدى خطورة تبعية دول العالم الثالث لأمريكا، والسيطرة الأمريكية على الاقتصاد العالمي كما أوضحت أن الرأسمالية العالمية قد طغت وتجبرت ونهبت ثروات الشعوب، وأنها ليست الأيديولوجية التي يمكن أن يقوم عليها اقتصاد يستهدف تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته.

إنها أيديولوجية الظلم والنهب والاستغلال، ولذلك فإنها لا يمكن أن تستمر إن أكبر جريمة تاريخية هي أن أمريكا قد استغلت قوتها منذ بداية التسعينيات لفرض الأيديولوجية الرأسمالية،وعولمة الاقتصاد العالمي بهدف السيطرة عليه ، لقد أصبح الاقتصاد العالمي لا يقوم على تطوير المجالات الحقيقية للإنتاج، وتوظيف الثروات المادية والبشرية لبناء الحضارة الإنسانية وتعمير الأرض وإسعاد الإنسان، لذلك أوضحت الأزمة أن الرأسمالية أيديولوجية غير إنسانية .

وليس بالضرورة أن يكون بقاء المذهب الرأسمالي حالياً في الميدان الاقتصادي دليلاً على أنه منهج عملي يتناسب مع جميع مصالح الشعوب بما فيها العالم الإسلامي. أو لأن انهيار الاشتراكية أثبت تلك الحقيقة .

وفي الواقع "أن النظامين الرأسمالي والاشتراكي يسيران بخطى حثيثة نحو إلغاء الأصول حتى يأتي وقت يزيد الإلغاء على ما بقى، فيسقط النظامان كما سقط أمثالهما من قبل ".

الفصل الخامس

التدفقات الدولية لرأس المال

التدفقات الدولية لرأس المال International Capital Flows

ماهية التدفقات الدولية لرأس المال ، أصنافها، أسبابها ، آثارها

ماهية التدفقات الدولية لرأس المال:

إن التدفقات الدولية لرأس المال هي عملية سريان الوحدات النقدي الدولية إضافة إلى الأصول المالية المختلفة كرؤوس أموال تمويلية بين الدول المختلفة التي تشكل جميعها النظام الاقتصادي العالمي.

يعتبر رأس المال أحد عوامل الإنتاج الذي يمكن من خلاله استثمار الموارد الاقتصادية المختلفة ، وعندما تكون رؤوس الأموال موزعة بصورة متفاوتة بين الدول المختلفة، فإن النظام النقد الدولي من صلب واجبه القيام بتقليل هذه التفاوت، حيث أن المقصود برأس المال لا يقتصر على رأس المال الإنتاجي فحسب ، وإنما يشمل الأصول المختلفة كالسندات المالية و الأسهم إضافة إلى الأصول العينية.

ويتم تدويل هذه التدفقات المالية بفضل وسائل الاتصال الحديثة واستخدام الحاسبات التي سهلت مهامها وجعلتها أقل الكلفة.

أصناف التدفقات الدولية لرؤوس الأموال*

يتم تصنيف التدفقات الدولية لرؤوس الأموال إلى أربعة أصناف الرئيسية وهي:

أولاً– رأس **المال النقدي أو العيني:**

إن تدفق هذا الصنف من الرأس المال العيني يجري على شكل مرحلتين، الأولى هي تدفق المؤقت والمتمثل بالعملات والتي من شانها تحقيق تراكمات رأسمالية لتوسيع الطاقة الإنتاجية، وأما المرحلة الثانية هي تتمثل بتحويل النقود إلى السلع وخدمات بشكل نهائي.

ثانياً– رأس المال الإنتاجي و ألتسليفي:

يقصد رأس المال الإنتاجي،هي التدفقات الرأسمالية التي تبحث عن فرص استثمارية أجنبية مؤاتية المباشرة وغير المباشرة، أما رأس المال ألتسليفي، فهو يتمثل بالقروض الخارجية التي يحصل عليها البلد من المصادر الخارجية المخالفة كالحكومات والأسواق.

ثالثاً- رأس المال طويل وقصير الأمد

تتضمن رؤوس الأموال طويلة الأمد بالتدفقات الرأسمالية بين الدول لمدة أكثر من سنة،أما رؤوس الأموال قصيرة الأمد فهي التدفقات الرأسمالية لفترة أقل من سنة.

رابعاُ- رأس المال الحكومي والخاص

يقصد برأس المال الحكومي، تتولى الدولة التعامل بشكليه الإنتاجي أو التسليفي في حالة القروض الخارجية،أما رأس المال الخاص فإنه يتمثل في حالة قيام مؤسسات خاصة كالبنوك والشركات.

أسباب التدفقات الدولية لرأس المال:

لا شك من الصعوبة بتشخيص الأسباب التي تؤدي إلى التدفقات الدولي لرأس المال بشكل دائمي أو المؤقت ولمعرفة لأسباب التدفقات الدولية لرأس المال، إذ ينبغي توفر معلومات دقيقة ومحددة.

حيث أن جزءا من رؤوس الأموال المتدفقة تكون تلقائية أي لا علقة لها بحالة ميزان المدفوعات وهو ما ينطبق على حالة العديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تعكس تدفقاتها الدولية فائض في مدخراتها مقابل استثمارها المحلية أو استخدام الجزء الأخر لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

ويمكن تصنيف الأسباب المؤدية إلى التدفقات الدولية لرأس المال إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:

أولاً- الزيادة المستقلة في دالة الطلب على النقود المحلية: حيث يمكن أن تؤدي الزيادة الحاصلة في الطلب على النقود لغرض جلب رأس المال الأجنبي القصير الأمد.

ثانيا- الزيادة في إنتاجية رأس المال المحلي وعادة يسمى على هذين السببين بعوامل السحب، حيث أن قرار الاستثمار تقوم على أساس المقارنة بينا لكلفة المتحققة للمشروع المقترح، وغاليا ما يعبر عن الإيرادات المستقبلية بشكل نسب مئوية من العائد بالإنتاجية الحدية لرأس المال .

حيث تتأثر حركة رأس المال الأجنبي الخاص بدافع الربح، وبالتالي تؤدي إلى ثبات العوامل الأخرى بذلك ينجذب رأس المال الخاص إلى الدول التي يرتفع فيها عائد ا لاستثمار نسبيا.

ثالثا- العوامل الخارجية: مثل انخفاض أسعار الفائدة الدولية، ويسمى بعوامل الدفع وتشمل ما يلي:

أ.الاختلاف بين أسعار الفائدة الدولية : وتحدث هذا الاختلافات نتيجة انتقال رؤوس الأموال من الدول التي يتوفر فيها رأس المال فائض إلى الدول التي تعاني من قلة في رأس المال عجز، وعادة من خلال هذه الاختلافات ترتفع أسعار الفائدة العالمية.

ب. أسعار الأصول: نتيجة قيام الدول التي تنظم أسواق مالية متقدمة، لذلك يمكن استخدام الأسعار النسبية في تفسير أسباب التدفقات الدولية لرأس المال خاصة.

ج. بيانات ميزان المدفوعات: تحدث غالبا عند عجز في ميزان المدفوعات في أي بلد لذا يتطلب تدفق عكسي لموارده من النقد الأجنبي على هيئة رؤوس الأموال قصيرة الأمد وطويلة الأمد

الآثار المترتبة على التدفقات الدولية لرأس المال

أن التدفقات النقدية الأجنبية "بحجم كبير جدا " قد تؤدي إلى مخاطر كبيرة، خاصة "عندما لا يكون هناك نظام صارم في تحليل وفهم مخاطرها تلك التدفقات.

أن الفرص عادة ما تكون متاحة وخاصة في الاقتصاديات الصاعدة حيث تكون الجاذبية فيها مرتفعة لمعدلات النمو والحاجة للتمويل نتيجة لعدم كفاية المصادر الداخلية لهذه الاقتصاديات لتمويل النمو. و"عادة فإن المخاطر وحجم التعرض لها . بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية . تعد عاملا أساسيا في دعم قرار الدخول أو الخروج أو تحول الظروف الاقتصادية العالمية، مما ينجم عنه مخاطر جديدة للاقتصاديات الصاعدة تتمثل في إمكانية خروج الاستثمارات كما دخلت بالسرعة نفسها ولأي سبب.

أن بعض الاقتصاديات المفتوحة التي تكون استثماراتها المحلية أقل من حجم السيولة فيها "قد تتعرض لضغط" نتيجة لمحاولة مستثمريها حماية الاستثمارات الكبرى، وخاصة خارج تلك الدولة، و"بصورة أشمل في الولايات المتحدة الأمريكية" مما قد يسبب ضغوطا على أسواقها المحلية لرأس المال. وبالتالي تعد إدارة الاستثمارات والاقتصاديات الناشئة حسب إمكانيتها تستلزم متابعة دقيقة، منبها إلى أنه "ليس كل ما يعد موجبا للبعض يعد بالضرورة موجبا لنا."

فالاستثمار الأجنبي النظرة دوما له إيجابية كونه يمثل موارد إضافية تحقق المنفعة للمستثمر والاقتصاد وتسرع من النمو للدول المستثمر قيها، وزاد "عادة ما يكون الاستثمار الأجنبي في عدة صور بعضها قصير أجل مثل القروض البنكية والاستثمار في أسواق رأس المال وبعضها طويل الأجل من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر فإن الجمود في إدارة حسابات رأس المال "يمكن أن يؤدي إلى صعوبات في إدارة الاقتصاد الكلي والنقدي، ومنها سد الفجوة الموجودة بين احتياجات

تلك الدول من النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية من جهة، وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة في حساباتها.

وحيث يلي أهم تلك الآثار المترتبة على انتقال رؤوس الأموال بين مناطق العالم، وهنا يمكن توزيعها إلى الأطراف تداولها وهما:

أولاً- البلد المصدر رأس المال:

إن المنافع التي يجنها البلد المصدر لرأس المال في الدول هي:

أ- تحقيق الأرباح الحاصلة عن استثمار رؤوس الأموال في الخارج، كما هو في حالة إقامة الاستثمارات الخارجية أو منح القروض وحصول الفوائد عليها أو بيع العملات في أسواق الصرف الدولية.

ب- هيمنة وفرض السيطرة الاقتصادي وحتى السياسية على البلد المستورد لرؤوس الأموال طويلة الأمد في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أو حالة تقديم القروض الخارجية من مصدر معين لفترات طويلة مما يقود إلى ربط البلد المقترض بتبعية مالية واقتصادية للخارج.

ج- وجود تسويق العديد من منتجات البلدان وخاصة الصناعية منها إلى الدول المختلفة عن طريق فتح فروع لها أو بنوك في الأخيرة.

ثانياً- البلد المستورد لرأس المال

من المعلوم أن البلد المستورد لرأس المال سيحصل على المنافع التالية:

أ- كثرة القوة الشرائية للبلد وخاصة القروض مما يؤدي إلى تعزيز موقف ميزان المدفوعات.

ب- تزايد سرعة عملية التنمية الاقتصادية على الأمد البعيد، حيث يتمكن بلد يعاني من العجز من تحقيق معدلات عالية للنمو دون الحاجة إلى اتخاذ الانكماشية وكما في حالة القروض الإنتاجية، إضافة إلى نقل التكنولوجية الحديثة.

ج – الحصول على جزء من العوائد التي يحققها رأس المال الأجنبي، ومثلها الضرائب المفروضة على أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر أو التأمين.

مشكلة استقدام رؤوس الأموال الأجنبية:

حيث أن استقدام رؤوس الأموال الأجنبية أمر لا يخلو من مشاكل من التعقيدات ويمكن ذرها ما يلي:

* غالبا ما تردي إلى عملية تراكم رأس المال الأجنبي في ظل وجود رقابة عليه إلى توسع القاعدة النقدية للبلد المستورد وبالتالي ارتفاع الضغوط التضخمية.

* فعاليات محدودة لهذه التدفقات إلى الداخل في تخصيص الاستثمارات الرشيدة والطويلة الأجل إلا بنسب قليلة أن الذي يحدد ذلك هو آراء المضاربين.

* صعوبة اتخاذ القرارات المتعلقة بمقادير وتنظيم وتوقيت السياسات الاقتصادية اللازمة التي تعتمد على الأهداف الاقتصادية للبلد المتلقي وعلى نظام صرفه الأجنبي والقيود المؤسسية السائدة، من شأن المربحة على الأسعار الفائدة إعاقة عمل البنوك المركزية للبلدان المستوردة في إتباع سياسات نقدية مستقلة عن تلك المتبعة لدى مثيلاتها ألأجنبية.

* ارتفاع سعر الصرف إلى مستويات عالية صعوبة السيطرة عليها، بسبب تدفقات المالية إلى الداخل.

* تأخير العملية التصحيحية للبلدان المستوردة (العجز) وبالتالي تصاعد التزاماتها المالية الدولية.

مشكلة تمويل الخارجي للبلدان النامية

أن دخول أموال أو استثمارات أجنبية لا بد أن تكون معلومة الأهداف من أجل أن يتم التعامل معها وتقليل مخاطرها بشكل مناسب، مشيرا إلى أن دخول القروض أو الاستثمارات لأجل قصير قد يسبب هزة في أسواق المال في الدول الصاعدة "متى ما كانت هناك حرية في تدوير الأموال من خلال التأثير المباشر في أسعار الأسهم والسندات، إضافة إلى التأثير في الحساب العام للنقد الأجنبي في حالة كان هناك طلبات داخلية للتمويل أو التأثير في العملة المحلية في حالة تغيير العملة المحلية بالأجنبية من خلال زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنةً بالتدفقات الداخلة التي تعود أسبابها إلى كبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة ألأم، مشيرا إلى أن من الأهمية بمكان إجراء دراسة لتدفقات الاستثمار الأجنبي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

في وضع أفضل لتقلبات تدفقات رأس المال في تلك الدول كالسياسات الاقتصادية الكلية السليمة ، سياسة إدارة الديون، والمرونة في أسعار الصرف، الإدارة الفاعلة لحساب رأس المال، وتراكم مستويات ملائمة من احتياطيات التأمين الذاتي، وتطوير الأسواق المالية لهذه الدول الصاعدة.

حيث أن تدفق رؤوس الأموال بين الدول على شكل استثمارات أو قروض أو من خلال بنوك أجنبية، يحقق منافع لكلا الطرفين المستوردين لرأس المال، والبلدان المصدرة لرؤوس الأموال "من حيث المبدأ".

لا بد من الإشارة إلى أن المشاكل و الآثار التي صاحبت هذه التحويلات الكبيرة على التدفقات المالية :

أولاً- التحويل المعاكس : ويعني به إعادة تحويل رؤوس الأموال التي حصلت عليها الدول النامية للخارج لتمويل الدول المتقدمة الدائنة وليس العكس.

ثانيا- توالي حالات التأخير: والمقصود به التأخير في دفع المستحقات المالية في مواعيدها للدول النامية وخاصة الدين، مما يردي إلى عدم كفاية التمويل الخارجي.

ثالثاً- تكرار جدولة الديون : يعني بذلك أن الديون المتراكضة وعدم قدرة الدول الإيفاء في مواعدها لأسباب مختلفة مما يؤدي الى إعادة جدولة الديون مرراً وتكرارا.

رابعاً- استمرار أزمة الديون وعدم إيجاد معالجات جذرية تؤدي الى فشل جميع المبادرات لتسويتها، وهكذا تستمر الأزمة الى سنوات القادمة .

تأثير الأزمة المالية على الأسواق العالمية

يتأثر أي اقتصاد في العالم بحالة الاقتصاد الدولي، فإذا كانت أحوال الاقتصاد الدولي إيجابية فإنها تتيح ظروفا مواتية لتحقيق أداء إيجابي للاقتصاديات التي تتمكن من توظيف هذه الحالة لصالح اقتصاديا تها .

ومنذ عام**٢٠٠٤** وحتى الآن يحقق الاقتصاد العالمي نموا قويا، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج العالمي نحو **٥.١%** عام**٢٠٠٦** وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي ، وهو ثاني أعلي معدل للنمو الاقتصادي العالمي في الثلاثين عاما الأخيرة ، بعد النمو الأقوى الذي تحقق عام٢٠٠٤، حينما بلغ هذا المعدل نحو ٥.٣% في العام، ومن الضروري الإشارة إلي أن هذا النمو الاقتصادي العام يخفي انقسام دول العالم إلى دول فقيرة ومتوسطة الدخل تحو ٨٤.٣% من سكان العالم وتحصل على من الناتج العالمي، ودول غنية تضم ١٥.٧% من سكان العالم وتحصل على ٧٩%

من الناتج العالمي فضلا عن أنه يخفي انقسام المجتمع في كل الدول الغنية والفقيرة إلي قلة من الأثرياء وغالبية ساحقة من الفقراء والطبقة الوسطى لكن النمو الاقتصادي العالمي يبقى في حد ذاته حدثا ايجابيا يمكن تطويعه وجعله إنسانيا بالعمل علي تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الدخل .

ويمكن القول إن التطورات الاقتصادية الدولية المتمثلة في استمرار النمو القوي منذ عام **٢٠٠٤** و حتى عام**٢٠٠٦**، والمتوقع استمراره في العام**٢٠٠٧**، والتزايد السريع للتجارة الدولية في السلع والخدمات وفي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي مؤشرات تؤكد في مجموعها أن البيئة الاقتصادية الدولية كانت منذ العام **٢٠٠٤** وحتى الآن عنصرا إيجابيا مساندا لفرص النمو الاقتصادي في مصر وباقي البلدان العربية، أو في أي بلد يستطيع توظيف إمكانياته وتعظيم استفادته من علاقاته الاقتصادية الدولية، من خلال أداء اقتصادي حركي ونشيط وسياسات مرنة تتفاعل بكفاءة مع التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية والمستجدات فيها، وإذا كانت هذه الاستفادة لم تحدث في بلد ما لم يعان من أي ظروف اقتصادية أو سياسية استثنائية، فإن ذلك يشكل مؤشرا علي ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية فيه وعجزها عن توظيف إمكانياته وموارده وعلاقاته الدولية لتحقيق التطور الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة للمواطن وتحقيق القدرة علي النمو الاقتصادي الذاتي القابل للاستمرار. .

لا شك أن العالم يمر اليوم بأكبر أزمة اقتصادية عرفها منذ الانهيار الكبير للعام ١٩٢٩، ولقد انتقلت العدوى بسرعة فائقة من أمريكا إلى مختلف الأسواق المالية في باقي أنحاء العالم بحكم العولمة، كما انتقلت العدوى لاحقا من القطاع المالي إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى، يمكن القول إن الكساد قد بدا في الدول الرئيسية في **٢٠٠٨**، ومن المتوقع أن يتواصل خلال السنة الجديدة، لكنه على الأرجح سوف يتحول إلى انتعاش مع نهاية هذه السنة وهذا التراجع لا يقارن بطبيعة الحال مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بحوالي **٣٠%** خلال سنوات الانهيار الكبير للعام

١٩٢٩. ونسبة البطالة فيها لن تتجاوز **٨%** وهي اقل بكثير من نسبة البطالة خلال الانهيار الكبير التي بلغت ذروتها بحدود **٢٥%.**

الفصل السادس

مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية

النظام النقد الدولي

ماهية النظام النقد الدولي وتطوره

إن النظـــام النقـــد الـــدولي يلعـــب دور حيويـــاً فـــي تطـــور العلاقـــات الاقتصـــادية الدوليـــة، وفـــي الأوضـــاع الاقتصـــادية التـــي تعيشـــها دول العـــالم فـــي ظل العولمة، سواء كانت المتقدمة أو نامية.

ويمكـــن تعريـــف النظـــام النقـــد الـــدولي بأنـــه مجموعـــة مـــن القواعـــد والإجـــراءات التـــي يمكـــن أن تتخـــذ فيمـــا لـــه صـــلة بالعلاقـــات النقديـــة الدوليـــة، وبطريقة التي تسهل عملية التبادل التجاري بين الدول العالم.

إن النظام النقد الدولي كأي نظام يجب أن تتوفر في عناصر التالية:

- وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه هذا النظام، وفي حالة النظام النقد الدولي فإن صندوق النقد الدولي يساعد على تسهيل عمل هذا النظام.
- وجود آلية يتم بموجبه تيسير عمل النظام، وهي الأعمال التي يمكن من خلالها تسهيل العمل التجاري.
- وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام بسوية المبادلات الدولية كالذهب والعملات الأجنبية.
- توفير إجراءات يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية وتسهيل المبادلات التجارية الدولية وتسويتها وتطورها واستقرارها.

ومن الملاحظ أن حاجة إلى وجود هذا النظام بغية تسهيل المبادلات والعلاقات الاقتصادي الدولية، وبدأت تطور هذا النظام نظراً لتطور التجارة الدولية، ومع التعدد الواسع للعملات، والتي معها عدم استقرار أسعار تحويل هذه العملات بعضها إزاء البعض الأخر.

وحيث بدأ تطور هذا النظام في القرن السابع عشر والثامن عشر، عندما ظهرت أسواق تبادل العملات كسوق أمستردام، ثم تطورت هذه الأسواق حتى أصبحت سوق لندن أهم أسواق المال في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك نظراً لتطور انكلترا اقتصادياً بشكل يفوق بقية دول العالم.

لقد أفرزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ضرورة العمل على إنشاء نظام نقدي دولي يتم تحقيق وحدة هذا النظام عالمياً، وإلغاء القيود والرقابة على مبادلات الصرف، وذلك بإنشاء نظام دولي متعددة الأطراف، وقد تم إنشاء النظام المالي والنقدي تحت إشراف الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٤ وبحضور ٤٤ دولة لغرض إنشاء النظام المالي والنقدي ما بعد الحرب.حيث أن مؤسسات النظام النقد الدولي إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي(١).

صندوق النقد الدولي:

تكمن المبررات الحقيقية لإنشاء صندوق النقد الدولي في الظروف والتجارب والممارسات التي سادت بصورة في أوربا عامة، في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية بين الحربين العالميتين (١٩١٩ – ١٩٣٩)، وكان أهم ما أعترض الدول في تلك الفترة هو محاولة خل مشاكل التجارة الخارجية والمدفوعات الأطراف ومسألة تسويق الأغذية والمواد الأولية *، تحاشيا بذلك اللجوء إلى الممارسات التمييزية في التجارة والصرف الأجنبي *.

أما صندوق النقد الدولي:عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات أنشئت بموجب معاهدة دولية (البريتون وودز) تولى وضع موادها ممثلون عن ٤٤ دولة اشتركوا في مؤتمر عقد في (البريتون وودز) بولاية بيوهامبشر في الولايات المتحدة الأمريكية في تموز ١٩٤٤ للإشراف على عمل النظام النقد الدولي الجديد.

وقد استنتج هذا المؤتمر عن اتفاقيتين دوليتين:تتعلق الأولى بإنشاء صندوق النقد الدولي، وبينما تتعلق الثانية، بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير واكتسبت الاتفاقيتان قوتهما في عام**١٩٤٥**، بينما باشر الصندوق مزاولة نشاطه في عام **١٩٤٧** ومركز.

حيث قدم في هذه المؤتمر أن يوافق بين مشرعين، ومشروع تقدمت فيها إنكلترا ويعرف بخطة كينز، وقد تضمنت اقتراحات بخصوص إنشاء اتحاد دولي تكون مهمتها شبيهة بمهام البنك المركزي في النظام النقدي المحلي في إدارة النقود وتتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم بانكور وهي عبارة عن وحدة قياسية حسابية قياسية تستخدم في تسوية المدفوعات بحيث ترتبط قيمتها بالذهب .

وآخر تقدمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبعرف بخطة وايت، ويتلخص جوهر اقتراح هاري أن نظام النقد الدولي يخب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف من خلال إنشاء صندوق لتثبيت أسعار الصرف، واقترح رايت أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس دخلها القومي وما في حوزتها من الذهب وعملات أجنبية ، واقترح كهذا غنما يعبر من مصالح الولايات المتحدة ، التي كانت تمتلك آنذاك كمية من الذهب أعلى دخل في العالم.

ويمكن توضيح الفرق بين هاتين النظريتين **الأولى** إنشاء مصرف علمي وعملة عالمية بانكور ويستخدم على فكرة الإيداع وأما **الثانية** النظرية، ركزت على القضايا المتعلقة بإعادة الأعمار، وقد تضمنت اقتراحات بإنشاء صندوق دولي لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستمر على الصعيد العالمي ومصرف متخصص للتعمير الأعمار والإنماء.

ويتألف صندوق النقد الدولي من مجلس للمحافظين، الذي يعتبر أعلى هيئة في الصندوق وتجتمع مرة كل عام، أو بناء لطلب **١٥**عضواً أو بناء لطلب أعضاء يشكلون ربع الحصص ، ويمثل كل دولة محافظ ومحافظ مناوب ، وغالباً ما يكون وزيراً للمالية لبلده أو حاكماً للبنك المركزي.

وتعكس حصة بشكل عام وزن البلد العضو في الاقتصاد العالمي، وتتألف الحصة من **٢٥%** ذهباً و **٧٥%** من عملة البلد، وفي حالة عدم توافر كمية الذهب والدولارات المطلوبة،فإنها يجب دفع **١٠%** من الذهب وتدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية.

ويتمتع المجلس أيضاً بكافة السلطات للإشراف على أعمال الصندوق بما فيها قبول أعضاء الجدد ومراجعة الحصص وتعديل قيم العملات والتعاون مع المنظمات، وتوزيع صافي الدخل، ومطالبة عضو بالانسحاب وتصفية الصندوق، والنظر في ألاستخدامات.

أهداف صندوق النقد الدولي:

يسعى الصندوق للحفاظ على تدابير مالية وتعاونية ومنظمة بين الأعضاء بغية تشجيع زيادة التجارة الدولي وتوازن ميزان المدفوعات، ويمكن تلخيص أهداف الصندوق بما يلي:

- تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية عن طريق إيجاد هيئة دائمة لمتابعتها.
- التنشيط المتوازن للتجارة الدولية، مع تحقيق والمحافظة على مستوى مرتفع من العمالة والدخل.
- ضمان ثبات أسعار الصرف وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات، كون سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية مع إمكانية الدول الأعضاء.
- المساعدة على وضع نظام متعددة الأطراف للمدفوعات الدولية تحقيقاً للمصلحة السياسية والاقتصادية بين الأعضاء.
- توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق متاحة لهم بصفة مؤقتة، وبضمانات كافية، وإتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعات لها، دون اللجوء غلى إتباع وسائل من شأنها تقويض الرخاء القومي والدولي.

البنك الدولي IBRD

البنك الدولي والمؤسسات التابعة له :

تشمل عبارة البنك الدولي كلاً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية المنتسبة إليه، كما تنسب إلى البنك الدولي مؤسستان أخريان هما مؤسسة التمويل الدولية، والتي تعمل بصورة وثيقة مع المستثمرين من القطاع الخاص، وتستثمر في مؤسسات تجارية في الدول النامية.

والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والتي أنشئت لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عن طريق حماية المستثمر من مخاطر الاستثمار غير التجاري.

حيث أنشئ البنك الدولي في سنة **١٩٤٥**، وهو بنك تملكه حكومات **١٨٣** بلداً *، اكتتبت في رأسماله، ويربط حقوق التصويت باكتتاب هذه الدول في رأس ماله، التي تستند بدورها إلى القوة الاقتصادية النسبية لكل الدولة.

إن البنك الدولي لا يستهدف تعظيم أرباحه، ويقدم القروض للمقترضين المتمتعين بالأهلية الإنمائية، ولا يقدم المساعدة إلا للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائداً اقتصادياً حقيقياً.

أهداف البنك الدولي:

بد أ البنك الدولي يدخل الأهداف في نسيج عملياته عن طريق:

- تكثيف جهود البنك الدولي لمساعدة الدول النامية على مكافحة الفقر وتعزيز أهليتها للتمتع بتخفيف كبير لأعباء ديونها الخارجية.
- مساعدة البرامج التنموية المستندة إلى النتائج.
- توسيع نطاق البحوث عن كيفية زيادة فعالية القطاع العام وإسراع خطى التقدم.

- العمل مع الشركاء لتنسيق المساندة المقدمة من المانحين على المستوى القطري، والتعاون مع المانحين الآخرين ضمن برنامج عالمي للرقابة (١).
- العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، وتشجيع الاستثمار بما يساهم في رفع الإنتاجية والدخول، وبالتالي ارتفاع مستوى معيشة الأفراد.

مشكلات النظام النقد الدولي:

عند نشوء النظام النقدي الدولي وهو يرتبط أصلاً بتحقيق مصالح الدول المتقدمة وعلى حساب الاهتمام بمصالح الدول الأخرى، وبالذات الدول النامية .

تسلم صندوق النقد الدولي مهمة حماية استقرار النقد والمال الدولي، ليقي نفسه من الاضطرابات المفاجئة هذا الإطار المتعدد الجنسيات الذي للانهيارات المالية والإفلاس التي ساهمت في زيادة المخاطر في سنوات العشرينيات والثلاثينات، وسيطرت عليه بداية الولايات المتحدة كان قد أنشى للسهر على الاستقرار المالي والنقدي و(مساعدة الدول التي تعاني من صعوبات مالية) لكن سرعان ما تحول صندوق النقد الدولي إلى نظام يضع شروطاً على المنح والقروض التي يقدمها لإصلاحات تلبي رغبة الدول ألغنية

إن النظام النقدي الدولي واجه مشاكل عديدة يتعلق بعضها بطبيعة خاصة أي المشكلات ذات الطبيعة الخاصة، ويتصل بعضها الأخر بالمشكلات ذات طبيعة الاقتصادية العامة".

أولاً– المشكلات ذات طبيعة الخاصة: وهي المشاكل التي تعترض النظام النقدي الدولي ومن أبرزها:

- المشكلات التي ترتبط بالمؤسسات التي يعمل فيها النظام النقدي الدولي والإجراءات التي تنظم هذا العمل وكيفية قيامه.
- المشكلات التي تعترض مهام النظام النقدي الدولي بشكل خاص والنظام الاقتصادي الدولي بشكل عام هو ارتباط هذا النظام بالدولار.
- المشكلات التي تعترض مهمة النظام النقدي الدولي هو السيولة وتعني هنا استخدامها كأداة للتبادل الدولي.
- الإخفاق في تحديد أسعار الصرف مستقرة لتبادل العملات وبالتالي افتقار الأساس الضروري.
- اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول العالم نتيجة أوضاعها المتباينة والسياسات الاقتصادية.

ثانياً – المشكلات ذات طبيعة العامة: وهي المشاكل التي تعترض النظام النقدي الدولي ومن أبرزها:

- مشكلة التخصص وتقسيم العمل الدولي من أهم المشكلات تعترض النظام النقدي الدولي.
- المشكلات المرتبطة بالتجارة الدولية، ضعف معدلات النمو المتحققة في حصيلة صادراتها.
- المشكلات المرتبطة بالتكنولوجيا وعولمة ، مشكلة تحقيق الأمن الغذائي.

*** الدكتور فليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ص٣٢١ ، مصدر سابق.**

مؤسسات التمويل الإقليمية

صندوق النقد العربي، ونشأته، وأهم مهامه

يعتبر صندوق النقد العربي من أهم مؤسسات العمل العربي المشترك، والذي أنشئ في ظروف ومناخ من القيم والمبادئ الأصيلة؛ ليكون من أهم وسائل الدعم لمسيرة التعاون الاقتصادي بصفة عامة وفي المجال النقدي بصفة خاصة، وقد كان – ولا يزال – الأمل معقودًا عليه؛ لينهض بمسيرة التعاون العربي وحل المشاكل التي تصادف الدول العربية في المجال المالي والنقدي، والسطور التالية تهدف إلي إلقاء مزيد من الضوء على هذا الصندوق من حيث النشأة والتطور، والدور المنوط به، وما يصادفه من تحديات، وأساليب التغلب عليها.

نشأن الصندوق ومهامه

إذا كان صندوق النقد الدولي في واشنطن هو المسئول عن النظام النقدي العالمي ويشرف عليه ويراقبه ويسعى إلي التخلص من القيود النقدية بين الدول بالتدريج؛ فإن صندوق النقد العربي هو المسئول عن الإشراف على الجانبين المالي والنقدي في اقتصاديات الدول العربية، وقد أنشئ صندوق النقد العربي على غرار صندوق النقد الدولي؛ ليكون بمثابة مؤسسة نقدية إقليمية تهتم بالشئون النقدية والمالية لدول المنطقة العربية، ويتخذ الصندوق من مدينة "أبو ظبي" مقرًّا له.

تضمنت اتفاقية إنشاء صندوق النقد العربي المبرمة في مدينة الرباط في ٢٧ إبريل ١٩٧٦ تحديداً واضحاً للأغراض التي يسعى الصندوق للمساهمة في تحقيقها،

وتتمثل هذه الأغراض في ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

١- مساندة الدول العربية مالياً وفنياً في تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

٢- بلورة السياسات وأساليب التعاون والتنسيق في المجالين المالي والنقدي على المستويات الوطنية والإقليمية العربية والدولية، وتهيئة الظروف لإنجاز التكامل النقدي بين الدول العربية.

٣- تعزيز وتنمية حركة المبادلات التجارية، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

إلي جانب الدور الأساسي للصندوق، ومن أجل تنشيط التجارة بين الدول العربية، قام الصندوق بإنشاء برنامج عرف ببرنامج تمويل التجارة العربية، وذلك في عام **١٩٨٩** من أجل دفع القطاع الخاص للمساهمة في تنشيط التجارة العربية البينية بتخصيص خطوط ائتمان لتمويل الصادرات في العديد من البنوك العربية.

مجالات عمل الصندوق:

ولتحقيق الصندوق لهذه الأغراض تم تحديد الوسائل التي يمكن للصندوق استخدامها في **هذه المجالات وهي:**

١- تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول العربية.

٢- تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء، وتطوير التعاون بين السلطات النقدية.

٣- القيام بالدراسات اللازمة لتحقيق الأهداف العامة للصندوق.

قام الصندوق بإنشاء معهد للسياسات الاقتصادية في عام ١٩٨٨ على غرار معهد السياسات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي؛ وذلك ليكون هذا المعهد وسيلة فعالة للمساهمة في تحقيق أغراض الصندوق،

ويركز هذا المعهد في عمله على الآتي:

١- تطوير وتعزيز قدرة الكوادر الفنية العربية المشاركة في دراسة ورسم ومتابعة تنفيذ السياسات من خلال الدورات التدريبية المتخصصة.

٢- بلورة فكر اقتصادي عربي بإجراء البحوث التطبيقية في مجال السياسات الاقتصادية.

٣- تبادل الآراء حول موضوعات الساعة التي تهم صانعي السياسات من خلال الندوات والمؤتمرات.

أنشطة متنوعة للصندوق

إلي جانب الدور الأساسي للصندوق، ومن أجل تنشيط التجارة بين الدول العربية، قام الصندوق بإنشاء برنامج عرف ببرنامج تمويل التجارة العربية، وذلك في عام ١٩٨٩ من أجل دفع القطاع الخاص للمساهمة في تنشيط التجارة العربية البينية بتخصيص خطوط ائتمان لتمويل الصادرات في العديد من البنوك العربية بشروط معينة، وفى عام ٢٠٠٠ أعلن الرئيس التنفيذي لبرنامج تمويل التجارة العربية أنه تم تخصيص ٢٠% من رأسمال البرنامج المدفوع والبالغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل صادرات الدول العربية من البترول، بعد أن كانت قاصرة على الصادرات غير البترولية، كما تم مد نشاط البرنامج ليقوم بتمويل الصادرات العربية للعالم الخارجي، بعد أن كان التمويل قاصراً على الصادرات البينية العربية، وإلي جانب تمويل التجارة العربية قام الصندوق في عام ١٩٩٧ بإنشاء أول مشروع في مجال تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية مثل الشركات والبنوك وغيرها، وهو ما يطلق عليه Rating Agency وذلك بالتعاون مع ثالث أكبر مؤسسة عالمية في هذا المجال، وهي مؤسسة "فتش إيبكا" وبدعم من مؤسسة التمويل الدولية IFC وهذا المشروع أطلق عليه "الشركة العربية لتقييم الملاءة ألائتمانية.

وإلى جانب الدور الأساسي، فإن الصندوق يقوم بدور كبير في تكوين قاعدة بيانات عربية واسعة لجميع المؤشرات الاقتصادية، كبيانات موازين المدفوعات والموازنات العامة وأسعار الصرف والحسابات القومية والتجارة الخارجية والدين العام والسكان وغبرها، وتعتبر هذه القاعدة من البيانات مرجعاً هاماً لكل متخذي القرار والباحثين الاقتصاديين في العالم العربي، ويقوم الصندوق بتوفير هذه البيانات لكل من يطلبها من المتخصصين في العالم العربي.

ورغم الطفرة الكبيرة التي شهدها نشاط الصندوق في السنوات القليلة الماضية، خاصة مع بداية تنفيذ الدول العربية لقرار إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى، إلا أن الأمل ما زال معقوداً على الصندوق ليقوم بدور أوسع وأعمق في مجال دعم التعاون العربي خاصة في المجال النقدي.

مشاكل وانتقادات لصندوق النقد العربي

وكذلك هناك أمل في أن يتخلص الصندوق من بعض المشاكل والانتقادات التى يأخذها البعض عليه؛ لينهض بدور أكبر في العالم العربي **وأهمها:**

١- اعتماد التعيينات بالصندوق على الاتصالات الشخصية والحكومية بين الدول الأعضاء، وبعيداً عن التخصص الفني والخبرة الإدارية، وهو ما ينعكس على أداء الصندوق ويؤثر على قدرته في تحقيق أهدافه.

٢- عدم الاهتمام بعلاج مشاكل التعاون الاقتصادي العربي بالدرجة الكافية في الوقت الذي يتحتم عليه أن يلعب دوراً أكبر في هذا المجال؛ لما لديه من رؤية أشمل من غيره.

٣- أهمية قيام الصندوق بإرشاد الدول العربية إلي الطريقة المثلى لتحقيق الوحدة النقدية العربية، ودعم سبل التوصل لها في ظل إعلان مجلس التعاون الخليجي عن اتخاذ خطوات لتوحيد العملة بين دول المجلس.

٤- أن يكون للصندوق دور أكبر في تحقيق استقرار سياسات سعر الصرف في الدول العربية.

٥- حاجة الصندوق إلي دعم كبير وإستراتيجية طويلة الأجل تنشط دوره كمؤسسة إقليمية نقدية، وأن يكون هناك تخطيط لتعاون نقدي، هدفه النهائي وحدة نقدية عربية على غرار الوحدة النقدية الأوروبية.

<u>وفى ظل الانتقادات الموجهة إلي صندوق النقد والبنك الدوليين</u>؛ فإن صندوق النقد العربي في حاجة إلي أن يطوع نتائج الدراسات والسياسات التى يعدها الصندوق والبنك الدوليين بالصورة التى تحقق مصالح الدول العربية وتتفق مع ظروفها، وأن يقدم للدول العربية المشورة والنصح في هذا المجال، وكذلك فإن صندوق النقد العربي في حاجة ماسة إلي أن يظهر نشاطه ويروج لأهدافه وطريقة عمله إعلامياً؛ لأنه إذا كان معظم المواطنين العرب لا يعرفون إلا القليل عن صندوق النقد والبنك الدوليين الموجودين في العاصمة الأمريكية واشنطن؛ فإنهم لا يعرفون إلا أقل القليل عن صندوق النقد العربي الموجود في "أبو ظبي".*

المراجع العربية والأجنبية

الجزء الاول

أ- المصادر العربية

1 .عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ،١٩٩٩ م.

٢ الدكتور قورين حاج قويدر ، مفهوم التمويل الدولي ، منتدى المحاسبيين العرب ، ٢٠٠٧م

٣ . الدكتور رفيق المصري، الإسلام والنقود، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٤١هـ.

٤ . فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام،دار القلم ، دبي الإمارات، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م.

٥. تقي الدين أحمد المقريزي ، الإسلام والنقود، إغاثة الأمة بكشف الغمة، الطبعة الأولى ،جدة ١٤١٢هـ.

٧. الدكتور بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان.، ٢٠٠٣م.

٨. عزا لدين صالحاني، صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، معهد الإنماء الغربي، الدراسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٣م.

٩. الدكتور دوما T.M.C تجربة الاتحاد الأوربي ،مؤسسة ، مؤتمر طهران ،الدولي حول السوق الإسلامية المشتركة ٢٠٠٢م .

١٠. الدكتور محمد رضا محرم ، تحديث العقل السياسي الإسلامي، دار الفكر للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٦م.

١١. موقع البنك الدولي، التقرير السنوي ٢٠٠١ م.

١٢. الدكتور رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة،الكويت سنة ١٩٨٧ م.

١٣. الدكتور فليح حســن، العلاقات الاقتصــادية الدولية ،مؤســســة الوراق، الطبعة الأولى، عمان الأردن ٢٠٠١.

١٤. رمزي زكي، المحنة الآسيوية قصة الصعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية الناشر – دار المدى للثقافة والنشر – سوريا – دمشق – ص. ب . ٨٢٧٢ – سنة ٢٠٠٠م

ب .المصادر الأجنبية

١.League of Nations, Commercial Policy in the Inter War , period1942.

٢.Until The International Monetary Situation, Impact on World Trade and Development ,1972

٣.W.M.Scammel .International Monetary Policy Second Edidtion, london1961.

الخــلاصة

(الجزء الاول)

التمويل الدولي

يعتبر موضوع التمويل الدولي من الموضوعات الجديرة بالاهتمام من قبل دول العالم في الوقت الحالي وفي إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسرعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعولمة التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول، وأصبحت دراسة التمويل الدولي تشكل أحدى أهم مرتكزات العلاقات الاقتصادية بين الدول،أما مهام التمويل هو تحقيق والإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات (السلعية والخدمية) بين مختلف البلدان، وذلك عن طريق التمويل الدولي، وكذلك توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها.

فالنقود قد يسميها العلماء أثماناً، لأن فيها تدفع أثمان السلع والخدمات، وهي التي تميز الثمن من المباع (المثمن)، فالثمن هو ما يدفع في مقابل المبيع.

أما العملات القيادية هي عملات وطنية تعود لأقطار معينة وتقوم بوظائف النقود معروفة على صعيد الدولي الوطني ولكنها تتمتع بصفات من الناحية الاقتصادية جعلتها أهلا بالثقة والاعتراف على الصعيد الدولي، ومن هذه العملات حالياً الدولار الأمريكي والباون الإسترليني والين الياباني واليورو.

ويمكن تصنيف التمويل التي يحصل عليه البلد إلى نوعين من المصادر وهما الداخلية (التمويل المحلي) والخارجية(التمويل الدولي) هما مصادر التمويل الداخلية (المحلية) :يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية و الأسواق المالية المحلية و هو يضم المصادر المباشر ة غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية و تجارية بمختلف أنواعها،و

المصادر الخارجية للتمويل   تسلك الدول عادة نحو المصادر الخارجية عندما تعجز المصادر الداخلية للتمويل المذكورة سابقا للموجهة الطلب المحلي، وتصنف المصادر الخارجية للتمويل.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من التحليل الاقتصادي، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، "وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة السنة، والتوازن في ميزان المدفوعات : أنه حالة تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها مع المدفوعات الناشئة.

أما سعر الصرف هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بعملات الأجنبية، وسعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية، حيث يقوم سعر الصرف بوظائف هي: وظيفة قياسية وتطويرية وتوزيعية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم .

إن النظام النقد الدولي يلعب دور حيوياً في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها دول العالم في ظل العولمة، سواء كانت المتقدمة أو نامية.

ويمكن تعريف النظام النقد الدولي بأنه مجموعة من القواعد والإجراءات التي يمكن أن تتخذ فيما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية، وبطريقة التي تسهل عملية التبادل التجاري بين الدول العالم.

إن النظام النقد الدولي يلعب دور حيوياً في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها دول العالم في ظل العولمة، سواء كانت المتقدمة أو نامية.

ويمكن تعريف النظام النقد الدولي بأنه مجموعة من القواعد والإجراءات التي يمكن أن تتخذ فيما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية، وبطريقة التي تسهل عملية التبادل التجاري بين الدول العالم.

يعتبر صندوق النقد العربي من أهم مؤسسات العمل العربي المشترك، والذي أنشئ في ظروف ومناخ من القيم والمبادئ الأصيلة؛ ليكون من أهم وسائل الدعم لمسيرة التعاون الاقتصادي بصفة عامة وفي المجال النقدي بصفة خاصة، وقد كان – ولا يزال – الأمل معقودًا عليه؛

١- مساندة الدول العربية مالياً وفنياً في تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

٢- بلورة السياسات وأساليب التعاون والتنسيق في المجالين المالي والنقدي على المستويات الوطنية والإقليمية العربية والدولية، وتهيئة الظروف لإنجاز التكامل النقدي بين الدول العربية.

٣- تعزيز وتنمية حركة المبادلات التجارية، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

الأسئلة الخاصة الجزء الاول

اللمناقشة وأجوبتها

<u>س١ : ما هو مفهوم التمويل الدولي، وعدد مصادره ؟</u>

ج١. هي عملية الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة. ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة و توسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج.

*مصادر التمويل الداخلية (المحلية) :يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية و الأسواق المالية المحلية و هو يضم المصادر المباشر ة غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية و تجارية بمختلف أنواعها.

*المصادر الخارجية للتمويل:هي المصادر التي تسلك الدول عادة نحو المصادر الخارجية عندما تعجز المصادر الداخلية للتمويل المذكورة سابقا للموجهة الطلب المحلي، وتصنف المصادر الخارجية للتمويل.

<u>س٢ : عرف ميزان المدفوعات؟</u>

ج٢:يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من التحليل الاقتصادي، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، "وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة ألسنة.

س٣ :عدد أسباب اختلال في ميزان المدفوعات ، وثم عدد طرق معالجها؟

ج ٣ : التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:و أسباب هيكلية: – أسباب دورية: الظروف الطارئة:

التصحيح عن طريق آلية السوق، تعديل السعر والدخل.

س٤ :عدد أنواع سعر الصرف؟

ج ٤ : أسعار الصرف الثابتة وتتمثل أسعار الصرف الثابتة بنظام الذهب والنظام الذهب، أسعار الصرف الحر التغير إن تحديد نظام سعر الصرف الحر يتوقف على الطلب والعرض في السوق، تعويم حر تحدد قيمة العملة فقط بواسطة العرض المتوفر وقوة الطلب في سوق الصرف الأجنبي.

س٥ :ما مفهوم السيولة الدولية؟

ج٥ مفهوم السيولة :هو قوة سرعة تحول الأصول إلى نقود حاضرة ، وبالتالي فان السيولة الدولية تشمل جميع وسائل الدفع الدولية المقبولة بصورة عامة والمتاحة وغير المشروطة لتسوية المدفوعات الدولية، أي لتمويل التجارة الخارجية للدول العالم.

س ٦ :ما المقصود بقياس السيولة ؟

ج ٦ : يتم قياس حجم السيولة الدولية عادة تبعا لحجم الاحتياطي من هذه الموارد المالية منسوبة إلى الاستيرادات العالمية خلال فترة زمنية مقدارها سنة واحدة، حيث أن تحديد هذا الحجم يؤدي بالتالي إلى قياس السيولة الدولية يعتبر أمراً معقداً، ذلك إن تحديد العلاقة المثلى لحجم السيولة الدولية من الناحية النظرية هي مسألة واردة لكنها من الناحية العملية ليست سهلة.

س٧ : ماهية التدفقات الدولية لرأس المال؟

ج ٧ : إن التدفقات الدولية لرأس المال هي عملية سريان الوحدات النقدي الدولية إضافة إلى الأصول المالية المختلفة كرؤوس أموال تمويلية بين الدول المختلفة التي تشكل جميعها النظام الاقتصادي العالمي.

يعتبر رأس المال أحد عوامل الإنتاج الذي يمكن من خلاله استثمار الموارد الاقتصادية المختلفة ، وعندما تكون رؤوس الأموال موزعة بصورة متفاوتة بين الدول المختلفة، فإن النظام النقد الدولي من صلب واجبه القيام بتقليل هذه التفاوت، حيث أن المقصود برأس المال لا يقتصر على رأس المال الإنتاجي فحسب ، وإنما يشمل الأصول المختلفة كالسندات المالية و الأسهم إضافة إلى الأصول العينية.

س ٨ : عدد المشاكل و الآثار التي صاحبت هذه التحويلات الكبيرة على التدفقات المالية؟

ج ٨ :أولاً– التحويل المعاكس : ويعني به إعادة تحويل رؤوس الأموال التي حصلت عليها الدول النامية للخارج لتمويل الدول المتقدمة الدائنة وليس العكس.

ثانيا– توالي حالات التأخير: والمقصود به التأخير في دفع المستحقات المالية في مواعيدها للدول النامية وخاصة الدين، مما يردي إلى عدم كفاية التمويل الخارجي.

ثالثاً– تكرار جدولة الديون : يعني بذلك أن الديون المتراكضة وعدم قدرة الدول الإيفاء في مواعدها لأسباب مختلفة مما يؤدي الى إعادة جدولة الديون مرراً وتكرارا.

رابعاً– استمرار أزمة الديون وعدم إيجاد معالجات جذرية تؤدي الى فشل جميع المبادرات لتسويتها، وهكذا تستمر الأزمة الى سنوات القادمة .

س ٩ : ماهية النظام النقد الدولي ؟

ج ٩ : إن النظام النقد الدولي يلعب دور حيوياً في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها دول العالم في ظل العولمة، سواء كانت المتقدمة أو نامية. ويمكن تعريف النظام النقد الدولي بأنه مجموعة من القواعد والإجراءات التي يمكن أن تتخذ فيما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية، وبطريقة التي تسهل عملية التبادل التجاري بين الدول العالم.

س ١٠ **:عدد أغراض صندوق النقد العربي؟**

مساندة الدول العربية مالياً وفنياً في تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

بلورة السياسات وأساليب التعاون والتنسيق في المجالين المالي والنقدي على المستويات الوطنية.

تعزيز وتنمية حركة المبادلات التجارية، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

شيت خاص

بالجزء الأول

بجاب علية الطالب ويسلم

س١ : ما هو مفهوم التمويل الدولي، وعدد مصادره ؟

س٢ : عرف ميزان المدفوعات؟

س٣ :عدد أسباب اختلال في ميزان المدفوعات ، وثم عدد طرق معالجها؟

س٤ :عدد أنواع سعر الصرف؟

س٥ :ما مفهوم السيولة الدولية؟

س ٦ :ما المقصود بقياس السيولة ؟

س٧ : ماهية التدفقات الدولية لرأس المال؟

س ٨ : عدد المشاكل و الآثار التي صاحبت هذه التحويلات الكبيرة على التدفقات المالية؟

س ٩ : ماهية النظام النقد الدولي ؟

س ١٠ :عدد أغراض صندوق النقد العربي؟

الجزء الثاني

تمويل المشاريع الجديدة وفرص نجاح الاستثمار

المقدمـة

إن الخطوة الأولى لمجتمع ينشد التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الاعتماد على المشروعات بصفة عامة، ويعتبر التمويل العنصر الأساسي لقيام المشروعات الجديدة بل هو المقدمة الأساسية للاستثمار، ويتوقف على هذه النظرة مسألة توجيه الاستثمارات.بما تنسجم مع الجدوى الاقتصادية لخطة الدولة.

ومع مرور الاقتصاد العالمي بالعديد من المنعطفات والتي تتمثل في الركود والتضخم والكساد العالمي وارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية والمتقدمة اقتصادياً على السواء، اتجه العالم بأسره إلى الاهتمام بالمشروعات الجديدة كطوق نجاه، بل لقد أفردت لها الدول المختلفة استراتيجيات محددة من ناحية الاستثمارات والعمالة والإدارة اللازمة لنجاحها، والأكثر من ذلك أنها حددت لها الإطار التشريعي .

وبوسع المؤسسة توفير أدوات مالية منفردة أو بأي توليفة ضرورية لضمان توفير تمويل كاف للمشروعات منذ البداية. كما يمكنها المساعدة في هيكلة البرامج المالية، بتنسيق التمويل المقدم من البنوك والشركات الأجنبية والمحلية وهيئات ائتمان الصادرات، وتتقاضى المؤسسة أسعار الفائدة السائدة في الأسواق مقابل أدواتها ولا تقبل الضمانات الحكومية.

تضررت مشاريع البنية الأساسية بسبب الحروب التي جرت في العالم مثل (دول بلقان وأفغانستان والعراق ولبنان وغزة) خلال العقود الأخيرة وتدهور بالتالي أداؤها الأمر الذي يستوجب إعادة تأهيل مشاريع البنية الأساسية كي تستأنف تقديم خدماتها وبما يتناسب مع الزيادة السكانية والتوسع العشوائي للمدن ووضع " تصور عام لخطة عمل عمرانية اقتصادية مالية لمعالجة الضغوطات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني لعدم توفر مشاريع بنية أساسية كفؤ وتقديم مقترحات

جديدة لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية لتدعيم النهوض العمراني والاقتصادي دون الاعتماد بشكل أساسي على الدولة .

تمول مشاريع البنية الأساسية في غالبية دول العالم عن طريق الحكومات المركزية أو المحلية (تشمل شبكات توليد وتوزيع الكهرباء والماء ، المجاري والصرف الصحي ، نظام التخلص من النفايات الصلبة، شبكات الاتصالات، المطارات،شبكات السكك الحديدية،الموانئ والطرق المائية، شبكات الطرق والنقل داخل المدن وبينها، الجسور ،السدود ، أنظمة الري (وتضطلع الدولة (أو الوزارة) بدور المخطط والممول والمنفذ والمشرف لمشاريع البنية الأساسية وما يرافق ذلك من إخفاق في الأداء وتأخر انجاز المشاريع بسبب عدم توفر التمويل الكافي والإجراءآت البيروقراطية والفساد الإداري في بعض الحالات، يتزايد الطلب على تمويل خدمات التجارة والاستثمار عن طريق التأجير بشكل سريع ملفت للنظر ، كوسيلة منافسة من وسائل التمويل في كثير من البلدان.

إن أهمية الرئيسة من البحث هي القيام بتحليل دور التمويل للمشروعات الجديدة خلال دراسة مستفيضة لمفهوم التمويل ومصادره وكيفية الحصول عليه لانجاز هذه المشروعات ومدى مساهمته لغرض تقليل البطالة وزيادة فرص نجاح الاستثمار .

إن الطريقة التي سأتبعها في هذه الدراسة هي بناء نموذج نظري يحتوي على فرضيات معينة تم ختياره اختياراً تجريبياً في حالة استمرار التمويل لمشروعات الجديدة، وكذلك سأقوم باستخدام المعلومات والبيانات المتوفرة حول مبررات القيام بمشروعات الجديدة وعلاقتها مع الاستثمار .

تتألف خطة البحث من المقدمة، وفصلين، أستعرض في المقدمة حول التمويل وأهميته وكذلك إبراز العلاقة إقامة والمشروعات الجديدة مع عملية الاستثمار .

يتناول الفصل الأول التمويل ودوره في إقامة المشروعات الجديدة والتنمية الاقتصادية، وكذلك مبررات القيام بمشروعات الجديدة وطرق الحصول على التمويل لانجازها.

أما الفصل الثاني تأثير المشروعات الجديدة على عملية الاستثمار والعلاقة التي تربطهما والمعوقات وإيجاد طرق إزالتها، وكذلك عمل مخطط بياني وإجراء مقارنة حول زيادة تمويل المشروعات، بالتالي تؤدي إلى زيادة الاستثمار.

Research Objectives نظراً لأهمية موضوع التمويل في عصرنا هذا أي عصر العولمة، حيث أصبح التمويل العمود الفقري في الاقتصاد في العصر الحالي ، وأصبحت العملية التنموية الاستثمارية لا يمكن القيام بها بدون الحصول على التمويل الكافي للقيام بمشروعات الجديدة.

يتصدى هذا الجزء لمهمة إبراز إمكانية الحصول على التمويل لإقامة المشروعات الجديدة ، وذلك لغرض إنجاح عملية الاستثمار وتقليل البطالة .

حيث أن عملية تمويل المشروعات الجديدة تحتاج إلى طرق الحصول على التمويل الكافي لإنجاز هذه المشاريع وكذلك دراسة الجدوى الاقتصادية، لغرض معرفة مدى فاعلية على تطوير البلد.

الفصل الأول

- دور التمويل لقيام المشروعات الجديدة
- مبررات إقامة المشروعات الجديدة
- طرق الحصول على التمويل

التمويل

(دوره لقيام المشروعات الجديدة)

التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية و تطويرها و ذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب، "وطالما يشمل التمويل الجانب النقدي والمالي الذي يتزامن انسياب السلع والخدمات ولذا يندرج ضمن البعد الثاني، ولأن البعد الأول يشمل الجانب السلعي للاقتصادي الدولي .

إن الخطوة الأولى لمجتمع ينشد التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الاعتماد على المشروعات بصفة عامة، ويعتبر المشروع الصغير اللبنة الأساسية لقيام المشروعات الكبيرة بل هو المقدمة الأساسية للصناعات الثقيلة، ويتوقف على هذه النظرة مسألة توجيه الاستثمارات.

يتيح تنفيذ المشاريع بنظام (البناء . التشغيل . انتقال الملكية) توفير مزايا اقتصادية واجتماعية ذات مردود عال تتمثل في إيجاد فرص عمل جديدة وتدريب العمالة علي التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلي جذب العملات الأجنبية وتنمية سوق المال المحلية.

إن قيام واستمرارية أي مشروع يتطلب الأخذ بعين الاعتبار احتياجاته ومتطلباته المختلفة من النواحي التسويقية والفنية والمالية ودراسة الجدوى تهدف من خلال عناصرها الثلاثة: دراسة السوق، والدراسة الفنية، والدراسة المالية إلى التعرف على تلك المتطلبات والاحتياجات.

إن تمويل المشاريع هو إحدى آليات الحصول على المال لتمويل تطوير المشاريع الصناعية ومشاريع البنية التحتية الرئيسية. ويتم توفير قروض تمويل المشاريع من قبل الجهات المقرضة على أساس أن سداد الدين سيأتي من التدفقات النقدية الناتجة من المشاريع التي يتم تمويلها. ويسمح

هيكل تمويل المشاريع للجهات المطورة بزيادة عائداتها الاستثمارية دون تحمل مخاطر كبيرة على المدى الطويل.

ومع تزايد الاعتقاد في مجتمع الاستثمار في العالم بأن الشرق الأوسط يمثل فرصة استثمارية مغرية، قامت البنوك الدولية بزيادة تواجدها بشكل ملحوظ في المنطقة على أرض الواقع وبالنسبة لحجم القروض التي تلتزم بتقديمها للمقترضين الإقليميين.إضافة إلى ذلك، تحولت الحكومات والشركات الإقليمية معاً وبصورة متزايدة نحو تمويل المشاريع كوسيلة لتمويل احتياجاتها بالنسبة لمشاريع البنية التحتية في قطاعات مثل النقل والمرافق الأخرى بخلاف مرافق الطاقة.

دور التمويل لقيام المشروعات الجديدة

تمول مشاريع البنيـة الأساسيـة في غالبية دول العالم عن طريق الحكومات المركزية أو المحلية تشمل شبكات توليد وتوزيع الكهرباء والماء ، المجاري والصرف الصحي ، نظام التخلص من النفايات الصلبة، شبكات الاتصالات، المطارات، شبكات السكك الحديدية، الموانئ والطرق المائية، شبكات الطرق و النقل داخل المدن وبينها ، الجسور ،السدود ، أنظمة الري (وتضطلع الدولة (أو الوزارة) بدور المخطط والممول والمنفذ والمشرف لمشاريع البنية الأساسية وما يرافق ذلك من إخفاق في الأداء وتأخر انجاز المشاريع بسبب عدم توفر التمويل الكافي والإجراءآت البيروقراطية والفساد الإداري في أغلب الأحيان، لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات و قدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل حياتها ، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع ،

ومن هنا تظهر أهمية التمويل الدولي وله دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق ما يلي :

أولاً – تحقيق والإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات (السلعية والخدمية) بين مختلف البلدان، وذلك عن طريق التمويل الدولي.

ثانيا– توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها ما يلي : توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء على البطالة. تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد . تحقيق الأهداف المخططة من قبل الدولة. تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم(توفير السكن أو العمل).

ثالثاً– تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والاستثمارات.. الخ).

رابعاً– تأمين الالتزامات المالية على البلدان المرتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم وخصوصا في حالة حصول الحرب أو مطالبة بتعويضات مالية، أما من جهة الممول. فهناك عدد من العوامل التي تشجعه على الأقدام على التمويل فالممول عادة لا يستثمر مبالغ طائلة في المرحلة الأولى، انتظارا لما تسفر عنه الأيام من جدوى المشروع وفرص نجاحه. المتقدم لطلب الدعم عالي الكفاءة ستكون مرتفعة. وهذا بطبيعة الحال يشجع الممول على تقديم الدعم. كما أن الممول يشارك فعليا في إدارة المشروع، وسيمكنه حينئذ أن يغطي كثيرا من جوانب النقص في الرائد أو المشروع.

مبررات إقامة المشروعات الجديدة، طرق الحصول على التمويل

هناك مبررات عديدة لقيام المشروعات الجديدة في الدولة ضمن خطتها وبرنامج الدولة عند تداول السلطة لغرض القيام بها ومن هذه المبررات هي :

أولاً- زيادة نمو السكان: تعتبر مسألة زيادة النمو السريع في العالم من أسبابها وأثارها على جهود التنمية في البلدان النامية، حيث تشير التقديرات بأن زيادة سكان العالم بنسبة **١,٧%** سنويا، فيعني بأن الزيادة السنوية في عدد السكان تبلغ حوالي **١٠٠** مليون نسمة، أي أن سكان العالم سيبلغ حوالي ٨ مليار نسمة في سنة **٢٠٢٠** والى **١٢** نسمة مليار سنة **٢٠٥٠** ، إذ أن تزايد السكان بحاجة إلى قيام مشاريع جديدة لغرض السكن والتعليم والخدمات وإيجاد فرص العمل جميع هذه المشروعات بحاجة إلى التمويل لانجازها.

ثانياً- كثرة الحروب النزاعات الإقليمية : بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الرئيسين في أواخر السبعينات من القرن الماضي إلا أن كثرة حروب بين دول مثل حروب الخليج الأولى والثانية وغزو العراق وحرب في البلقان وأفغانستان ولبنان وغزة، وإن جميع هذه الحروب خلفت دمار وخراب في البنية التحتية لهذه الدول وكذلك إنفاق أموال طائلة لهذا الغرض،مما يؤدي بالتالي إلى إعادة البنية التحتية وإقامة مشروعات جديدة لهذه الدول .

ثالثاً- الكوارث البيئية في العالم : حدث في العالم تغيرات مناخية في السنوات الأخيرة من القرن الخالي وبسبب عدم مراعاة قواعد الدولية من قبل الدول الصناعية الكبرى،لانخفاض الاحتباس الحراري وتقليل من استخدام الغازات الضارة للبيئة مما سببت كوارث طبيعية مثل الحرائق والفيضانات والتصحر .

إن كل هذه الكوارث سببت التخريب مما تستوجب عملية إعادة الأعمار من خلال القيام بمشروعات الجديدة وإيجاد التمويل الدولي لهذا الغرض.

رابعاً- الأزمة المالية العالمية: إن الأزمة المالية الحالية تتجاوز منطق المعالجة الظرفية والنسبية، تتجاوز منطق التباطؤ والانتظار والمراهنة على عامل الوقت، تتجاوز منطق الترقيع والترميم، ولكنها أعمق وأشد، ولم يخطئ بعضهم في تشبيهها بأزمة **١٩٢٩** أو أشد كما يراها رئيس الخزانة الأميركية، رغم بعض الاختلاف الجوهري. لا تقتصر الأزمة في الولايات المتحدة على قيم الأسهم بل تشمل الاقتصاد الحقيقي برمته فهي أزمة اقتصادية بدأت منذ عدة سنوات ولا تزال في طور الاستفحال. أنها ليست حكومية فقط بل تمتد لتشمل الشركات والأفراد.

طرق الحصول على التمويل

يمكن تصنيف التمويل التي يحصل عليه البلد إلى نوعين من المصادر وهما الداخلية (التمويل المحلي) والخارجية(التمويل الدولي):

أولاً- مصادر التمويل الداخلية (المحلية) :يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية و الأسواق المالية المحلية و هو يضم المصادر المباشر ة غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية و تجارية بمختلف أنواعها. الخ) و هذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

ثانياً- المصادر الخارجية للتمويل

تسلك الدول عادة نحو المصادر الخارجية عندما تعجز المصادر الداخلية للتمويل المذكورة سابقا للموجهة الطلب المحلي، وتصنف المصادر الخارجية للتمويل إلى القنوات الرئيسة هي:

أ- **حصيلة الصادرات:** تعتبر حصيلة الصادرات المصدر الرئيس للموارد المالية المتدفقة إلى البلد، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، وكذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

ب – الاستثمارات الأجنبية: وهي إحدى مصادر التمويل التي تقوم الدول باتخاذها وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعامي منها، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتخفيف مشكلة القروض الخارجية من جانبين مهمين هما: الجانب المالي والجانب التنموي،وتصنف الاستثمارات الأجنبية.

ج- المساعدات الخارجية External aids

إن هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات، و الهيئات المالية الدولية أو الإقليمية ، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء و التعمير و بعض المؤسسات الإقليمية ، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميدا الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية .

د . القروض الخارجية External Loans

إن القروض الخارجية تهيمن على بقية مصادر التمويل من حيث اتخاذها النصيب الأكبر من التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية، ويقصد بها : وهي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو الحكومات إلى الدول ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان، وهكذا تصبح القروض التزامات خارجية وتترتب عليها سعر الفائدة.

الفصل الثاني

*علاقة المشروعات الجديدة مع عملية الاستثمار

* طرق معالجة المعوقات التي تواجه عملية التمويل

* مقارنة بين تمويل وفرص نجاح الاستثمار

* النتائج والتوصيات

علاقة إقامة المشروعات الجديدة مع عملية الاستثمار، طرق معالجة المعوقات

تضررت مشاريع البنية الأساسية بسبب الحروب التي جرت في العالم خلال العقود الأخيرة وتدهور بالتالي أداؤها الأمر الذي يستوجب إعادة تأهيل مشاريع البنية الأساسية كي تستأنف تقديم خدماتها وبما يتناسب مع الزيادة السكانية والتوسع العشوائي للمدن ووضع " تصور عام لخطة عمل عمرانية اقتصادية مالية لمعالجة الضغوطات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني لعدم توفر مشاريع بنية أساسية كفؤ وتقديم مقترحات جديدة لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية لتدعيم النهوض العمراني والاقتصادي دون الاعتماد بشكل أساسي على الدولة . **يمكن الدول اللجوء إلى المحاور التالية :**

المحور الأول: خصخصة بعض قطاعات البنية الأساسية الحكومية وتحويلها إلى هيئات تدار كشركات بمعايير الربح والخسارة وخصخصة بعض الأنشطة الخدمية العائدة لقطاع الدولة وتوسيع فرص الاستثمار لموارد القطاع الخاص في تمويل مشاريع تأهيل البنى التحتية وتشغيلها وإدارتها ، على ان تكون عمليات الخصخصة ،جزءا من خطة إصلاح مالي وإداري تتكامل بدورها مع خطة تنموية شاملة.

إن للخصخصة شروطا يقتضي توفرها لضمان نجاحها، أبرز هذه الشروط: السوق التنافسية الحرة، والسوق المالية المتطورة. إذا كانت هذه الشروط غير متوفرة فانه يقتضي توفيرها من خلال خطة الإصلاح المالي وما تنطوي عليه من برامج وتصحيحات هيكلية في المدى القصير تهدف إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وخفض الإنفاق العام.

تتوفر عدة عوامل تستدعي التحول إلى الخصخصة:

أ- الحاجـة لتوسـعة وتشـييد المزيـد مـن مشـاريع البنيـة الأساسـية ممـا يسـتدعي قيـام الدولة بالبحث عن استثمارات مالية كبيرة لا تتوفر لديها.

ب.تزايد النمو السكاني وتزايد العجز في الموازنة العامة وخاصة أن العالم يزيد فيه معدل النمو السكاني عن معدل النمو الاقتصادي.

ج.عدم فعالية العديد من المؤسسات الحكومية القائمة على إدارة وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية مما ينعكس سلبا على مستوى الخدمات المقدمة

يتيح تنفيذ المشاريع بنظام (البناء . التشغيل . انتقال الملكية) توفير مزايا اقتصادية واجتماعية ذات مردود عال تتمثل في إيجاد فرص عمل جديدة وتدريب العمالة علي التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلي جذب العملات الأجنبية وتنمية سوق المال المحلي.

طرق معالجة المعوقات التي تواجه عملية التمويل للمشروعات الاستثمارية

هنالك طرق وأساليب مختلفة في إدارة وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية قد أخذت عدة أشكال منها:

أولاً- إنشاء القطاع الخاص للمشروع وتشغيله واستغلاله لمدة زمنية محددة متفق عليها وإعادة المشروع للدولة عند انتهاء هذه المدة.

ثانياً-إنشاء القطاع الخاص للمشروع لصالح القطاع العام مع الاحتفاظ بحق استغلال المشروع وتشغيله لمدة زمنية محددة متفق عليها.

ثالثاً- إنشاء القطاع الخاص للمشروع وتملكه واستغلاله وتشغيله لحسابه لقاء عوائد مستمرة للدولة متفق عليها. أما الأسلوب الجديد خلال العقد الأخير يتمثل بإنشاء القطاع الخاص للمشروع وتشغيله واستغلاله(لفترة زمنية لإعادة رأس المال مع ربح معقول) ثم نقل ملكيته للدولة وهو ما يعرف بنظام

(البناء . التشغيل . تحويل الملكية) ،وما يعرف باللغة الانجليزية **Build –Operate – Transfer**، البي، أو، تي **BOT** .

من أهم المعوقات التي تمنع العديد من المستثمرين الأجانب من المساهمة بتنفيذ المشاريع بموجب نظام (البناء التشغيل– انتقال الملكية) وجود العديد من التعليمات و القوانين المختلفة لتنفيذ المشاريع في العراق وهو ما يفرض على الحكومة المركزية ما يلي:

أولاً. توفير حزمة من التشريعات التنظيمية والقانونية تشمل ضمان حماية الاستثمار الأجنبي التي تساعد في تهيئة المناخ المناسب لجذب المستثمرين والممولين لتنفيذ مشروعات الـ **B.O.T**.

ثانياً. تضمين وثائق المشروع تحديدا واضحا للعلاقات بين أطرافه وحقوق ومسئوليات والتزامات كل طرف مع تحقيق الشفافية المطلوبة في هذا الشأن لضمان حقوق المستفيدين من المشروع.

ثالثاً. إعداد دليل إرشادي يحتوي علي جميع المعلومات والخطوات التي تساعد الحكومات المحلية في تحديد العوامل المختلفة التي تضمن نجاح المشروعات التي يتم طرحها بنظام الـ **B.O.T** في مراحلها المختلفة.

رابعاً. أهمية التخطيط لتحفيز إقامة تحالفات بين بنوك وشركات الاستثمار الأجنبية، وبين بيوت الخبرة والشركات الاستشارية وشركات المقاولات المحلية للتقدم بعروضها فيما يطرح من مشروعات تعظيما للآثار الايجابية علي الدخل ألوطني(١).

خامساً. أهمية تحديد آلية لموازنة فروق الأسعار الاجتماعية عن الأسعار الاقتصادية التي يشملها التعاقد، وقد تكون سياسة التمييز ألسعري وفقا لشرائح وأنماط الاستهلاك إحدى آليات التوازن المطلوبة.

مقارنة تمويل المشروعات الجديدة مع الاستثمار

إن الخطوة الأولى لمجتمع ينشد التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الاعتماد على المشروعات بصفة عامة، ويعتبر التمويل اللبنة الأساسية لقيام المشروعات الجديدة بل هو المقدمة الأساسية لتوجيه الاستثمارات .

وحيث مر الاقتصاد العالمي بالعديد من الأزمات والتي تتمثل في الركود والتضخم والكساد العالمي وارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية والمتقدمة اقتصادياً على السواء، اتجه العالم بأسره إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة لغرض إنعاش اقتصادها، بل لقد أفردت لها الدول المختلفة استراتيجيات محددة من ناحية الاستثمارات والعمالة والإدارة اللازمة لنجاحها، وبوسع المؤسسة توفير أدوات مالية منفردة أو بأي توليفة ضرورية لضمان توفير تمويل كاف للمشروعات منذ البداية،كما يمكنها المساعدة في هيكلة البرامج المالية، بتنسيق التمويل المقدم من البنوك والشركات الأجنبية والمحلية وهيئات ائتمان الصادرات.

إن الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، وهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع، والاستثمار إما أن يكون فرديا أو استثمار شركات وإما أن يكون استثمارا حكوميا، تموله الحكومة من فائض الميزانية أو بالاقتراض بإصدار سندات في داخل الدولة أو في السوق المالية الدولية أو من الهيئات والحكومات الأجنبية أو من المنظمات الدولية (البنك الدولي مثلا) ويكون الاستثمار الحكومي بتكوين رأسمال حقيقي جديد، مثل إنشاء الطرق والكباري والمستشفيات. وقد يكون الاستثمار داخليا،

عنـــد تكـــوين رأســـمال حقيقـــي جديـــد فـــي داخـــل الدولـــة، أو اســـتثمار أجنبـــي وذلـــك عندما توجه مدخرات الدولة إلى تكوين رأسمال حقيقي جديد في دولة أجنبية.

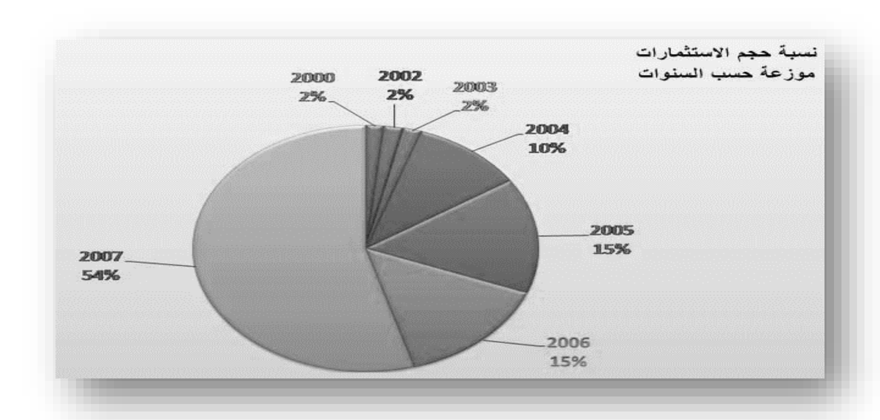
إن دراســـة الجـــدوى الاقتصـــادية لأي مشـــروع هـــي عبـــارة عـــن عمليـــة جمـــع معلومـــات عـــن مشـــروع مقتـــرح ومـــن ثـــم تحليلهـــا لمعرفـــة إمكانيـــة تنفيـــذ وتقليـــل مخـــاطر، وربحيـــة المشـــروع، إن قيـــام واســـتمرارية أي مشـــروع يتطلـــب الأخـــذ بعـــين الاعتبـــار احتياجاتـــه ومتطلباتـــه المختلفـــة مـــن النـــواحي التســـويقية والفنيـــة والماليـــة ودراســـة الجـــدوى الاقتصـــادية والتـــي تهـــدف مـــن خـــلال عناصـــرها الثلاثـــة: دراســـة الســـوق، والدراســـة الفنيـــة، والدراســـة الماليـــة إلـــى التعـــرف علـــى تلـــك المتطلبـــات والاحتياجات.

تُستخدم تكلفة التمويل آ معيار في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية الممكن أن تستخدم فيها الأموال فإذا(آ لدينا عدة مشروعات مقترحة مثل) أ (**و**)ب الأول يتم تمويله عن طريق قرض من المصرف تكلفته **% 10** ويدار عائد سنوي قدر**هـ% 6** والثاني يتم تمويله عن طريق سندات التي تصل تكلفته السنوية**% 5** في حين يدار عائد قدره **% 6** فمن الأفضل هنا تنفيذ المقترح الأول لأنه يعطي نتيجة أفضل.

إن زيادة عملية التمويل، بالتالي يؤدي إلى زيادة المشروعات الجديدة أي زيادة فرص نجاح الاستثمار **ويمكن إثبات ذلك من خلال المقارنة التالية:**

أولاً. إن الدائرة البيانية أدناه توضح أن زيادة التمويل في الجماهيرية الليبية من الفترة من **٢٠٠٠م** إلى **٢٠٠٧ م** بحيث أن زيادة التمويل في هذه السنوات ترافقها زيادة في نسبة الاستثمار مع زيادة عدد المشروعات الجديدة أي نسبة الاستثمار **٢%** في **٢٠٠٠م** ، وتأخذ النسبة بالازدياد سنة بعد سنة حتى وصلت النسبة **٥٤%** في عام **٢٠٠٧** م.

الشكل رقم (١)*



ثانياً. تمويل المشاريع لمنطقة الشرق الأوسط في البنك إن الارتفاع السريع في الطلب لتمويل المشاريع هو دليل على النمو السريع الذي تشهده اقتصاديات المنطقة واعتراف من الجهات المقدمة للقروض بمقومات القوة الأساسية للمنطقة فيما يتعلق بالمخاطر، حيث تدفقات مالية إلى منطق الخليج كما موضح أدناه:

٢٠٠١ فقد تم الحصول على حوالي ٧ مليارات دولار أميركي من قروض تمويل المشاريع.

٢٠٠٦ في عام مقارنة بمبلغ **٣٣** مليار دولار أميركي

2007 إجمالي قيمة المشاريع الجديدة في منطقة الشرق الأوسط **٤٥** مليار دولار أميركي

أما اتساع الاستثمار في البنية التحتية كان سريعاً مع نمو كافة القطاعات، وليست المشاريع التقليدية القائمة على الطاقة وحدها.

ثبتت من خلال توضيح أن مهمة التمويل كبيرة لزيادة الاستثمار وعدد المشروعات الجديدة ، بالتالي تؤدي إلى نجاح فرص الاستثمار.

خلاصة

(تمويل المشروعات الجديدة وفرص نجاح الاستثمار) ما يلي:

أولاً. تمويل المشروعات الجديدة يؤدي إلى زيادة عملية الاستثمار في الدولة، بالتالي يقلل من نسبة البطالة والفقر.

ثانيًا. الاستقرار السياسي هو الشرط الذي بموجبه الحصول على التمويل الكافي من مصدرها الخارجية للقيام بمشروعات الجديدة في أي بلد.

ثالثاً.الاستقرار الاقتصادي هو الشرط من الشروط الحصول على التمويل، وذلك لعرض الاستثمار في مجالات البنية التحتية والخدمات.

رابعاً.الجدوى الاقتصادية ضرورية عند الحصول على أي تمويل، لأن لا يمكن الحصول على التمويل ما تقارن الجدوى الاقتصادية للطرفين.

خامساً. أخذ المؤسسات موقع الاقتصادي إلى أي بلد بنظر الاعتبار في حال قبولها على تمويل المشروعات جديدة وفي سبيل المثال تمويل دول الخليج والعراق يختلف عن الدول أمريكا اللاتينية.

سادسا. زيادة قروض التمويل تشير إلى إن إجمالي قيمة المشاريع الجديدة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج المستفيدة من أسعار قياسية للنفط،في ٢٠٠١ فقد تم الحصول على حوالي ٧ مليارات دولار أميركي من قروض تمويل المشاريع، في عام ٢٠٠٦ مقارنة بمبلغ ٣٣ مليار دولار أميركي، ٤٥ مليار دولار أميركي إجمالي قيمة المشاريع الجديدة في منطقة الشرق الأوسط 2007م.

سابعاً. زيادة عدد المشروعات في الجماهير الليبية من خلال زيادة التمويل من سنة ٢٠٠٠ م ٢% إلى ٥٤% في عام ٢٠٠٧ .

ثامناً.الأزمة الاقتصادية والمالية دفعت بدول العالم خطة إنعاش الاقتصادي، وذلك بضخ أموال إلى المشروعات.

تاسعاً. التمويل مهم جداً لحركة الاقتصاد العالمي، لغرض معالجة الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية فقد تخصيص ١,١ تريلون دولار من قبل قمة دول ال ٢٠ في لندن ٢٠٠٩.

لابد من عمل عده اجراءات للخروج من تلك الازمة

أولاً. على الحكومة المركزية ما يلي: توفير حزمة من التشريعات التنظيمية والقانونية تشمل ضمان حماية الاستثمار الأجنبي التي تساعد في تهيئة المناخ المناسب لجذب المستثمرين والممولين لتنفيذ مشروعات

ثانياً. تضمين وثائق المشروع تحديدا واضحا للعلاقات بين أطرافه وحقوق ومسئوليات والتزامات كل طرف مع تحقيق الشفافية المطلوبة في هذا الشأن لضمان حقوق المستفيدين من المشروع.

ثالثاً. إعداد دليل إرشادي يحتوي علي جميع المعلومات والخطوات التي تساعد الحكومات المحلية في تحديد العوامل المختلفة التي تضمن نجاح المشروعات التي يتم طرحها بنظام الـ B.O.T *في مراحلها ألمختلفة .

رابعاً .أهمية التخطيط لتحفيز إقامة تحالفات بين بنوك وشركات الاستثمار الأجنبي وبين بيوت الخبرة والشركات الاستشارية وشركات المقاولات المحلية للتقدم بعروضها فيما يطرح من مشروعات تعظيما للآثار الايجابية على الدخل ألوطني

خامساً. أهمية تحديد آلية لموازنة فروق الأسعار الاجتماعية عن الأسعار الاقتصادية التي يشملها التعاقد،وقد تكون سياسة التمييز ألسعري وفقا لشرائح وأنماط الاستهلاك إحدى آليات التوازن المطلوبة

سادساً.أوصـــي بعـــدم ربـــط التمويـــل الخـــارجي بشـــروط التـــي تمـــس ســـيادة الدولـــة، شـروط وإمـلاءات علـى التـي تكـون عبئـاً علـى الدولـة . – Build –Operate Transfer*

مراجع خاصة بالجزء الثاني

١. الدكتور الأمين،عبد الوهاب التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جدة المملكة العربية السعودية، جدة، ٢٠٠٠ م.

٢. الحسني، عرفان تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاو ي للنشر، الطبعة الأولى ، عمان – الأردن ، ١٩٩٩ م.

٣. الدكتور حسن فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية مؤسسة الوراق ، الطبعة الأولى، عمان– المملكة الأردنية الهاشمية ،٢٠٠١ م.

٤. الدكتور الحجار،بسام العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، بيروت – لبنان،، ٢٠٠٣م.

٥. الدكتور السويلم،سامي دراسات والبحوث، مركز البحوث شركة ألراجحي المصرفية للاستثمار ذو الحجة ١٤١٧ هـ – مايو ١٩٩٧م.

الجزء الثالث

إدارة الأعمال الدولية

International Business

المقدمــة

إن إدارة الأعمال الدولية مصنف بتعاملها مع أنشطة وفعاليات تجري بين الدول المختلفة عبر الشركات الكبيرة (التصديرية منها والاستيرادية) سواء كانت تتعامل بالسلع المتنوعة، أو تقدم الخدمات الاقتصادية المختلفة عبر الحدود الدولية، حيث أن موضوعات ذات علاقة بالأعمال التجارية الدولية، وكيف أن هذه الأعمال تحقق لبعض الدول والحكومات ميزة إستراتيجية مستندة إلى الجهود التي تبذلها الشركات متعددة الجنسيات في توسيع رقعة السوق الدولي.

وتسعى الدول والحكومات إلى دعم وتشجيع ومساندة الصناعات بأنواعها بقصد توظيف سياسات العمل على حماية الصناعة الوطنية وتحد أنشطة الصناعات الأخرى وتحييد آثارها السلبية على الصناعة الوطنية، إذ يتم تحليل توجهات الحكومات تجاه التجارة الدولية، و ستجد الآراء وجهات نظر إدارية واقتصادية وسياسية تتعلق بالمخاطر التي قد تتعرض لها التجارة الدولية.

تمثل القضايا الخاصة بالاستثمار الدولي واقتصاديات، والعولمة، وكذلك دور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في الدول النامية، والمشكلات التي تواجه تنظيم وإدارة فروع الشركات الدولية وطبيعة الممارسات الإدارية، وغيرها محور لاهتمام مكونات الدول المعنية، وكذلك الباحثين والمديرين ورجال الأعمال.

إن كثيراً من الجدل الدائر حول القضايا السابقة يتمحور بشكل عام حول الأمثلة الآتية: العولمة، والاتجاهات نحو العولمة، وآثارها الاقتصادية والسياسية، ودوافع الشركات العالمية وعابرة القارات الكامنة وراء الاستثمار في الدول المضيفة، والجدوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاستثمارات الأجنبية، وكيفية تنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا إلى الدول العالم النامية، وطرق وأساليب تحليل ودراسة البيئة الدولية ومشاكل التصدير والاستثمارات، ونظم الاستخبارات وتحليل سلوك المنافسين .

كما أن الإجابة على بعض التساؤلات مثل: كيف يمكن لشركة معينة الوصول إلى مرحلة الصفوة من الشركات العالمية، وكيفية إدارة ثقافة الشركة ذاتها، وطرق التفاوض واستراتيجياته على المستوى الدولي، وظاهرة التحالفات الكونية. وغيرها تعتبر أيضاً من القضايا والموضوعات الهامة.

الغايــة

إن الغاية الرئيسة من دراسة الأعمال الدولية بيان وإبراز مفهوم إدارة الأعمال الدولية، والتطور التاريخي لها، طبيعة الأعمال الدولية، والفرق بين الأعمال المحلية والأعمال الدولية، وكذلك مغزى الأعمال الدولية في الاقتصاد العالمي ونظرياتها، تعتبر إدارة الأعمال الدولية مجال دراسة حديث نسبيا ويزداد الاهتمام بها في كل يوم مع ازدياد دور وأهمية الأعمال الدولية من تجارة واستثمار مباشر وغير مباشر وتراخيص . وبالرغم من إن البعض يعتقد أن الأعمال الدولية هي فقط مجال الشركات الأجنبية العملاقة ولذالك فهي لاتهمنا كثيرا في الدول العربية والخليجية المستثمرة في الخارج للتدلل على أهميه هذا العالم ويمكن توضيحها كما يلي:

أولاً- مفهوم الأعمال الدولية:

هي الأعمال الدولية مصنف بتعاملها مع أنشطة وفعاليات تجري بين الدول المختلفة عبر الشركات الكبيرة (التصديرية منها والاستيرادية) سواء كانت تتعامل بالسلع المتنوعة، أو تقدم الخدمات الاقتصادية المختلفة عبر الحدود الدولية بين دولتين أو أكثر،"أي نشاط تجاري يتعدى مداه وانتشار الحدود الجغرافية لصانع أو تاجر الخدمة أو ألسلعة، وهناك مفاهيم وتعريفات أخرى وهي:

أ.**التعريف الإداري** لإدارة الأعمال الدولية: هي ممارسة وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة لخدمة وظائف المنشأة من إنتاج وتسويق وتمويل وأفراد، مع مراعاة الأبعاد البيئية الدولية بين الدول، بهدف تحقيق الأهداف المنشودة.

ب.**التعريف الاقتصادي** لإدارة الأعمال الدولية: هي تعاملات أو تبادلات تجارية بين إفراد أو مؤسسات بهدف إجراء عمليات تجارية في السلع والخدمات. أي تتعامل مع اقتصاد أكثر من دولة تتميز عن غيرها من التبادلات التجارية بـ اتجاهين هما: الديمومة (الاستمرارية) الانتشار الجغرافي (خارج حدود الدولة.

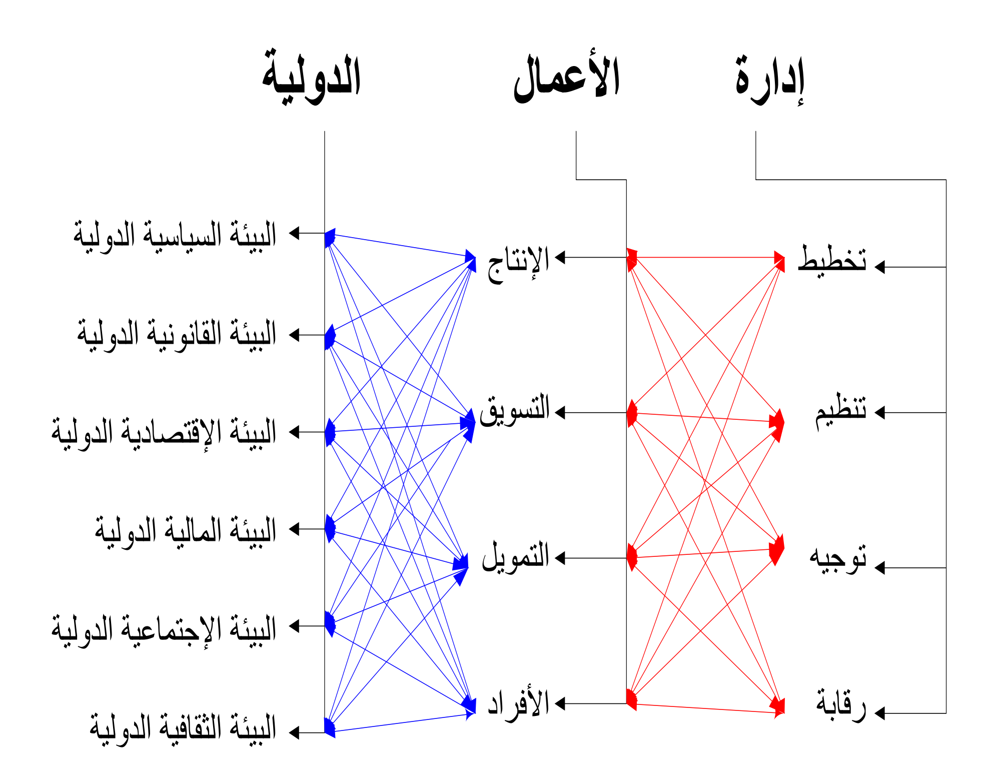
ويمكن توضيح مفهوم إدارة الأعمال الدولية في الشكل (١) ، ويكون الاستثمار على نوعين:

- **الاستثمار المباشر FDI:** امتلاك أو شراء شيء ملموس ومحدد في الشركة، وبذلك يوجد تأثير بدرجة ما على مسار الشركة كبيراً كان ذلك التأثر أو صغيراً.

- **الاستثمار الغير مباشر NON FDI:** شراء أوراق مالية كأسهم أو سندات بهدف الربح، لذلك يوجد حق غير مباشر في المنشأة، ولكنه لا يؤثر على مسارها.

الشكل رقم (١)

يمثل مفهوم إدارة الأعمال الدولية



المصدر : مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية الدكتور/ أحمد بن عبد الرحمن أحمد–ص٣

ثانياً– التطور التاريخي للأعمال الدولية:

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي في العقد التاسع من القرن العشرين –حدثاً روسياً فقط، بقدر ما كان بداية تحول نوعي في مسار التطور العام للبشرية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إنضاج وتفعيلة تراكماته الداخلية والخارجية، تمهيداً لدورها كقطب أحادي يتولى إدارة ما يسمى بالنظام العالمي " الجديد " .

وفي سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في جميع أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللا محدود، كان لابد من تطوير بل إنتاج النظم

المعرفية، السياسية والاقتصادية إلى جانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي والتي تمثلت في عناوين جديدة كتحرير التجارة العالمية، وإعادة الهيكلة، والتكيف، والخصخصة باعتبارها أحدى الركائز الضرورية اللازمة لتوليد ولتفعيل آليات النظام العالمي " الجديد " أو ما يسمى بالعولمة. فهل العولمة نظام جديد ظهر فجأة عبر قطيعة مع السياق التاريخي للرأسمالية أم أنه جاء تعبيراً عن شكل التطور الأخير لها منذ نهاية القرن الماضي ؟ وهل تملك العولمة كظاهرة إمكانية التفاعل والتطور والاستمرار لتصبح أمراً واقعاً في القرن الحادي والعشرين؟ فقد تغيرت بنية التجارة الخارجية العالمية، وتطورت التكنولوجيا خاصة في مجال المعلومات والاتصالات، وتم إخضاع الدولة للشروط الدولية الجديدة عبر نمو وانتعاش بورجوازية السوق على حساب بورجوازية الدولة.

في هذه الظروف، برزت بقوة الشركات العابرة للقوميات أو المتعددة الجنسية وبالرغم من أن هذا المفهوم لم يطرح حينها بصورة أكاديمية، إلا أننا نعتقد بأن المدافعين عنه والرافضين له، لا يختلفون على تعريف العولمة –ارتباطا بالهيمنة الأمريكية الراهنة– باعتبارها صيغة تهدف إلى تنظيم حياة الشعوب والدول بأساليب ومفاهيم جديدة، أو ما يسمى " بالنظام العالمي الجديد " الذي يسعى إلى إعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية السائدة في العالم بهدف إخضاع العالم لإدارة واحدة، إنها انفتاح عالمي بلا حدود، تقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق.

كشف إمكانية تحقيق مفهوم العولمة وانتقاله من حالة الفرضية النظرية المجردة إلى حالة الواقع والتطبيق، خاصة بعد أن توفرت له كل هذه المعطيات المادية والفكرية، في سياق ثورة العلم والتكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات التي تعزز وتغطى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعولمة، وتدفع بعمق نحو انتقال هذا المفهوم إلى حقائق مادية نشطة وفاعله على هذا

الكوكب، ضمن إطار وأدوات الحضارة الغربية والبلدان الصناعية الرأسمالية التي تنضوي تحت لوائها، عبر هيمنة أحادية حتى اللحظة للولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً. طبيعة الأعمال الدولية:

تهتم دراسة الأعمال الدولية بالمشاكل الخاصة التي تحدث للشركات أو المنشآت الدولية التي تعمل خارج الحدود في أكثر من دولة، حيث أن كل دولة تملك خصوصية وبيئة مختلفة فإن المعايير والتغيرات الموجودة في كل منها تعتبر مهمة بالنسبة للشركات الدولية التي تنوي القيام بالاستثمارات أو الإقامة في الدول الأجنبية، ولغرض نجاحها في أعمالها عليها القيام بدراسة عميقة التي تخص الموضوعات الخاصة بالمناخ الاستثماري في تلك الدولة مثل : الأنظمة القانونية، أسواق الصرافة، الفرو قات الثقافية، معدلات التضخم، الاستقرار السياسي.

إن الشركات التي تنوي الدخول إلى عالم الأعمال الدولية يجب عليها القيام بوضع خطة معينة لغرض نجاحها في هذا المجال، وعادة ما يبدأ بناء وتكوين هذه الخطة بدمج نظرتها المحلية للأعمال مع نظرتها العالمية، حيث أن بناء الخطة والمنظور الدولي الخاص يبدأ من مستوى الإدارة العليا، وذلك فإن وضع المبادئ الإرشادية يعتبر من أولى المهام الإستراتيجية التي يفكر بها المدير، ودمج المنظور الدولي للأعمال في قائمة الأهداف الأساسية للشركة بطبيعته يساعد المدراء في مختلف المستويات الإدارية في تركيز على الفرص (المخاطر) المتاحة خارج نطاق السوق المحلي.

حيث أن المرحلة الأولى لتحول الشركة المحلية إلى شركة دولية تمارس الأعمال الدولية من صيغة الفلسفة العامة، والمنظور الدولي لهذا النشاط الواسع، ويتضمن هذا التوجه بوضع المبادئ الإرشادية التي ستعمل المنشأة في السوق الدولية،

وأما المبادئ الإرشادية للشركة في ثلاث مجموعات هي:

أولا. المبادئ الإرشادية للسلع التي يتم تقديمها.

ثانيا. المبادئ الإرشادية للسوق الذي يتم خدمته.

ثالثا. المبادئ الإرشادية للقدرات اللازمة والنتائج المتوقعة.

الجدول رقم (١)* المبادئ الإرشادية للمنشأة

المجوعة	**المجال الإستراتيجية**
السلع / الأسواق	السلع المقدمة– احتياجات السوق
القدرات	التكنولوجيا – القدرات الإنتاجية– أساليب البيع– أساليب التوزيع
النتائج	الحجم/ النمو –حجم العائد

رابعاً- الفرق بين الأعمال الدولية والأعمال المحلية

تختلف الأعمال الدولية عن الأعمال المحلية في مهامها الرئيسة، حيث يمكن توضيح هذه الفروق من خلال جدول المقارنة بينهما كما في الجدول أدناه:

الجدول رقم (٢)

التسلسل	الأعمال المحلية	الأعمال الدولية
١	مهام الأعمال المحلية يكون ضمن نطاق حدود الدولة.	مهام الأعمال الدولية يكون في نطاق أوسع خارج حدود الدولة.
٢	ليست بحاجة إلى صيغة قانونية خاصة لمهامها كونها محلية.	بحاجة إلى صيغة قانونية خاصة لمهامها كونها دولية.
٣	تعتمد على القوى العاملة، مستلزمات محلية في مهامها.	تعتمد على القوى العاملة، مستلزمات دولية في مهامها.
٤	لا تحتاج إلى أسواق الصرافة والفروق ومعدلات التضخم والاستقرار السياسي.	تحتاج إلى معرفة جيدة بأسواق الصرافة والفروق ومعدلات التضخم والاستقرار السياسي.
٥	لا تحتاج القيام بممارسة قواعد اللعبة في السوق في ظروف غامضة، ومتناقضة، وتخضع للتغير السريع.	تحتاج القيام بممارسة قواعد اللعبة في السوق في ظروف غامضة، ومتناقضة، وتخضع للتغير السريع مما يتطلب من المنِشأة جهدا كبيرا لغرض اتخاذ قراراتها.
٥	لا تحتاج إلى شركات تأمين الدولي، وحماية خاصة لأن الأعمال التي تقوم فيها الأعمال محلية في بلده .	تحتاج إلى شركات تأمين الدولي، وحماية خاصة لأن الأعمال التي تقون فيها أيضاً بحاجة إلى المبادئ الإرشادية .

خامساً. مغزى الأعمال الدولية في الاقتصاد العالمي

الشركة الدولية (١٩٢٠م) INTERNATIONAL COMPANY	والشركة المتعددة الجنسيات، أو عابرة للقارات(١٩٤٠م) MULTI NATIONAL ENTERPRISE, OR TRANS NATIONAL COOPERATION	الشركة العالمية(١٩٩٠م) GLOBAL COMPANY
تتواجد سلعيا أو خدميا في محيط إقليمي في قارة واحدة وفي عدد من الدول من ذلك الإقليم أو القارة.	تتواجد في أكثر من قارة وفي عدد من الدول في كل قارة.	تتواجد في كل قارات العالم. (العالم جميعه هدف أساسي لهذا النوع من الشركات).
المركز الرئيسي في البلد الأم (موطن واحد). يشرف على إدارة شئون التواجد السلعي أو الخدمي في الفروع.	هناك مركز إقليمي لكل قارة (أكثر من موطن) يشرف على إدارة التواجد السلعي أو الخدمي في الفروع.	هناك مركز إقليمي لكل قارة يرتبط به مركز رئيسي لكل دولة (لا يوجد موطن).
إستراتيجية وإدارة الفروع ترتبط بالشركة الأم بصورة مباشرة.	إستراتيجية وإدارة الفروع ترتبط بالمركز الإقليمي الموجود في القارة بصورة مباشرة، وبالشركة الأم بصورة غير مباشرة.	إستراتيجية وإدارة الفروع في الدولة ترتبط ارتباط مباشر بالمركز الإقليمي للدولة، يليه بصورة أقل ارتباطا المركز القاري، يليه بصورة غير مباشرة الشركة الأم.
اتخاذ القرار مركزي إلى حد كبير في إدارة الفروع.	اتخاذ القرار مركزي إلى حد مقبول في إدارة الفروع.	اتخاذ القرارات تكون لامركزية في أغلب الأحيان في إدارة الفروع.

إن تطور الأعمال الدولية أدت إلى الزيادة واضحة وكبيرة في تنامي هذه الاستثمارات تنبئ عن اهتمام متزايد من جانب الشركات الدولية بالاستثمار في الدول النامية كأسواق ومناطق إنتاج. وكان التركيز بشكل أكبر على دول شرق آسيا إذ حصلت على أكثر من نصف هذه الاستثمارات، ثم دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حولي الربع، ثم أوروبا ووسط آسيا (الشيوعية سابقاً) من **١٠ إلى ٢٠%**، ثم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة ضعيفة جداً ومتذبذبة.

حيث تكون مهمات الأعمال الدولية من خلال الشركات وتتضمن إلى الشركة الدولية، والشركة المتعددة الجنسيات، أو عابرة للقارات، والشركة العالمية.

الفرق بين الشركات*

سادسا– نظريات الأعمال الدولية

لا بد من إبراز النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية عند القيام بالتبادل التجاري بين الدول مثل نظرية الميزة المطلقة، الميزة ألنسبية، نظرية نسب عناصر الإنتاج وعيرها ،بالرغم من عدم جدوى من النظريات الكلاسيكية في الظروف الحالية مع تطور الأعمال الدولية في التجارة الخارجية والاستثمار ظهرت نظريات حديثة وهي:

أولاً– نظرية دورة حياة المنتج في الأعمال الدولية:

من المعلوم أن كل سلعة في السوق قد مرت بدورة حياة خاصة فيها، وتتمثل هذه الدورة **بمراحل التالية:**

١. **مرحلة الإنتاج (الظهور)** والبيع في السوق المحلي: حيث تمر بإنتاج سلعة جديدة غير هذه المرحلة مسبوق إنتاجها في بلد آخر.

٢. **مرحلة النمو والتصدير:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي.

٣. **مرحلة نضوج السلعة:** تكون في هذه المرحلة أن المنتج قد شق طريقه في السوق المحلي والأجنبي.

٤. **مرحلة الانحدار والتدهور:** وهي المرحلة التي تصل المنتج إلى زيادة المبيعات هدفاً إستراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، ولأن موقف المستهلكين قد تغيرت نحو سلعة أخرى في السوق.

ثانياً– النظرية الاحتكارية للسوق الدولي:

كما اهتمت هذه النظرية بتفسير الأسباب التي تدفع بعض الشركات عن الاستثمار في تركيبه الذي يتأثر فيه الشركة من حالة المنتجين، وتكون على نحو التالي:

١.**احتكار الشركة الأولى للسوق** : حيث يرجع السبب إلى دخول عديد من الشركات العاملة في سلعة معينة إلى اقتناعها بأن الشركة الأقدم في مجال إنتاجها.

٢. **القوة الاحتكارية** : بموجب هذه النوع من الاحتكار يكون الدافع الأساسي للشركة الاستثمار في الخارج هو القوة الاحتكارية.

٣ **سلوك رد الفعل** : عملية مراقبة الشركات بعضها البعض فإذا زادت شركة من إنتاجها وخفضت من أسعارها، حيث يقوم المنافس الثاني بخطوة مماثلة.

الخلاصة

تصنف إدارة الأعمال الدولية من حيث تعاملها مع أنشطة وفعاليات تجري بين الدول المختلفة عبر الشركات الكبيرة (التصديرية منها والاستيرادية) سواء كانت تتعامل بالسلع المتنوعة، أو تقدم الخدمات الاقتصادية المختلفة عبر الحدود الدولية.

تهتم دراسة الأعمال الدولية بالمشاكل الخاصة التي تحدث للشركات أو المنشآت الدولية التي تعمل خارج الحدود في أكثر من دولة، حيث أن كل دولة تملك خصوصية وبيئة مختلفة فإن المعايير والتغيرات الموجودة في كل منها تعتبر مهمة بالنسبة للشركات الدولية التي تنوي القيام بالاستثمارات أو الإقامة في الدول الأجنبية، ولغرض نجاحها في أعمالها.

بالرغم من عدم جدوى من النظريات الكلاسيكية في الظروف الحالية مع تطور الأعمال الدولية في التجارة الخارجية والاستثمار ظهرت نظريات حديثة وهي نظرية دورة حياة المنتج في الأعمال الدولية، ومن المعلوم أن كل سلعة في السوق قد مرت بدورة حياة خاصة فيها، والنظرية الاحتكارية للسوق الدولي، حيث اهتمت هذه النظرية بتفسير الأسباب التي تدفع بعض الشركات عن الاستثمار في تركيبه الذي يتأثر فيه الشركة من حالة المنتجين .

أما الأسباب التي أدت إلى انتشار الأعمال الدولية وهي:

١. بروز فوائض مالية ضخمة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ساهمت في زيادة حجم الإنتاج السلعي والذي انعكس على فتح أسواق جديدة (**١٩٤٠م**).

٢. الرغبة الدولية لدى عدد من الدول الصناعية على تحرير التجارة الدولية (قيام اتفاقية الجات **١٩٤٧م**).

٣. تنامي قوة الشركات وتحولها من شركات دولية إلى متعددة الجنسية وعابرة للقارات (**١٩٤٠-١٩٦٠م**).

٤. ازدياد معدلات التكامل الاقتصادي (التكتلات الاقتصادية بين الدول **١٩٦٠-١٩٨٠م**). الرغبة الدولية **في تحرير اقتصاديات الدول من خلال :**

(أ) رفع القيود الحكومية على أنشطة القطاع الخاص

(ب) خصخصة الخدمات الحكومية.(**١٩٩٣-١٩٤٠م**)

٥.انهيار الإتحاد السوفيتي (النظام الاشتراكي للأعمال **١٩٩١م**). تطور علم المعلومات وعلم الحاسب الآلي. تطور قطاعات الاتصالات والفضائيات.

مراجع خاصة الجزء الثالث

١. ناجي جواد شوقي، إدارة الأعمال الدولية، مدخل تتابعي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، جدة ٢٠٠٣.

٢.عبد السلام أبو قحف ،إدارة الإعمال الدولية، الطبعة الناشر: الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة ، سنة ٢٠٠١..

٣. الدكتور أحمد بن عبد الرحمن، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى،الإمارات ، ٢٠٠١م.

٤. الدكتور علي عباس، إدارة الأعمال ألدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٣ م.

٥. منظمات اقتصادية دولية وشركات متعددة الجنسيات، من منشورات الأكاديمية المفتوحة في دنمارك ،٢٠٠٧م

الشركة الدولية :

INTERNATIONAL COMPANY

هـي الشـركة التـي تعمـل خـارج حـدود هـا الجغرافيـة مـع الـدول فـي نفـس القـارة تتواجـد سـلعيا أو خـدميا فـي محـيط إقليمـي فـي قـارة واحـدة وفـي عـدد مـن الـدول مـن ذلـك الإقلـيم أو القـارة، ويوجـد المركـز هـا الرئيسـي فـي البلـد الأم (موطن واحد)، يشرف على إدارة شئون التواجد السلعي أو الخدمي في الفروع.

إن إسـتراتيجية وإدارة الفـروع تـرتبط بالشـركة الأم بصـورة مباشـرة، اتخـاذ القـرار مركـزي إلـى حـد كبيـر فـي إدارة الفـروع،إذ بـدأت الشـركة الدوليـة بأعمـال دوليـة عـام ١٩٢٠م أي بعـد انتهـاء الحـرب العالميـة الأولـى، حيـث أن اسـتمرارها **تعود إلى العوامل التالية:**

١. ظهـور فـوائض ماليـة ضـخمة خصوصـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة سـاهمت فـي زيـادة حجـم الإنتـاج السـلعي والـذي انعكـس علـي فـتح أسـواق جديـدة (١٩٤٠م).

٢.الرغبـة الدوليـة لـدى عـدد مـن الـدول الصـناعية علـى تحريـر التجـارة الدوليـة (قيام اتفاقية الجات ١٩٤٧م).

تنـامي قـوة الشـركات وتحولهـا مـن شـركات دوليـة إلـى متعـددة الجنسـية وعـابرة للقارات (١٩٤٠- ١٩٦٠م).

٣. ازديـاد معـدلات التكامـل الاقتصـادي (التكـتلات الاقتصـادية بـين الـدول١٩٦٠-١٩٨٠م). الرغبـة الدوليـة فـي تحريـر اقتصـاديات الـدول مـن خلال:

(أ) رفع القيود الحكومية على أنشطة القطاع الخاص

(ب) خصخصة الخدمات الحكومية.(١٩٩٣-١٩٤٠م)

٤ .انهيار الإتحاد السوفيتي (النظام الاشتراكي للأعمال ١٩٩١م). تطور علم المعلومات وعلم الحاسب الآلي،تطور قطاعات الاتصالات والفضائيات. (١).

أهم التطورات المستقبلية للشركات الدولي هي:

* ازدياد دور منظمة التجارة العالمية في تقين أمور وقضايا التجارة العالمية.

* ازدياد في حركة الاندماجات والاكتتابات والتحالف الاستراتيجي بين الشركات.

* ازدياد في تحول الشركات إلى الكترونية العمل في تقديم السلع والخدمات.

* تنامي قوة الشركات العالمية وتحولها إلى الشركات العالمية ذات البعد المحلي.

* ازدياد في تحرير الاقتصاد العالمي من خلال الخصخصة ورفع القيود عن الأعمال وحوكمة الشركات.

الوظائف الإدارية العالمية في الشركات الدولية

يمكن للشركات الدولية أن تمارس أنواعاً مختلفة من الأعمال في أية دولة ولأي سبب يبرر ذلك، يمكن لهذه الشركات تعمل بصفة مفردة أو بالمشاركة، بصورة جزئية مع جهة معينة، ومن أهم هذه الوظائف هي:

أولاً. عقود الوكالة:

هو اتفاق أو عقد قانوني يعطى الحق لشركة محلية بتسويق منتجات شركة أجنبية مقابل رسوم مالية وبشروط معينة لفترة محددة مثل الأجهزة الكهربائية، السيارات، المعدات، المواد الغذائية، وتتحقق في مجال السلعي للشركة الأم التي تتحمل التبعية القانونية.

ثانياً.عقود الإدارة والتشغيل(الاستثمارات المشتركة):

هو اتفاق أو عقد قانوني يعطى الحق لشركة أجنبية الإدارة وتشغيل مشروع بصفة كلية أو الجزئية تابع لجهة عامة أو خاصة مقابل رسوم مادية وبشروط معينة لفترة محددة مثل الفنادق، المنتجات السياحية، المطاعم،الموانئ،البني التحتية، تتحقق في مجال الخدمي.

ثالثاً.عقود التصنيع:

هو اتفاق أو عقد قانوني يعطى الحق لشركة محلية بتصنيع وإنتاج وتسويق منتج سلعي تابع لشركة أجنبية مقابل رسوم مادية وبشروط معينة لفترة محددة مثل صناعة المواد الغذائية وصناعة الملابس وصناعة الآلات والمعدات، حيث تتحقق في المجال السلعي.

رابعاً.عقود الامتياز:

هو اتفاق أو عقد قانوني يعطى الحق لشركات محلية باستخدام الاسم التجاري والعلامة التجارية لمنتج أو لخدمة أجنبية مقابل رسوم مادية وبشروط معينة لفترة محددة مثل الوجبات السريعة ماكدونالد،حيث تتحقق في المجالين الخدمي والسلعي والشركة الأم لا تتحمل التبعية القانونية.

خامساً.عقود تسليم المفاتيح:

هو اتفاق أو عقد قانوني يعطى الحق لشركة أجنبية بتنفيذ وتطوير مشروع بصورة كلية أو جزئية وتابع لجهة محلية عامة أو خاصة مقابل رسوم مادية وبشروط معينة لفترة معينة مثل الإنشاءات والمباني ومشاريع البنى التحتية، وتتحقق في المجال الخدمي.

عندما تبدأ الشركات الدولية القيام بعملها، لابد من استخدام استراتيجيات عديدة لغرض الوصول إلى الهدف المنشود التي أسست هذه الشركات من أجلها،حيث أن الشركات الدولية تعتمد بصورة واضحة على الإستراتيجية العامة للتملك لعرض دخولها إلى الأسواق في أعمال جديدة ومن هذه استراتيجيات هي:

١. *إستراتيجية التملك: تتخذ هذه الإستراتيجية من قبل الشركات الدولية بشكل كبير، حيث تطمح أيضا إلى امتلاك المشروع بنسبة **١٠٠%** لغرض تعظيم الربح ، واستخدام التوسع فيها.
٢. **إستراتيجية المشاركة:** تتخذ هذه الإستراتيجية من قبل الشركات الدولية تدخل في المشاريع بالمشاركة حسب قانون الاستثمار في البلد المضيف وبالنسبة التي تحددها الدولة المعنية مثل الأردن تحدد نسبة التملك **٤٩%** من المشروع.
٣. **التحالفات الإستراتيجية:** تتخذ هذه الإستراتيجية من قبل الشركات الدولية مع الشركات الدولية منافسة لغرض الحصول على فرص استثمار والتملك.
٤. **إستراتيجية عدم النمو أو التقلص:** تتخذ هذه الإستراتيجية من قبل الشركات الدولية عند الشعور بالمخاطر أو الأزمة المالية وتقوم بإجراء النمو المحدود والتطوير المحدود.

١. البيئات المحلية والشركات الدولية:تشمل البيئات المحلية: السياسية، والاجتماعية، والمالية، الاقتصادية، يجب أن تلاحظ الشركة الراغبة في ممارسة الأعمال الدولية المنهجية التالية:

*** البيئة السياسية:**

هناك اختلاف وتباين في الوحدات والبيئات السياسية بين الدول لمعرفة مدي الاستقرار السياسي، مثل: نظم الحكم في الدولة – الوحدات السياسية – الأنظمة والتشريعات – التحزب السياسي.

*** البيئة الاجتماعية:**

هناك اختلاف وتباين في الوحدات والبيئات الاجتماعية بين الدول لمعرفة مدى الاستقرار الاجتماعي والثقافي، مثل : العادات والتقاليد والأعراف والأديان والثقافات – اللغات – مهارات الاتصال.

*** البيئة المالية:**

هناك اختلاف وتباين في الوحدات والبيئات المالية بين الدول، مثل: أسعار صرف العملات – أسعار الفائدة – السندات والأوراق المالية – الاقتراض.

*** البيئة الاقتصادية:**

هناك اختلاف وتباين في الوحدات والبيئات الاقتصادية بين الدول، مثل : حجم السوق – البطالة – التضخم – متوسط دخل الفرد – حالة العرض والطلب.

٢. المحددات التعليمية والثقافية والاجتماعية للشركات الدولية:

إن الشركات الدولية تأخذ بنظر الاعتبار المحددات التعليمية والثقافية والاجتماعية للدولة المضيفة والتي تتمثل بمستوى التعليم فيها، ونسبة الأمية فيها في هذا البلد، حيث تشمل العناصر الثقافية ما يلي:

* الفيزيقية: وتتضمن الطقس والمناخ، الخصائص الجسدية، المظهر الخارجي.

* الديموغرافية: وتشمل معدل نمو السكان ، حجم الأسرة ، التعليم، الثنائية الاقتصادية.

* السلوكية: وتشمل القيم الاجتماعية، المعتقدات، الانتماء إلى للجماعة، النظرة إلى العمل، الاتصال.

قد يكون التوافق بين الثقافات المختلفة بطريقتين أولهما: البولبستنرزم أي لا ترى إلا الفوارق وتعامل الأجنبي كشخص تماما،وأما ثانيهما الاثنوستنززم تطبق نفس المبادئ في كل مكان دون تفرقة(١).

(١) الدكتور صالح سعد القحطاني إدارة الأعمال الدولية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٣٠ هـ.

٣. العوامل القانونية والسياسية للشركات الدولية:

عند عمل الشركات الدولية خارج وطنها الأم تصادف عدة عوامل منها البيئية القانونية، حيث تشمل هذه البيئية القانونية في البلد المضيف، وعند حدوث أي اختلاف على الشركات الدولية اللجوء إلى المحكمة، الترجمة، وقانون من يطبق.وتخضع الشركات الدولية إلى ثلاث مجموعات من القوانين وهي:

* قوانين دولة الأم.

* قوانين الدولة المضيفة. * القانون الدولي.

وهناك اتفاقيات ثنائية، واتفاقيات دولية بشأن حل النزاعات عند حدوثها مع الشركات الدولية.

أما العوامل السياسية التي تهم الشركات الدولية عند عملها في البلد المضيف هي:

- سياسة البلد الأم مع سياسة البلد المضيف.
- توجهات المسئولين في حكومة البلد المضيف والجماعات المهنية.
- معرفة المناخ السياسي من وجهة النظر الشركات الدولية وهي: المناخ الفلسفي والوسائل السياسية، مدى الشعور الوطني لدى مواطنين، ومدى تدخل الحكومة وتحمها، الاستقرار السياسي في هذا البلد،الإجراءات الحكومية مع الشركات الدولية ، محايدة، منحازة ، الحرمان من الأصول المملوكة.

لأن الشركة تأخذ التغيرات في سياسة الدول المضيفة بنظر الاعتبار من شأنه أن يؤثر سلباً على أداء الشركة الأجنبية مثل مخاطر عامة والخاصة قد تؤثر على الملكية، وكذلك على عمليات حرية التسعير وتعين الموظفين واستخدام مواد الخام والتحويل(١).

٤. المتغيرات الاقتصادية (العلاقة والآثار في الشركات الدولية):

لا بد من حدوث أي تغيرات في اقتصاديات الدولية تترك آثار ايجابية في جهة وآثار سلبية من جهة أخرى، وعادة حدوث هذه التغيرات في الحالات التالية:

أ. حالة الازدهار الاقتصادي: هي الحالة التي تتسم بازدهار الاقتصادي والتنمية والاستثمار في العالم، بالتالي يؤدي إلى إتاحة فرص كبيرة لهذه الشركات الدولية في إتمام مهامها بنجاح.

ب. حالة الركود الاقتصادي : هي الحالة التي تتسم بركود الاقتصادي من حيث قلة التنمية والاستثمارات، لذا تؤثر سلبياً على مهام الشركات الدولية .

ج. حالات ألازمات الاقتصادية والمالية: تحدث الأزمات الاقتصادية والمالية وخصوصا الاقتصادي الرأسمالي وتكون لها آثار سلبية على الشركات الدولية بشكل المباشر.

المراجع

١.الدكتور أحمد بن عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى،الإمارات ، ٢٠٠١م.

٢.الدكتور علي عباس، إدارة الأعمال ألدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٣ م.

الجزء الرابع

الشركات المتعددة الجنسية

المقـدمة

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات إحدى الأشكال العديدة التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للانطلاق نحو أسواق جديدة. وعادة ما تكون هناك العديد من الدوافع والأسباب التي تشجع هذه الشركات على الانطلاق إلى مواقع أو مناطق خارج أوطانها الأصلية.

إلا أن الفائدة هنا لا تكون أحادية الجانب (لصالح تلك الشركات فقط)، حيث تجني الدولة المضيفة فوائد تفوق ما تسعى إليها تلك الشركات، وهو ما يدفع تلك الدول لاستقطاب هذا النمط من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتنوع الفوائد التي تعود على الدولة المضيفة لتشمل؛ تدفق رؤوس الأموال إليها، وخلق فرص عمل ووظائف جديدة وبالتالي الإسهام في حل مشكلة البطالة، نقل واستخدام التقنية الحديثة، رفع مستوى مهارة الأيدي العاملة، الإطلاع على أساليب العمل الحديثة، الاستفادة من خبرات ومعلومات وتجارب هذه الشركات، استقدام المعدات والآليات الحديثة، تنويع موارد النقد الأجنبي، رفع مستوى التنافسية محلياً بين الشركات الوطنية ومثيلتها الوافدة، رفع مستوى الدولة التنافسي العالمي من خلال حرص تلك الشركات على الالتزام بتطبيق المعايير الدولية، وما يترتب عليه من تعزيز قدرتها على ولوج أسواق جديدة من خلال منتج ذو مواصفات عالمية، وفي هذا السياق، أسهمت الشركات الصناعية والتجارية على السواء في تطوير وانتشار العولمة حيث أنشأت نوعين متميزين من الشبكات الاقتصادية الدولية، يطلق عليهما سلسلة السلع العالمية، أولهما تعتمد على توجهات المنتج، والثانية تعتمد على ذوق ورغبات المشتري.

وتقوم منهجية تصنيف الشركات العالمية الرائدة في تلك الشبكات على فرضية أن تنمية تلك الشبكات تتطلب توثيق الروابط مع أكبر الشركات الرائدة في الصناعة أو القطاع. .

وليس من الضروري أن تكون هذه الشركات تصنيعية تتكامل رأسياً مع باقي شركات الشبكة، فقد تكون في أعلى الهيكل التنظيمي للعملية الإنتاجية أو في أسفله، مثل شركات تصميم الموضة أو شركات تجارة التجزئة، أو قد تمثل شركة موردة لقطع الغيار والمكونات الأساسية للمنتج كشركات تصميم برامج الحاسب الآلي مثل شركة مايكروسوفت.

وما يميز الشركات الرائدة عن الشركات التابعة لها أو فروعها، أنها تسيطر بإحكام على الموارد الرئيسية التي تولد معظم الأرباح في الصناعة مثل عملية تصميم المنتج، والتكنولوچيا الجديدة، والأسماء والعلامات التجارية، ومستوى الطلب عليها من قبل المستهلك.

إن أهمية الرئيسة من البحث هي القيام بتحليل دور الشركات المتعددة الجنسية في الأسواق العربية وأخذ العراق نموذجاً لأداء هذه الشركات المشروعات الجديدة خلال دراسة مستفيضة لقانون الاستثمار وكيفية الحصول عليه لانجاز هذه المشروعات ومدى مساهمتها لغرض زيادة الحصول على فرص الاستثمار.

إن الطريقة التي سأتبعها في هذه الدراسة هي بناء نموذج نظري يحتوي على فرضيات معينة تم اختياره اختياراً تجريبياً في حالة استمرار الاستقرار السياسي لمشروعات الجديدة، وكذلك سأقوم باستخدام المعلومات والبيانات المتوفرة حول مبررات القيام بمشروعات الاستثمارية في العراق الجديد.

تتألف خطة البحث من المقدمة، وفصلين، أستعرض في المقدمة حول الشركات المتعددة الجنسية وأهميتها وكذلك إبراز إ قامة العلاقة بينها وعملية الاستثمار.

يتناول الفصل الأول الشركات متعددة الجنسية ودورها في إقامة المشروعات الجديدة والتنمية الاقتصادية، وكذلك مبررات القيام بمشروعات الجديدة وطرق الحصول على التمويل لانجازها.

أما الفصل الثاني تأثير الشركات متعددة الجنسية على المشروعات الجديدة على عملية الاستثمار والعلاقة التي تربطهما والمعوقات وإيجاد طرق إزالتها، وكذلك إبرار العراق نموذجاً لعمل هذه الشركات ، بالتالي تؤدي إلى زيادة الاستثمار.

Research Objectives نظراً لأهمية موضوع الشركات متعددة الجنسية في عصرنا هذا أي عصر العولمة، حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسية من أهم وسائل في الاستثمار في الاقتصاد في العصر الحالي ، وأصبحت العملية التنموية الاستثمارية وإعادة أعمار لا يمكن القيام بها بدون دور هذه الشركات للقيام بمشروعات الجديدة.

تتصدى هذه الدراسة لمهمة إبراز إمكانية دور الشركات متعددة الجنسية لإقامة المشروعات الجديدة، وذلك لغرض إنجاح عملية الاستثمار وتقليل البطالة.

حيث أن عمل المشروعات الجديدة في العراق الجديد تحتاج إلى الشركات متعددة الجنسية، لغرض إنجاز هذه المشاريع وكذلك دراسة الجدوى الاقتصادية، لغرض معرفة مدى فاعلية على تطوير البلد.

الفصل الأول

الشركات متعددة الجنسية

*** المبحث الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسية،**

دورها في مجال لاستثمار

*** المبحث الثاني: عوامل التي أدت إلى زيادة دور الشركات**

مفهوم الشركات متعددة الجنسية، دور الشركات في الاستثمار

مفهوم الشركات متعددة الجنسية: تعتبر الشركات متعددة الجنسية من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، ومن أهم سمات الشركات المتعددة الجنسية تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة. ويرجع السبب الرئيسي الذي دعا الشركات المتعددة الجنسية إلى تنويع نشاطها ، فهي تستند إلى اعتبار اقتصادي مهم ، وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى ، وأيضاً تعمل هذه الأسواق للسبب ذاته ، وتعدد أساليب إنتاجها بحيث إذا ارتفعت قيم أحد عناصر الإنتاج التي يعتمد عليها أسلوب إنتاجي ما يمكن الانتقال إلى أسلوب إنتاجي آخر يعتمد على عنصر إنتاجي ذات ثمن منخفض نسبياً ، ومن هنا جاءت تسمية هذه الشركات باسم متعددة الجنسيات.

الشركات المتعددة الجنسيات: Multinational Company، هي الشركات التي ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم **Home Country** ، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة **Host Countries** .

يتسم النظام للاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عالمية الاقتصاد **Globalization** وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية ، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية .تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي،

ومن أهم هذه الصفات:

١. ضخامة الحجم: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة.

٢.ازدياد درجة تنوع الأنشطة : تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى ان الشركات المتعدية الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها ،

٣. الانتشار الجغرافي – الأسواق: من الميز التي تتميز بها الشركات المتعدية الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم.

٤.القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم: أن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم.

5. إقامة التحالفات الإستراتيجية :وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية.

دور الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دور هاماً على الاقتصادي العالمي الجديد وفي الأسواق، ولها تأثيراً كبيراً وعميق على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهو ينحصر في النقاط التالية :

أولاً. التأكيد على صفة العالمية : من الطبيعي ، أن الشركات المتعددة الجنسيات قد قامت بدور رئيسي في تعميق مفهوم العالمية والذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير إطار أعمال منظم عابر القوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد ، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة ، ويدعم بنية أساسية هائلة للاتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام والفنون والثقافة. أن الشركات متعددة الجنسيات حولت العالم إلى

كيان موحد غلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيه ، وبالتالي من خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية أو العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

ثانياً.التأثير على النظام النقدي الدولي : من الواضح جداً وهو يتبين من الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياط الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات ن مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

أن الأصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها الشركات المتعددة الجنسيات ، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إمكانيات هذه الشركات في التأثير على النظام النقدي العالمي. فإذا أرادت هذه الشركات ، وبقرار يتخذ من جانب المسئولين عن إدارة الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل بعض الأصول من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية .

ثالثاً.التأثير على التجارة العالمية : من المعروف وكنتيجة لاستحواذ الشركات المتعددة الجنسيات على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فإنها تؤثر بلا شك على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة .

من الممكن ملاحظة تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على حجم التجارة العالمية حيث ازدياد درجة التنوع في الأنشطة ووجود التكامل الرأسي إلى الأمام وإلى الخلف قد أدى ويؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة (١).

رابعاً. التأثير على توجهات الاستثمار الدولي : تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر من الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ م ، أن حجم الاستثمار الدولي المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من ٣٠٠ مليار دولار والتي تدفقت في مختلف مناطق العالم . إن الشركات المتعددة الجنسيات

تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنويا. ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركز الاستثماري ، فقد لاحظنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل وفي عدد محدود من الدول المتقدمة ، حيث تستحوذ هذه الدول على **٨٥%** من النشاط الاستثماري لتلك الشركات و من ناحية أخرى تحصل الدول النامية على نسبة **١٥%** فقط من النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات.

خامساً.تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي : أن تفاعل تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي ، قد أدى يؤدي إلى تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي ، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقاً لاعتبارات الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد . أن كبر النشاط الاستثماري والإنتاجي والتسويقي والتجاري للشركات متعدية الجنسيات وما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص ، كلها أدت إلى وجود أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل ، ولاشك أن هذه الشركات تلعب دوراً رئيسياً في تعميق هذه العملية وأصبحت مشاهدتها متزايدة بين الدول الصناعية والنامية . ولعل هذا الاتجاه يتيح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك البلدان اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيماوية.

سادساً.التأثير على نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية : تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية.أن العالم يعيش اليوم الثورة الصناعية

الثالثة، والتي نطلق عليها الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا العالية.

عوامل التي أدت إلى زيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات، والاستثمار

لقد ازداد ت أهمية الدور الذي تلعبه هذه الشركات في العقدين الأخيرين من القرن الماضي إذ سيطرت على قنوات النفاذ إلى مختلف بلدان العالم، أضف إلى تحكمها بالتطور التقني على المستوى العالمي لما تمتلكه من موارد مالية وبشرية ومصانع متطورة، وقد منحتها العولمة فرصة لزيادة مساهماتها في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى تبدل السياسات التي اتبعتها الدول النامية في الماضي تجاه هذه الشركات، لاسيما بعد انهيار الدول الاشتراكية، وإصرار الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تسويق "اتفاق واشنطن" للدول الاشتراكية سابقاً ودول الجنوب، فعوضاً عن سياسة المنع التضييق. وفي كثير من الأحيان تأميم الممتلكات، حلت سياسة جذب وإغراء وتسهيلات وذلك للأسباب التالية:

١ – انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على اقتصاد السوق والمنافسة، فهي بحاجة لجهود هذه الشركات بما تمتلكه من موارد وتقنيات تساعدها على دخول الأسواق العالمية والاندماج بالعملية الاقتصادية الدولية.

٢ – الرغبة في تحديث البنية التحتية والخدمات بما في ذلك الاتصالات، حيث دخلت إلى تلك الدول شركات التعهدات والإنشاءات الكبيرة، وشركات الهاتف الثابت والنقال وأنظمة الحواسب.
٣ – حاجة الدول النامية إلى الاستثمارات الخارجية نظراً لضعف الاستثمار الداخلي، وعدم قدرة تلك الدول على تطوير اقتصادها بقدراتها الذاتية دون استثمارات خارجية كبيرة لاسيما في تطوير استغلالها للموارد الطبيعية.

ويمثل هذا النموذج الموجه بالاستثمار، الشركات الصناعية ذات الإنتاج الضخم التي تلعب فيه دوراً مركزياً من حيث التنسيق بين شبكات الإنتاج بما في ذلك الروابط الخلفية (مدخلات الإنتاج)، والروابط الأمامية (التوزيع والتسويق). وتلك سمات الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا التي تتخصص في إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والوسيطة والرأسمالية مثل السيارات والطائرات وأشباه الموصلات والآلات والمعدات الضخمة(١). .

أما نموذج سلسلة الشركات العالمية التي يقودها المشتري يعرف هذا النمط الصناعي الموجه بالتجارة على أنه صناعة يلعب فيها كل من تجار التجزئة وشركات التسويق والمنتجون ذوو العلامة التجارية المشهورة، دوراً محورياً لوضع شبكة لا مركزية في الدول المصدرة لهذه السلع والتي تقع عادة في دول العالم الثالث.

الفصل الثاني

الشركات المتعددة الجنسيات

والسوق العربية

الشركات المتعددة الجنسيات

والاستثمار في العراق الجديد

النتائج والتوصيات

الفصل الثاني

الشركات المتعددة الجنسيات والسوق العربية

تعد ظاهرة الشركات متعددة الجنسية من ابرز الظواهر الاقتصادية في العصر الحديث وتتأتى أهميتها من كونها تعمل ضمن أطار قسمة العمل الدولية الواسعة النطاق التي تسود ظاهرة العلاقات الاقتصادية الدولية.ويشمل نطاق هذه الشركات في مجالات واسعة ومتعددة تتمثل في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية والتطور التكنولوجي والأسواق المالية الدولية.

فهذه الشركات تندمج وتتكامل مع بعضها البعض لتكون وحدات اقتصادية كبيرة الحجم وتنقل وحداتها الإنتاجية إلى حيث تتوفر ظروف الإنتاج المناسبة وتكون شروط ومتطلبات الإنتاج أكثر ملائمة لها، ويترتب على كل ذلك تحقيق قدرات عالية على إنتاج سلع وخدمات بمواصفات عالية جدا وبكلف إنتاجية متدنية.

وتولي هذه الشركات أهمية كبيرة للاستثمار في مجالات البحث والتطوير الذي يعمل على خلق فرص ملائمة ومواتية جديدة للاستمرار بتحسين الإنتاج الصناعي لهذه الشركات وتطوير منتجاتها وضغط تكاليف الإنتاج ما يعرض المنافسين الآخرين الموجودين في السوق الدولية إلى مخاطر كبيرة وضغوط متزايدة وبما يدعم وجود الشركات متعددة الجنسية في السوق الدولية ومن ثم إزاحة المنافسين لها والسيطرة بالتالي على الأسواق الدولية للسلع المنتجة من قبل هذه الشركات. وبهدف تخفيض كلف الإنتاج للسلع المنتجة من قبل الشركات المتعددة الجنسية تحاول هذه الشركات السيطرة ونهب المواد الأولية والخامات المنتجة في البلدان النامية بهدف إدامة الإنتاج الصناعي لهذه الشركات وتوفير المواد الخام والأولية بأسعار زهيدة وبما يعمل من ناحية على تعظيم مردودات هذه الشركات من الأرباح المتحققة وازدياد نفوذها الاقتصادي وتقوم هذه الشركات من جهة ثانية بدعم الأنظمة السياسية المتواجدة في البلدان النامية بهدف استمرار الاستحواذ على المواد الأولية

والخامات لإدامة إنتاجها الصناعي وتقوم هذه الشركات بتوزيع الوحدات الإنتاجية على مختلف مناطق الإنتاج ذات الميزة النسبية لها من حيث توفر المواد الخام والأولية والأيدي العاملة الرخيصة الثمن وبما يعمل على تعظيم أرباحها(١).

إن هذه الشركات تركز نشاطاتها في اغلب الأحيان على القطاعات الاستخراجية لغرض السيطرة على إنتاج المواد الأولية والخامات التي تحتاجها هذه الشركات لإدامة سيطرتها على الإنتاج والسوق الدولية.

السوق العربية

بعد أن تمت الإصلاحات التشريعية والتنظيمية تطورت أسواق الأوراق المالية العربية نحو انفتاحها أمام حركة الاستثمار الأجنبي، حيث بدأ واضحاً وذلك عند توقيع بعض الدول العربية على الاتفاقية العامة للتجارة العالمية في كانون الأول **١٩٩٧**، أصبحت هذه الأسواق أكثر انفتاحاً بدرجات متفاوتة بين الانفتاح المطلق وبدون قيود مثل مصر ولبنان والمغرب وبين الانفتاح المقيد بشروط وبنسب معينة لاستثمارات الأجانب في السوق كما في أسواق رأس المال الخليجية وبعض الأسواق العربية ألأخرى.

وبما أن الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات المالية تشكل الإطار الدولي لتحرير أسواق رأس المال العالمية وبما فيها الأسواق العربية ، فهي تقتضي إزالة القيود أمام مشاركة الأجانب في السوق المال سواء في عمليات الاكتتاب أو شركات السمسرة والتجارة في الأوراق المالية أو التسوية أو التسويق وتنشيط السوق.

سوق العراق ، بالرغم من حالة العراق التي مرت فيها منذ غزو الكويت **١٩٩٠**حتى **٢٠٠٣** إلا أن بعد إقرار الدستور الدائم وإصدار قانون الاستثمار سجل مؤشر ارتفاعا بلغت نسبته **٠,٦٩٥** بالمائة في تعاملات اليوم ليغلق عند **٥٥,٥٧١** نقطة، وسط جلسة وصفت بـ"محدودية التداول" ،

حيث لم يتجاوز عدد الأسهم المتداولة فيها ٣٨٨ مليون سهم، فيما نفذ عقد واحد بمليوني سهم لغير العراقيين.

تمتاز مرحلة العولمة بازدياد أعداد الشركات المتعددة الجنسية وازدياد نفوذها في السوق الدولية ومن المتوقع انه في حالة حصول استقرار سياسي في العراق مستقبلا حدوث تغيرات هيكلية واسعة النطاق باتجاه زيادة نفوذ هذه الشركات في الاقتصاد العراقي، فتدمير القدرات الصناعية القائمة والبنية التحتية من خلال الحروب السابقة والمقاطعة الاقتصادية ومن ثم الاحتلال سيتيح لهذه الشركات الفرصة المناسبة لإقامة وحداتها الإنتاجية في العراق وإنشاء البنية الأساسية الارتكازية اللازمة لتشغيلها بشكل أمثل وفق إستراتيجياتها العالمية كما سوف تستخدم الديون الخارجية كمصدر تمويلي لإنشاء هذه الوحدات والبنى التحتية المرتبطة بها وسيتم استخدام الحزين النفطي والمنتجات البتروكيمياوية وكمصدر لتزويد الوحدات الإنتاجية الخاصة بالتصفية والمنتجات البتروكيمياوية والمنتجات المغذية وكمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية.وستقوم هذه الشركات من جهة أخرى باستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد العراقي بهدف إنتاج السلع التي يحتاجها الاقتصاد العراقي والسوق العراقية التي باتت تستوعب كميات كبيرة من السلع نتيجة لسنوات المقاطعة والحصار الاقتصادي لذا فان السوق العراقية ستكون بالتأكيد هدفا لهذه الشركات وتحاول بكل السبل والوسائل السيطرة عليها. .

آثار الشركات المتعددة الجنسية على الاقتصاد

قبل أن تدخل القوات الأمريكية العراق بحجة تحرير العراق من الدكتاتورية ، بوقت طويل ،كانت قد أعدت الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة خططها الطموحة لنهب العراق ، بالتخطيط مع قياداتها الممثلة في الإدارة الأمريكية والتي ، هي بالأساس ، المسيطرة على البيت الأبيض والبنتاكون ، لذا تم هدم وتخريب كل القطاعات الاقتصادية و البنى التحتية لمؤسسات الدولة العراقية التي تضمنتها خطط إعادة بناء العراق الجديد ، من قبل قوات الاحتلال ، وكانت الإدارة الأمريكية قد رصدت مبالغ تقدر بنحو ٢٠ مليار دولار لهذا الغرض ، وبعد السيطرة الكاملة على العراق.

تضررت مشاريع البنيـة الأساسيـة بسبب الحروب التي جرت في العراق خلال العقود الأخيرة وتدهور بالتالي أداؤها الأمر الذي يستوجب إعادة تأهيل مشاريع البنيـة الأساسيـة كي تستأنف تقديم خدماتها وبما يتناسب مع الزيادة السكانية والتوسع العشوائي للمدن ووضع " تصور عام لخطة عمل عمرانية اقتصادية مالية لمعالجة الضغوطات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني لعدم توفر مشاريع بنية أساسية كفؤ وتقديم مقترحات جديدة لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية لتدعيم النهوض العمراني والاقتصادي دون الاعتماد بشكل أساسي على الدولة، يمكن اللجوء إلى المحاور التالية:

المحور الأول: خصخصة بعض قطاعات البنية الأساسية الحكومية وتحويلها إلى هيئات تدار كشركات بمعايير الربح والخسارة وخصخصة بعض الأنشطة الخدمية العائدة لقطاع الدولة وتوسيع فرص الاستثمار لموارد القطاع الخاص في تمويل مشاريع تأهيل البني التحتية وتشغيلها وإدارتها ، على ان تكون عمليات الخصخصة ،جزءا من خطة إصلاح مالي وإداري تتكامل بدورها مع خطة تنموية شاملة.

إن للخصخصة شروطا يقتضي توفرها لضمان نجاحها، أبرز هذه الشروط: السوق التنافسية الحرة، والسوق المالية المتطورة.

المحور الثاني: شهدت العديد من دول العالم في العقود الأخيرة حتى الغنية منها(دول الخليج العربي مثلا اعتماد أساليب جديدة في إدارة وتنفيذ و تمويل مشاريع البنية الأساسية بموجب نظام (البناء . التشغيل . انتقال الملكية Build –Operate – Transfer وما يعرف باللغة الانكليزية **BOT.** وإيجاد ضوابط محددة تنظم مشاركة القطاع الخاص العراقي مع الشركات الأجنبية في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية الممولة بنظام الـ **B.O.T** بما يكفل وضوح الأحكام المطبقة خلال مراحل تنفيذ المشروع المختلفة.

الأساليب المختلفة في إدارة وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية قد أخذت عدة أشكال منها:

١. إنشاء القطاع الخاص للمشروع وتشغيله واستغلاله لمدة زمنية محددة متفق عليها وإعادة المشروع للدولة عند انتهاء هذه المدة.

٢. إنشاء القطاع الخاص للمشروع لصالح القطاع العام مع الاحتفاظ بحق استغلال المشروع وتشغيله لمدة زمنية محددة متفق عليها.

٣. إنشاء القطاع الخاص للمشروع وتملكه واستغلاله وتشغيله لحسابه لقاء عوائد مستمرة للدولة متفق عليها.

٤. الأسلوب الجديد خلال العقد الأخير يتمثل بإنشاء القطاع الخاص للمشروع وتشغيله واستغلاله(لفترة زمنية لإعادة رأس المال مع ربح معقول) ثم نقل ملكيته للدولة وهو ما يعرف بنظام (البناء . التشغيل . تحويل الملكية) ،وما يعرف باللغة الانكليزية Build –Operate – Transfer،، البي، أو، تي ،BOT .

يتيح تنفيذ المشاريع بنظام (البناء . التشغيل . انتقال الملكية) توفير مزايا اقتصادية واجتماعية ذات مردود عال تتمثل في إيجاد فرص عمل جديدة وتدريب العمالة علي التكنولوجيا ألحديثة، بالإضافة إلي جذب العملات الأجنبية وتنمية سوق المال المحلي تنفيذ المشاريع بموجب نظام (البناء

التشغيل- تحويل الملكية **Build- Operate Transfer**) يتم بالشكل التالي (مشروع مترو بغداد مثلا، حيث يشكل تنفيذ المشروع حاجة ماسة لتحسين النقل في مدينة بغداد والدولة عاجزة منذ عام ١٩٨٠ عن تنفيذه لعدم توفر التخصيصات المناسبة) :

· تقوم شركة أجنبية باستثمار مبالغ كبيرة بالعملة الصعبة لتنفيذ و بناء-**BUILD** مشروع مترو بغداد بالتعاون مع مكاتب هندسية استشارية وشركات مقاولات عراقية.

· تقوم الشركة الأجنبية بالتعاون مع شركات عراقية خاصة بإدارة و تشغيل-**OPERATE** مشروع مترو بغداد لفترة زمنية مناسبة(عشرة سنوات مثلا) لتتمكن الشركة الأجنبية من استرداد راس المال المصروف من قبلها لتنفيذ المشروع مع تحقيق ربح مناسب.

· تقوم الشركة الأجنبية بنقل الملكية- **TRANSFER**،(ملكية مكونات مشروع مترو بغداد) بعد مرور المدة المتفق عليها إلى الدولة العراقية عبر هيئة أو شركة متخصصة لإدارة وتشغيل وصيانة مترو بغداد تتأتى أهمية تنفيذ المشاريع في العراق بطريقة الـ **B.O.T** بسبب عجز الميزانية العامة للدولة من توفير المبالغ المطلوبة للبدء في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية اللازمة لتحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإيجاد ضوابط محددة تنظم مشاركة القطاع الخاص العراقي مع الشركات الأجنبية في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية الممولة بنظام الـ **B.O.T** بما يكفل وضوح الإحكام المطبقة خلال مراحل تنفيذ المشروع المختلفة.

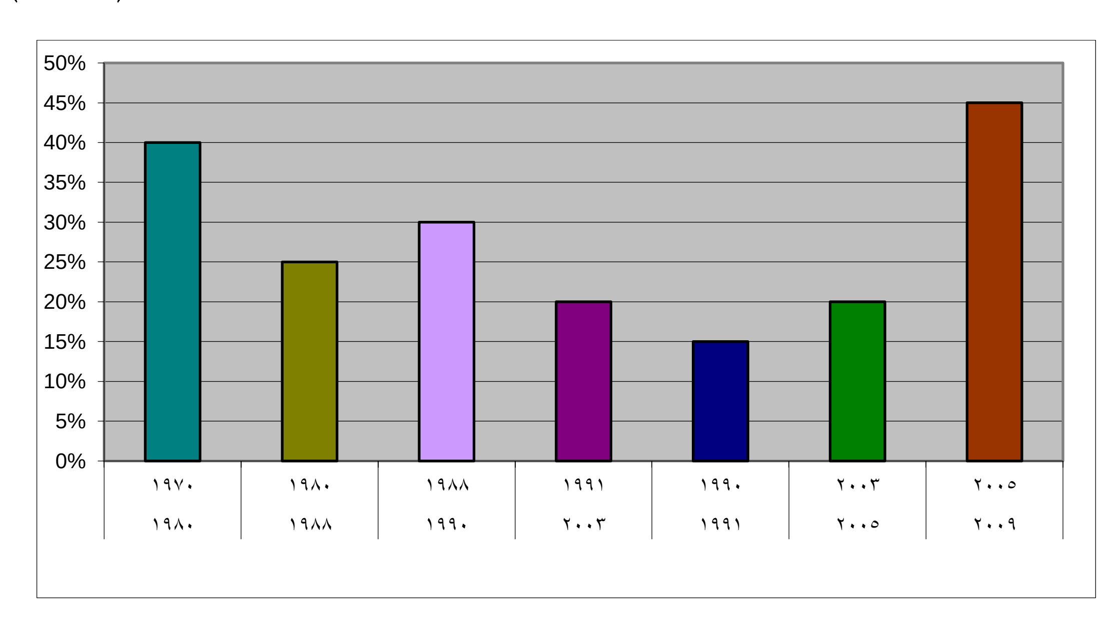
مقارنة دور الشركات متعددة الجنسيات

إن دور شركات متعددة الجنسيات في العراق مرت بعدة مراحل وبنسبة معينة في كل مرحلة:

- مرحلة التنمية من ١٩٧٠ – ١٩٨٠ وكانت نسبة مشاركة الشركات المتعددة الجنسيات ٤٠%.
- مرحلة الحرب مع إيران من ١٩٨٠ – ١٩٨٨ تم تقليل نسبة المشاركة إلى ٢٥%.
- مرحلة انتهاء الحرب مع إيران من ١٩٨٨ – ١٩٩٠ زيادة نسبة المشاركة إلى ٣٠%.
- مرحلة غزو الكويت من ١٩٩٠ – ١٩٩١ تم تقليل نسبة المشاركة إلى ٢٠ %.
- مرحلة الحرب الخليج الثانية وغزو العراق ١٩٩١ – ٢٠٠٣ تم تقليل نسبة المشاركة إلى ١٥%
- مرحلة غزو العراق من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ زيادة نسبة المشاركة إلى ٢٠%.
- مرحلة استعادة السيادة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ زيادة نسبة المشاركة إلى ٤٥% ومستمر بالتزايد .

ويمكن ملاحظة الشكل البياني رقم (١) أدناه:*

نسبة المشاركة(للشركات)



السنوات (مراحل)

عند المقارنة حول نسبة المشاركة للشركات متعددة الجنسيات في العراق خلال هذه المراحل مختلفة، وذلك سبب الزيادة يعود إلى الاستقرار السياسي، أما الانخفاض يعود إلى عدم الاستقرار والحروب.

الدكتور سمير التنير، الاقتصاد العربي في القرن الحادي والعشرين، صحيفة البديل العراقي ، العدد ٢٣٥ في ٢٠٠٧,١٠,١٠.

الخلاصة

من حلال الدراسة للبحث حول الشركات متعددة الجنسية والسوق العربية والعراق الجديد نموذجاً أظهرت النتائج التالية:

أولاً. أثبت الدراسة أن العراق الجديد هو المكان الملائم للشركات المتعددة الجنسية للعمل في العراق، لأن إعادة أعمار العراق لا يمكن أن يتم بدون هذه الشركات.

ثانياً. وجود قوات متعددة الجنسيات في العراق منذ ٢٠٠٣ م مما سهلت للشركات متعددة الجنسيات أن تأخذ فكرة كاملة من البيئات المحلية للعراق.

ثالثاً. وجود فرق أعمار مع قوات متعددة الجنسيات في العراق والذين يقومون بجمع معلومات عن المشروعات التي يمكن العمل فيها من قبل الشركات الدولية، وتقيم الجدوى الاقتصادية لها.

رابعاً. إن الاقتصاد العراقي محط أنظار لجذب المستثمرين للشركات الدولية، لأن وجود الثروات النفطية، موارد المائية، وموقعه الجغرافي.

خامساً. توفير حزمة من التشريعات التنظيمية والقانونية تشمل ضمان حماية الاستثمار الأجنبي التي تساعد في تهيئة المناخ المناسب لجذب المستثمرين والممولين لتنفيذ مشروعات الـ B.O.T*.

سادساً. قانون الاستثمار في العراق الجديد يسمح للشركات الدولية الكبرى القيام باستثمار في العراق، وكذلك تقديم تسهيلات اللازمة لها.

سابعاً. خروج العراق من طائلة البند السابع مما جعلت الدول المعارضة ضد الحرب في العراق بإعادة النظر عن مواقفها بدأت بدفع شركاتها إلى العراق الجديد لغرض الاستثمار فيه مثل فرنسا، ألمانيا، روسيا، تركيا وغيرها.

ثامناً.تمويل العراق الجديد من قبل الدول المانحة في منتدى باريس بمليارات دولار أمريكي لغرض إعادة

أعمار العراق.

تاسعاً.الاستقرار السياسي والوضع الأمني يحددان زيادة عمل الشركات متعددة الجنسيات في العراق.

*وهو ما يعرف بنظام (البناء . التشغيل . تحويل الملكية) ،وما يعرف باللغة الانكليزية B.O.T

Build –Operate – Transfer

<u>الجهود المبذولة</u>

من الضروري تحقيق الموازنة بين أهداف المجمع وربحية المشروع القابل للاستثمار، وإن لا تكون الدولة المضيفة أرضاً خصبة للأرباح الفاحشة علي حساب مجتمعها ومستقبلها، وهذا يتطلب مواصفات وتشريعات لحماية البلد المضيف للاستثمار.

وللمساهمة في تدعيم الموقف الحذر من الحاجة إلي الاستثمار الأجنبي من خلال الدراسة على الحكومة المركزية أخذ التوصيات ما يلي:

أولاً. حماية الشركات متعددة الجنسيات أثناء القيام بمشروعات الاستثمارية في العراق الجديد، وهذه النقطة تعتمد على استقرار الأمني.

ثانيا. توفير حزمة من التشريعات التنظيمية والقانونية تشمل ضمان حماية الاستثمار الأجنبي التي تساعد في تهيئة المناخ المناسب لجذب المستثمرين والممولين لتنفيذ مشروعات

ثالثاً.تضمين وثائق المشروع تحديدا واضحا للعلاقات بين أطرافه وحقوق ومسئوليات والتزامات كل طرف مع تحقيق الشفافية المطلوبة في هذا الشأن لضمان حقوق المستفيدين من المشروع.

رابعاً. إعداد دليل إرشادي يحتوي علي جميع المعلومات والخطوات التي تساعد الحكومات المحلية في تحديد العوامل المختلفة التي تضمن نجاح المشروعات التي يتم طرحها بنظام الـ B.O.T في مراحلها المختلفة.

خامساً.أهمية التخطيط لتحفيز إقامة تحالفات بين بنوك وشركات الاستثمار الأجنبية، وبين بيوت الخبرة والشركات الاستشارية وشركات المقاولات المحلية للتقدم بعروضها فيما يطرح من مشروعات تعظيما للآثار الايجابية علي الدخل الوطني.

سادساً.أهمية تحديد آلية لموازنة فروق الأسعار الاجتماعية عن الأسعار الاقتصادية التي يشملها التعاقد ، وقد تكون سياسة التمييز ألسعري وفقا لشرائح وأنماط الاستهلاك إحدى آليات التوازن المطلوبة.

سابعاً. ضرورة تطابق نوعية الاستثمار مع خطط وبرامج التنمية للدولة المضيفة، إذ ليس من المعقول أن تركز خطة الدولة على مشروعات الأمن الغذائي واستصلاح الأراضي والصناعات النفطية بينما يريد المستثمر الاستثمار في مجال السلع الكمالية أو السلع الترفيهية والاستهلاكية.

سابعاً. ضرورة توفر المقومات الاقتصادية الأساسية لمشروعات الاستثمار الأجنبي وأن تتولد من نشاطها قيمة مضافة يستفاد منها البلد المضيف.

<u>**مراجع الجزء الرابع**</u>

١. الدكتور بوبوش محمد، باحث في العلاقات الدولية، **الشركات متعددة الجنسية**، مجلة المغرب،العدد ٢١٢ ،الرباط، ٢٠٠٦م

٢. الدكتور التنير سمير، الاقتصاد العربي في القرن الحادي والعشرين، صحيفة البديل العراقي، العدد ٢٣٥ في ١٠,١٠,٢٠٠٧.

٣. العامري سعود جايد ، **الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات**، الطبعةالأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع تاريخ النشر٢٠٠٧م.

٤. خطيب شذا جمال، <u>العولمة المالية ومستقبل الأسواق المالية لرأس المال،مؤسسة طابا</u>، الطبعة الأولى ٢٠٠٢

٥. الدكتور كرم سمير ، **الشركات متعددة الجنسية**، معهد الإنماء العربي، تاريخ النشر ،1976م.

٦. ملكاني عبد الحميد، <u>دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة</u>، الحوار المتمدن ، العدد: ١٠٧٦، ٢٠٠٥ م.

٧. موران تيودور، ترجمة جورج خوري، **الشركات المتعددة الجنسيات، دار الفارس، بيروت ،١٩٩٤ م.**

٨. منظمات اقتصادية دولية <u>وشركات متعددة الجنسيات</u>، من منشورات الأكاديمية المفتوحة في دنمارك ،٢٠٠٧م.

٩. موقع موسوعة ويكيبيديا الحرة، <u>شركة متعددة الجنسيات</u>، شبكة الإنترنت.

هذا الجزء يجاب علية الطالب ويبسلم

س١اكتـــب مـــذكرات مختصـــرة عـــن المـــدخل إلـــى التمـــويل الـــدولي مـــن حيث المفهوم، الأهمية، دور النقود.

س٢ اكتب مذكرات مختصرة عن ميزان المدفوعات من حيث تعريفه ، أهميته، تركيبه.

س٣ اكتب مذكرات مختصرة عن أسعار الصرف وأسواق الصرف الأجنبي من حيث مفهوم سعر الصرف، وظائفه، كيفية تحديده، نظرياته.

س٤ اكتب مذكرات مختصرة عن النظام النقدي الدولي من حيث مفهوم النظام النقد الدولي والعناصر ومراحل تطوره.

س٥ اكتب مذكرات عن التدفقات الدولية لرأس المال من حيث ماهية التدفقات الدولية لرأس المال ، أصنافها، أسبابها ، آثارها.

س٦ اكتب مذكرات مختصرة عن مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية من حيث ماهية النظام النقد الدولي وتطوره. و البنك الدولي والمؤسسات التابعة له و صندوق النقد العربي، ونشأته، وأهم مهامه.